

## المملكة المغربية

## الجمعية التشريعية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
4423	دورة أبريل 2018
4423	محضر الجلسة رقم 157 ليوم الثلاثاء 28 من شعبان 1439 (15 مايو 2018).....
4423	جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين: الموضوع الأول: "النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية"; الموضوع الثاني: "السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك".
4450	محضر الجلسة رقم 156 ليوم الثلاثاء 21 من شعبان 1439 (8 مايو 2018).....
4450	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
4450	استدراك على محضر الجلسة التشريعية الخمسين بعد المائة المنشور بالعدد 50 من الجريدة الرسمية للبرلمان - نشرة مداولات مجلس المستشارين الصادر بتاريخ 16 أبريل 2018 .....

## محضر الجلسة رقم 156

التاريخ: الثلاثاء 21 شعبان 1439 هـ (8 مايو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

## المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

## المستشار السيد احمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بـ:

- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛

- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الشباب والرياضة إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 8 ماي 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 65 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 37 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه تعزيز البنية التحتية لأماكن العبادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

## المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة السيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

كتعرف الوزارة ديالكم يعني.. ما نكروش.. بعدا أولا وقبل كل شيء مبروك علينا إن شاء الله هذا الشهر رمضان اللي غيدخل إن شاء الله بالخير والبركة والتيسير علينا وعلى الأمة المغربية كلها وعلى صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، وعلى جميع الإخوان كلهم من خلال الاستقرار والأوضاع العامة المتعلقة بالدين ومنه العناية، يعني راكم تتبدلوا واحد المجهود كبير، لا من وعظ والإرشاد ولا من هاذ الشئ ديال يعني تتبدلوا واحد المجهود كبير على المساجد والأنشطة المتنوعة، والمساجد تسهر عليها وزارتك من تأطير الأئمة ومحاربة الأمية والدروس والوعظ والإرشاد.

هاذ الأعمال التي تزداد نشاطا في رمضان المبارك، يجب السيد الوزير أن بعض المناطق اللي هيايا تيخصها واحد العدد ديال المساجد اللي هي مناطق في القرى اللي تيخص واحد العدد الناس اللي تيمشيوا واحد الكيلومتر ولا جوج كيلومتر تقريبا باش تيوجدوا المسجد اللي تيصليو فيه الصلوات الخمس، ومع رمضان إن شاء الله على الأبواب كاين مشاكل لأن تبغي تصلي التراويح، ولكن كيكون واحد البعد عليهم يعني واش فكرتولهاذ الناس هذوا فين غادين يصلوا إن شاء الله، واش كاين شي مجهودات في هاذ الباب هذنا، لأن الناس تتشتكي من هاذ البعد اللي كاين بينهم وبين المدن، في حين من الأئمة يصلون بهم ما يشجع على الإحسان والعمومي وكاين وذلك العشوائي لسد النفقات والحاجيات إما الشهرية إما السنوية لعدد من الناس اللي تياخذوا بواحد الطريقة غير مشروعة وغير معقولة.

إضافة إلى السيد الوزير فيما يتعلق بمدينة برشيد، وهي عمالة فتيحة، أصبحت تحتل مركزا مهما اقتصاديا و عمرانيا، والتي أصبحت مساحتها شاسعة على مستوى الإقليم والتي لم تحظ إلا بثلاثة مساجد، واحد

أما الآن القضية ديال التشتت السكني، ما يمكنشي نتبعوه بالمساجد، وثم المساجد إلى الإنسان دارالخطوات باش يمشي للمسجد راه تتعرفوا تيتحسب ليه بها الأجر، لأن الناس كانوا يقولوا سكن حدا الفران وبعيد على الجامع باش يمكن ليك تمشي...

فلذلك القضية ديال.. ومع ذلك إلى كانت مسائل نعالجوها، نعالجوها، إلى كانت مسائل خاصة اللي فيها نقص بالنسبة للآخرين نعالجوها.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير، بعد مرور ما يزيد عن سنة ونصف تقريبا على صدور القانون المتعلق بالتعمير 66.12 لازلنا ننتظر النصوص التطبيقية لهذا القانون، وما يطرح ذلك من إشكالات وعلاقاتنا بالمواطنين.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

أنا يمكن لي نتقاسم معك هاذ الانشغال فيما يخص ضرورة رفع الضبابية اللي موجودة الآن فيما يخص تنزيل هاذ نص القانون 66.12،

كاين في أحاسنة، واحد كاين في الدروة، وواحد كاين في بوفروج، إذن هاذ 540 نسمة يالاه مدينة برشيد كتحظى بإقليم برشيد تيحظى ب 3 ديال المساجد، إذن الشيء الآخر 99% كلها من عند المحسنين من مسجد كلها بالإحسان والمحسنين، مما يثير أن..

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

السيد الرئيس،

.. لأن كاين ما يتقال، الله يخليك، تحت تفضلت مشكورا بتوسيع المسجد الأعظم بمدينة برشيد، وهاذ المسجد اللي كان دشنو المغفور له محمد الخامس، نصره الله، وكان..

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت، أستسمح، انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

#### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، وأشكر فريقه كذلك على العناية بهذا الموضوع، فيما يتعلق قضية باش يعني الأمور يعني الخاص اللي ذكرتها قضية برشيد بالنسبة لنا ما تنفروش ما بين المساجد اللي بناوها المحسنين واللي تبنيها الوزارة، نتعاون مع المحسنين، كنبينو 60% من المساحة تبينو 60% من العدد والحمد لله على ذلك، لذلك إلى خصو المساجد نتعاونو عليها لأن هذا تقليد على المغاربة خصهم يحافظوا عليه ولكن تسيير ديال المساجد وأداء المساجد ما تيدخل فيه حتى شي جهة من الجهات إلا حسب واحد التعاقد اللي كيكون بينا وبين الجمعيات اللي ما فيه التدخل في المضمون ديال الوظيفة المسجد.

فيما يتعلق بقضية ديال المساجد الحمد لله الآن تنصرفو في 2017 صرفنا مليار و269 مليون على المساجد، وكاين هناك احتياج لأن المغاربة يعني التوسع ديالهم العمراني يعني كان خصو تبعو المساجد يعني بحسب الإمكانيات اللي عندنا كترشدها لأن قضية المساجد فيها البناء وفيها التأهيل وفي المحافظة على المساجد الأثرية، فيها الصيانة، فيها تحسين جودة الخدمات، فيها التفريش، فيها المستلزمات، فيها الكهرباء، إلخ.. عدد ديال المسائل اللي كلها كتبعوها وكلها منظمة وتنسيرو هاذ الأمور بكيفية عقلانية، وإلى كانت شي أمور خاصة في بلد من البلدان راه تندخلو تنلقاولها..

لك امنحوا الرخص، ولو في مخالفة للنصوص التنظيمية، أحيانا أخرى كنتوصلو بمراسلات من عمال آخرين تقول لك ممنوع تمنحوا هاذ الرخص لأن فيها مقتضيات مازال جديدة وماعارفينهاش أشنو هي، وكنتوصلو أحيانا من الوكالة الحضرية كتقول لك ممنوع تمنحوا الرخص لأن الرأي ديالنا في بعضها، خصوصا في الرخصة المتعلقة بالتسوية، رأي ملزم، إيوا كنوليوبين أمرين وكنبقاو مع الحكومة تقريبا ما يزيد-كما قلت-على سنة ونصف تقريبا كنتظرو وكنتسناو ما يأتي أولا يأتي.

اليوم بشرتونا وقلتلونا في الأسابيع القريبة إن شاء الله، وكنتمنى هاذ الأسابيع تكون فعلا أسابيع قليلة وما تجاوزش شهر ديال الأيام، ياك السيد الوزير؟ تحاولوا، واخا تقولوا لنا تحاولوا وتبقا تما ذاك الشيء معلق بينكم وبين الداخلية وبين الأمانة العامة للحكومة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الرد إلى كان الرد على التعقيب، السيد الوزير، في إطار الوقت المتبقى، تفضل.

#### السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إذن بطبيعة الحال هذه مثلا كاي رخص جديدة، التسوية ما كانتش من قبل، الهدم خاصو واحد العدد ديال الضوابط والضمانات القانونية لأن مسألة معقدة، خاصها ضوابط قانونية، ثم كاي مسألة سلامة الساكنة وديال المارة إلى غير ذلك، هذا كله كان كيتطلب التشاور اللي ربما يفسرهاذ التأخير، ولكن أعتقد بأن الآن جميع الأمور والظروف مهيأة باش تمرهاذ النصوص بسرعة، وكذلك واحد المرسوم مهم اللي تيوافق على الضابط العام للبناء، اللي تبيحد شروط تسليم مختلف الرخص بما فيها هاذ الأخيرة، وهكذا غادي يكون عندنا واحد الترسانة قانونية اللي أتمنى أن نتجاوزو عدد المشاكل اللي ذكرتها في سؤالكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشروع المدينة القديمة ببني ملال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السي شد.

#### المستشار السيد احمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي،

اللي هونص أسامي جوهرى يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير، واللي عندو واحد الطابع مهيك، بحيث يحدد مسؤوليات مختلف المتدخلين من إدارة، من مهنيين، من جماعات ترابية، وتيأدي إلى إمكانية التتبع (la traçabilité) خصوصا عبر هذاك الدفتر ديال الورش.

كان واحد النشرة مشتركة ما بين وزارة الداخلية والوزارة اللي جات بواحد العدد المقتضيات، تفعيل بعض المقتضيات ولكن غير كافية.

اللي يمكن لي نقول بأن هناك 3 النصوص موجودة:

- أولا، مشروع مرسوم يتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والهدم والتسوية، وهاذي كلها رخص جات جديدة في هاذ القانون 66.12 هذا موجود؛

- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كيفية مراقبة وزجر المخالفات، والأمر يتعلق أساسا بتحويل الصفة ديال ضابط الشرطة القضائية؛

- والمشروع الثالث يتعلق بتحديد المقصود بالإدارة المخول لها إعادة نموذج دفتر الورش.

وهاذ النصوص كلها موجودة بعد واحد السلسلة ديال المشاورات، ويمكن لي نقول بأنها في الأسابيع القليلة المقبلة ستم، إن شاء الله، المصادقة عليها في مجلس الحكومة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

#### المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

فعلا اليوم تتبشروننا بأنها موجودة وبأنها جاهزة وفي الأسابيع القليلة غتصدر، لكن أحنا السيد الوزير لما تنطرحو السؤال أن تنطرحوه بناء على معاناة ديالنا في علاقتنا، خصوصا احنا رؤساء المجالس الجماعية والجماعات الترابية اللي هما قراب من الشأن المحلي، قراب من المواطنين، عندنا طلبات ديال المواطنين فيما يتعلق بالرخص اللي ذكرتها، رخص الإصلاح، التسوية، وغيرها من الرخص، الناس واقفين عليها.

احنا بين أمرين إما منحوها، غنمنحوها خارج القانون لأن النصوص التنظيمية ما خارجاش، وإما ما نعطيوهاش للمواطنين وغنعرقلو واحد العملية اللي الناس تطلبوها وواحد الخدمة ارتفاقية للمواطنين اللي خاصنا نوفيوها.

الأمر الثاني، أحيانا كنتوصلو بمراسلات من السادة العمال كيقول

اللي عندي اليوم، ولكن الرد على النقطة اللي جبتوا في السؤال ديالكم كتجعلنا نوكدوا بأن هاذ الاتفاقيات خاص نوع من الصرامة والآليات ديال حقيقة تتبعوها بشكل أدق، حتى الجميع يوفي بالالتزامات ديالو.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد أحمد شد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تدار الشيء الكثير فيما يخص إعادة إيواء ساكني المدينة القديمة، ومن طبيعة الحال لأن مدينة كمدينة بني ملال، سكان مدينة بني ملال، المدينة القديمة، عندها واحد الميزة خاصة، سواء على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الدولي، كإينة مجموعة ديال الكهوف اللي كتكون تحت المنازل، وهذا ربما كيشكل خطر على أرواح الساكنة، فعلا هاذ الباب تدار فيه الكثير، ولكن بشراكة.

ولكن اسمح لي، السيد الوزير، كإين استياء كبير، لأن تقريبا تصورا مشروع ديال 50 مليون درهم، خاصكم تشوفوا كإين استياء على المستوى التجاري، ومن طبيعة الحال استياء اللي حاصل عند الساكنة ومن طبيعة الحال عند الحرفيين، لأن تقريبا 34 هكتار رهناها بالمشاريع تقريبا مدة 6 سنوات ما تدارش فيه ولو جزء ولو تقريبا 50%، مع العلم أن السيد الوالي، ومن طبيعة الحال السلطة المحلية والمجالس البلدية قدمت مجموعة ديال الشكايات، مجموعة ديال الملاحظات، مجموعة ديال الاقتراحات على أساس أننا كيفاش نعتقو هاذ المشروع باش يمكن يحصل، يخرج حيز الوجود، باش يمكن أننا ننطلقو في مشاريع أخرى، إلا أن الوزارة والشركة من طبيعة الحال شركة العمران، كإين واحد الاستياء كبير، لأن ما حاولتس ما أمكن أنها تنفذ المشروع ديالها في واحد المدة اللي تقريبا محددة من طبيعة الحال من خلال الصفقات.

الشيء الآخر هو أن تقريبا، السيد الوزير، هو أن كنعرفو بأن احنا خاصنا نطلقو واحد الانطلاقة أخرى باش يمكن أننا نمروا لأشياء أخرى، مثلا المحلات التجارية لأن ربما إلى حصل واحد الإفلاس عند مجموعة ديال التجار، وإلى ربما حاولتس ما أمكن تلتقطوا، ودرتو بحث غادي تلقاوبأن التجار حصل عندهم مجموعة من الشوارع، مجموعة من الأزقة اللي ترهنت بالمشاريع اللي ما تمتش وما كملتش في المدة القانونية ديالها اللي خاصها تنجز فيها.

إذن احنا مقبلين على مجموعة ديال المشاريع، بحيث أن المدينة القديمة ديال مدينة بني ملال هي القلب النابض ديال الرواج التجاري والاقتصادي، ومن طبيعة الحال السياحي داخل المدينة، وأنا كنشوف

إخواني المستشارين والمستشارات،

يعتبر تأهيل المدينة القديمة بمدينة بني ملال إحدى المشاريع الهامة في برنامج التنمية المحلية والإقليمية، حيث حظي هذا المشروع الهام بتقديمه أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال الزيارة الميمونة إلى الإقليم سنة 2012، ومنذ ذلك التاريخ لازال المشروع يراوح مكانه.

إذن ما هي التدابير التي ستتخذونها لإخراج هذا المشروع الحيوي إلى حيز الوجود؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

### السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

ربما باش نعطيوليه واحد الصبغة أوسع، لا بد التأكيد بأن هاذ القضية ديال المدن القديمة والأنسجة العتيقة حقيقة مسألة أساسية، ربما من إيجابيات التعمير في بلادنا أن هاذ المدن مزالة موجودة، مهددة في بعض الأحيان في وضعية هشّة، ولكن مازال موجودة، وبالتالي من المفروض علينا نعتنيو بها، أولا حفاظا على واحد الموروث ثقافي أساسي، ثانيا لاعتبارات اجتماعية، نظرا للساكنة اللي ساكنة فيها، ثم لاعتبارات اقتصادية لأن تثنين هاذ النسيج يمكن لو يكون رافعة حقيقة لواحد المسلسل تنموي.

فيما يخص بني ملال، كان أولا جوج ديال البرامج، برنامج ديال إعادة إيواء قاطني الدور المهدة بالانهيار، 300 بناية مهدة بالانهيار الآن كإين عملية ديال إعادة إيواء القاطنين بها.

ترحيل ومواكبة عملية إعادة بناء 300 بناية وترميم وصيانة 200 بناية مهدة بالانهيار، إذن هذا ماشيين فيه.

ثم كإين بالفعل هاذ الاتفاقية اللي تتعلق ببرنامج رد الاعتبار للمدينة العتيقة لبني ملال، كإينة هاذ الاتفاقية من أجل تهيئة الطرقات والمسالك الداخلية للمدينة، وقد تم لحد الآن إنجاز أشغال التثبيت والتدعيم للكهوف المنتشرة في بني ملال، والقيام بأشغال تليط مختلف المحاور الطرقية المهيكلة، ثم كإين تعديلات، اتفاقيات تعديلات فيما يخص واحد بعض التهيئات بعض المساحات العمومية، وتجاوزنا ذاك الشيء اللي كان مقرر أصلا، كان بعض الشركاء اللي ما وفاوش بالالتزامات ديالهم، ولكن الوزارة معبأة، والآن البرنامج يتم بشكل طبيعي، ونهاية ديال هاذ البرنامج في 2018، هذه هي المعطيات

ظاهرة البناء السري ويوقف الدورة الاقتصادية الوطنية، إلى متى سيبقى قطاع التعمير على هذه الوضعية؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه تبسيط شروط البناء في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في نفس السياق كزميلي ساكنة العالم القروي معاقبة اليوم وتعاني من عدم ترسيخ قوانين واضحة وشفافة من أجل البناء في العالم القروي، وكذلك كنعرب على التضامن ديالي مع زميلي في فريق العدالة والتنمية السي لهوايشري المعاناة ديالو كمسير من خلال الضبابية اللي جا بها القانون الجديد ديال التعمير وكذلك غياب المراسيم التطبيقية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالتعمير بالعالم القروي، تفضل.

#### السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال كل أسبوع عندنا أسئلة على القضية ديال البناء في العالم القروي، الأسبوع اللي فات في مجلس النواب، هذا الأسبوع وإن دل هذا على شيء إنما يدل بأن المشكل مطروح بالحاح، واحنا واعون تماما بأن المشكل خاصوي يتعالج بجدية وبشكل عميق.

اللي ابغيت نقول أشنو هي المحاور ديال العمل؟ كان أولا المسائل القانونية، كايين القانون، الإكراهات ديالو، ولكن بالنظر لخصوصية العالم القروي التشريعات المعمول بها أجازت الإمكانية ديال الاستثناءات والتزول على إطار واحد، والسماح بالرفع من عدد الأمتار المبنية، وكذا علو البناءات، إذا كان هناك ما يبرر ذلك، شريطة تفضي العمليات التي من شأنها تهدد مميزات هاته المناطق، مثلا ضواحي المدن، الأراضي السقوية، المناطق الغابوية، الساحلية إلى غير ذلك.

ثم وهذه مسألة أساسية ربما البعض ما يعرفهاش عندما يتعلق

بأن الوزارة خاصها هي تبدل مجهود كيفاش أنها توصل تخرج هاذ المشاريع لحيز الوجود، إلا أن كانت الوزارة والشركة هي العرقلة الأساسية في التنمية المحلية.

إذن، السيد الوزير، طلبنا والرجاء ديالنا أنكم تحاولوا تبدلوا مجهود كبير، على أساس أن تعطى العناية الكافية، سواء للمدينة القديمة أو المحلات التجارية أو الحرفيين اللي كيقطنوا داخل هاذ المربع ديال المدينة القديمة، خصوصا أن عندها امتياز خاص، لأنها كنعقول لك بأنها عندها واحد الصفة عالمية ماشي وطنية، عالمية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب في بعض الثواني كنعتمد، تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

ربما الوضعية ديال بني ملال تستحق زعما نجلسو ربما في عين المكان، باش نشوفو أشنو هي..

أنا المعطيات اللي عندي هي أن الوزارة بطبيعة الحال كايين بعض الصفقات بدون جدوى إلى غير ذلك، ولكن سبب التأخر هو أساسا واحد العدد الشركاء-نقولها بصراحة-ما وفاوش بواحد العدد من الالتزامات، ولكن على كل حال المعطيات اللي عندي اليوم هو أن الأعمال الآن جارية وإن شاء الله

البرنامج غادي ينتهي في نهاية 2018، وهذا ربما خاصوشي جلسة باش نتعمقوا فيه.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه وضعية التعمير بالعالم القروي، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

تعاني ساكنة العالم القروي من صعوبات كبيرة في مجال التعمير حيث إن عملية البناء متوقفة ومعاقب عليها مما يشجع على تنامي

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الوزير على جوابكم. واخا ما متفقدش مع بزاف ديال الأرقام اللي قلتو والمساعدة المعمارية المجانية ما كاين من هاذ الشئ والو.

السيد الوزير،

الأمر ليس بهذا القدر، بل يتعداه، سكان الجماعات القروية يعانون من وضعية مزرية فيما يتعلق بالحصول على رخص البناء والصعوبات التي تكتنفها على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، البلوكاج الواضح في هذا الميدان والذي أدى إلى مستوى من الاحتقان لم نعرفه من قبل السيد الوزير، المواطن لا يعرف الوكالة الحضرية ويستهدف الناخبين الذين أعطوه ثقتهم وصوتوا عليه ليدافع عنهم، فلا بد أن تعمل السلطات العمومية بتوجيه الرأي للمديرين المحليين من خلال دوريات تحثها على تبسيط مساطر التعمير وفق خصوصيات المنطقة، وأن لا يقتصر دورها في الشرطي الذي يحرق مخالفات وتركيع المخالفين على أداء الذعائر، فهذا يتنافى مع دور المؤسسات التي من اللازم ومن واجها أن تعمل على إيجاد حلول لضمان كرامة المواطنين.

القوانين تناست أن تشتط تنظيم المجال بتوفير الإمكانيات المادية والموضوعية وتلزم الدولة بضرورة العمل على توفيرها، أين سيدهب المواطن إن منع من بناء مسكن لأسرته وأولاده، والجماعة الآن مثقلة بالملفات من هذا النوع.

السيد الوزير،

لا توجد لحد الآن على مستوى التدبير المحلي إستراتيجية واضحة ولا برنامج عمل مفصل ولا تنسيق مع مختلف المصالح من أجل تدبير هذا الملف الشائك الذي لا يحتمل التأخير، فمن أجل تحقيق قفزات مهمة في هذا الملف نحتاج إلى وهج فكري، منتخبون يكونون مع الساكنة التي انتخبتم وليس مع القوانين الجافة والمجحفة أحيانا، والتي تغافلت أن هناك ساكنة بسيطة تنقصها كل مستلزمات الحياة الكريمة وهي تعاني من المساطر المعقدة للتعمير.

إن رؤساء الجماعات، السيد الرئيس، أصبحت سيوف فوق رقابهم، فاقدين للإرادة وعبئا ثقيلا على الساكنة.

هذه القوانين أدت إلى خسائر معنوية ومادية باهظة وأساءت إلى هذا المواطن البسيط.

حان الوقت وبسرعة إجراء تعديل على هذا القانون 66.12، السيد الوزير.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الأمر بتوسيع مباني قائمة وذلك بإضافة طابق آخر أو بيوت أخرى ملحقة فلا يجب اشتراط مساحة الهكتار الواحد للأراضي المعنية.

مكنت هذه التوجهات نحو الليونة من بلوغ نتائج جد مهمة، إذ في 2017 كانت معالجة ودراسة ما يناهز 21 ألف ملفا بالمجالات القروية حظي منها ما يناهز 73% بالموافقة، مع وجوب الإشارة إلى أن 71% من تلك الموافقات عليها تقل مساحتها على هكتار، هذا أقول هناك ليونة هناك موانع، على كل حال هذا هو التوجه.

وبخصوص جهة بني ملال خنيفرة، يتعين الإشارة إلى كون عدد الملفات الموافقات عليها والواقعة في المجالات القروية بلغ 1250 ملفا من أصل ما يناهز 1400، أي تقريبا 90% ديال الموافقة، هذه نقطة.

المحور الثاني ديال العمل، القضية ديال المساعدة الهندسية والمعمارية هذا شيء أساسي هذه موجودة منذ زمن ولكن ما خدماتش مزيان لحد الآن، الآن صياغة جديدة اللي وسعت المستفيدين من هاذ المساعدة المجانية وكذلك المجالات ديال التدخل.

والآن احنا عازمين بأن هاذ البرنامج نعطيوا واحد الدفعة، عندنا شراكات مع واحد العدد المجالس في مجالس الجهة 5 ديال الجهات، وكان التفويض الاعتمادات للوكالات الحضرية باش نشرعوا في العمل وحتى في المجالس الإدارية ديال الوكالات الحضرية في المدة الأخيرة رفعا واحد العدد ديال العوائق والإكراهات القانونية أمام تنفيذ هاذ المسألة، إذن خاصنا نعطيوا دفعة في هاذ المجال.

المحور الثالث ديال العمل هو تغطية وثائق التعمير في جميع المناطق اللي فيها واحد الضغط ديمغرافي قوي، وصلنا واحد النسب ديال التغطية لا بأس بها ولكن ينبغي الاجتهاد حتى نعطي واحد الإطار قانوني للمسألة ديال البناء، ثم-وهذي هي أعتقد مسألة أساسية من الناحية الإستراتيجية- كل ما نقوم به الآن فيما يخص المراكز القروية، فيما يخص البرنامج ديال محاربة الفوارق المجالية، فيما يخص البرنامج ديال المراكز الصاعدة، هذا كلو خصو يؤدي يواكبو واحد العرض سكني ونوصلوا لواحد النموذج تعميري متجدد، مبني على واحد النوع من التجميع، وتفادي واحد المبالغة في التشتيت والتفرقة ما بين المساكن، الشئ اللي تيأدي إلى واحد التكلفة باهظة ماليا وبدون مردودية اقتصادية واجتماعية، إذن هاذي هي التوجهات ولكن أنا متفق معكم بأن في هاذ القضية العالم القروي خاصنا نعطيوها عناية خاصة وخاصة جدا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

### المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

في الحقيقة، على نفس الإيقاع ديال الزميل بطبيعة الحال واليوم رفع الإيقاع ما عودناش على هاذ الشي، ولكن هذا إن دل على شيء فهو يدل على المعاناة ديال العالم القروي، بالفعل، في المسألة ديال البناء، في الوقت اللي الدولة بشكل عام تصرف الملايير ديال الدراهم من أجل تثبيت الساكنة في العالم القروي لا من برنامج ديال الماء الصالح للشرب ولا ملايين الكيلومترات، آلاف الكيلومترات ديال فك العزلة في العالم القروي ولا التمدرس ولا التطبيب داخل العالم القروي، تنلقاو أن وزارة السكنى خارج هاذ السياق ولا زالت تبحث عن مشروع مرسوم، ولا زالت تبحث عن برنامج اللي ذكرته السيد الوزير بكل احترام، هو مثالي سوريالي، سنعمل على إستراتيجية، ذاك الشي اللي تتقولوا زوين، ولكن راه صعب أننا نفذوه على أرض الواقع، لأن هناك وضع يختلف تماما على ما تسطرونه في الأوراق وفي المكاتب ولا حتى عند المهندسين المعماريين.

الوضع ديال العالم القروي في بلادنا هو وضع استثنائي بامتياز، ولكن اشكون اللي مستغلو الآن؟

مستغلاه جهات، مستغلاه سلطات محلية وإقليمية، بل الناس راه تتبني ماشي ما تتبنيش، ولكن تتبني بوسائل أخرى تعرفوها وتعرفوها، حتى حاجة ما واقفة للأسف، في الوقت اللي نتبحثو على الشفافية ونتبحثو على الوضوح في القوانين وعلى الكرامة ديال المواطن من أجل البناء بشكل يضمن له كرامته في وطنه، فهو تبني بطرق ملتوية باش يمكن لو أنه يبقى في بلادو، بلاد الأجداد ديالو في العالم القروي.

عندنا مصلحة، السيد الوزير، باش المواطن يبقى في العالم القروي، كاينة هجرة، اليوم راه احنا 40% في العالم القروي و60% في المدن، وتتعرفو الكلفة ديال العيش ديال المواطن في العالم القروي، إلى جاء إلى المدينة راه خاصو النقل الحضري وخاص الصرف الصحي وخاصو كذا وخاصو كذا، تتولي عندو كلفة، هاذ المواطن البسيط اللي تبيحث غير على كيفاش يبني المحل ديالو بتأطير ومساعدة من جميع الجهات لا من سلطات ولا من كذا ولا من كذا، خاصو يمشي للوكالة الحضرية، هاذ السمية بعدا خاصنا نبدلوها، أشنو علاقتها بالعالم القروي؟ هي وكالة حضرية وهو جاي باغي يبني في العالم القروي، هاذ السمية بعدا هي الأولى خاصها معالجة وخاصها ملاءمة مع الدستور اللي ما بقيناش نتكلمو على جماعة قروية وجماعة حضرية.

تكلمتو على (la commission) ديال لجنة الاستثناء، شروط منح الرخصة غير واضحة في القانون، كاينة (la commission) ولكن ما كاينش شروط منح الرخصة.

اليوم ملي تيجي الواحد تقول لك ابغيت الرخصة ديال الترميم أو

الإصلاح ما عندكش الحق تعطها ليه لأن القانون غير واضح، وما يمكنش نوقفو مواطن نقول له حتى ترشق لهاذ الوزارة، وإلا هاذ البرلمانين كلهم يتحملوا المسؤولية ملي تيدوزوا القوانين بدون مراسيم تطبيقية حداها جاهزة، القوانين راه أخذت سنوات عندكم باش خرجت، هاذ القانون ديال التعمير كان نقاش لندوات ولقاءات، إلخ.. واليوم تنقلو مازالين نتبحثو نخرجو المشروع ديال مرسوم أو قانون مرسوم تطبيقي، ولكن راه العيب فينا احنا اللي تندوزوا القوانين بدون ما تكون مجاورة لها النصوص التطبيقية والمراسيم التطبيقية المرافقة لها.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات في إطار الوقت المتبقى، تفضل.

### السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

فقط لأؤكد بأن في اعتقادي ما يمكنش القانون يكون ذريعة أو لا مبرر باش ما نحلوشي المشاكل ديال السكان، والقانون الحالي تيمنج الإمكانية ديال الاستثناءات.

في الواقع ربما كاين حالات، ولكن التوجه العام هو التعامل مع هاذ القضية بكثير من الليونة، والمعطيات اللي عندنا، وأنا نتحضر الآن في المجالس الإدارية ديال الوكالات الحضرية، التوجه العام إلى الليونة، الليونة، الليونة، مع العلم أن ماشي عاود ثاني هاذ المنطلق ديال الدفاع عن الحق في السكن للناس في القرى يفتحوا الباب نحونوع من التسبب اللي حتى واحد ما من المصلحة ديالو.

إذن خاص واحد النوع من التوازن، احترام واحد العدد ديال الضوابط تتعلق بالحركة العمرانية، الحركة ديال البناء ومن جهة بطبيعة الحال ضمان الحق لجميع المغاربة في السكن اللائق.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة والمتعلقة بالمصحات الخاصة، ونظرا لوحدة الموضوع بخصوص 3 أسئلة تجمعها بطبيعة الحال وحدة الموضوع، وبعد موافقة الفرق والمجموعة المعنية بالموضوع سيتم عرض أسئلتها دفعة واحدة.

فالبداية مع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوع السؤال مراقبة المصحات الخاصة وجودة الخدمات التي

ما زالت ظاهرة إرغام المواطنين على تقديم الشيكات كضمانة لولوج العلاج بالمصحات الخاصة تتفاقم باستمرار، إضافة إلى طلب (le noir) وكذلك عدم احترام التعرفة المرجعية، ماذا قامت به وزارتكم لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والشاذة في معالجة القضايا الصحية بالمغرب؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة، تفضل للمنصة، تفضل، للأجوبة على الأسئلة الثلاث المتعلقة بالمصحات الخاصة تفضل.

#### السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر طارحي هذا السؤال المهم حول المراقبة ديال المصحات الخاصة والجودة ديال الخدمات على مستوى تلك المصحات وتفاقم بعض الظواهر اللي كل المواطنين اليوم كيقدرُوا يتكلموا عليها واللي بدورنا كذلك أنه نتبعوها ونفذو القوانين التي تؤطرها.

أولا أريد أن أؤكد أنه المصحات الخاصة هي مؤسسات فاعلة أساسية في المنظومة ديال الصحة ببلادنا، وفي تصورنا للمنظومة الصحية والتنظيم ديالها وتعزيز عرض العلاجات لا يمكن أن ننسخ الدور الذي تلعبه تلك المصحات، أكانت التي لها طابع نفعي ربيحي أو تلك التي لها طابع غير نفعي، وهو نظام كذلك نتبعه من خلال الآليات ديال التدبير ديالووالنجاعة ديال العمل ديالووكيف يمكن أن نذهب في اتجاه منظومة صحية يتعاون فيها الجميع، والرابح الأول والأخير يكون هو المواطن.

بطبيعة الحال، المصحات كانت في وقت ماضي تخضع إلى القانون 10.94 الذي كانت تشوبه عدة ثغرات وكان يتم استغلالها من أجل ممارسات لا تمت بأي صلة لمهنة الطب النبيلة.

اليوم بعدما صدر القانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، والمرسوم ديال التنفيذ ديالو ديال 2016، هناك مادة صريحة (المادة 75) تنص بضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء في أماكن الاستقبال وفي واجهات مكاتب الفوترة عن كل المعلومات المتعلقة بأسعار الخدمات التي تعرضها المصحات، كما تفرض هذه المادة إعلان انخراط المصحة، أو عدم انخراطها في التأمين الإجباري الأساسي.

تتمنع هاذ المادة على المصحة أن تطلب من الأشخاص المؤمنين أو ذوي حقوقهم ضمانة نقدية بواسطة الشيك أو بأي وسيلة من الوسائل للأداء ما عدا المبالغ المتبقية على عاتقهم.

يجب كذلك على المصحة تسليم وصل أداء عن كل مبلغ مالي تم

تقدمها، السيدة المستشارة تفضلي.

#### المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير حول مراقبة المصحات الخاصة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني موضوعه مراقبة مصحات القطاع الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا ننكر الدور الهام الذي تلعبه مصحات القطاع الخاص كفاعل أساسي في مجال الصحة ببلادنا، لكن هذا لا يعفينا من التأكيد على كون الرفع من وثيرة مراقبتها أضحي ضرورة ملحة وأنية، سواء على مستوى الخدمات المقدمة أو الأسعار التي تفرضها والتي تبقى خيالية، ولا تراعي الوضعية المادية للمواطن المغربي.

بناء عليه نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الآليات للمراقبة لمصحات القطاع الخاص؟ ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لمراقبة هذه المصحات وضمان حماية مصالح المواطنين؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه تفاقم ظاهرة الشيك كضمانة للولوج إلى العلاج داخل المصحات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبطس السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إذا تبين من خلال زيارة تفتيش جديدة أنه يعني لم يتم الاستجابة للأعدار يمكن القيام بأحد الإجراءات التالية حسب جسامته المخالفات:

دعوة المجلس الجهوي للهيئة إلى تقديم المدير الطبي أمام المجلس التأديبي أو تحريك المتابعات التي تتطلبها الأفعال المرتكبة واستصدار أمر من رئيس المحكمة المختصة بإغلاق المصحة المعنية، في انتظار صدور الحكم عندما يكون من شأن المخالفة المثبتة أن تمس بمصلحة السكان أو سلامة المرضى.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار تفضل.

#### المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كنا كنعننا وتعطينا أجوبة اللي يستافدوا منها المواطنين والمواطنات المغاربة، كإينة ظواهر واختلالات عدة، معاناة ديال المغاربة من بعد ما الصحة العمومية نحن نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هناك سياسة ممنهجة للقضاء على الصحة العمومية، وبالتالي الدفع بالمواطنين والزج بهم إلى المصحات الخاصة، هنا نتكلمو معكم السيد الوزير بغينا اليوم الخدمات الصحية تولى كتباع، ما بيقاش المواطن اللي ما عندوش الفلوس الولوج إلى العلاج.

وبالتالي السؤال ديالنا كان هو هاذ الاختلالات الكبرى من بعد ما قضيتو على المرفق العام، هذه الاختلالات الكبرى اللي كإينة في القطاع الخاص وبغينا واش الوزارة ديالكم فعلا النصوص كإين، واش كتراقبوا؟ شحال راقبتوا ديال المصحات؟ واش الظاهرة ديال (noir) كإينة؟ واش (les chèques) اللي كيتعطوا (de garantie) كإينة ولا ما كإينش؟ كلشي كي يعرف هاد الشئ، واش المغربي اليوم ملي يسمع الهضرة ديالكم، السيد الوزير، غدا ملي يمشي للمصحة وهو ولدو مريض ولا الأب ديالو مريض واش غادي يبقى يفكر في المرض ديال القريب ديالو ولا غادي يبقى يتعارك مع المصحات؟ هذا دوركم، السيد الوزير، ودور ديال الحكومة.

اليوم، المغاربة ملي كي عطيو الضرائب للحكومة باش يلقاو حقهم في العلاجات، باش يلقاو حقهم في التعليم العمومي، اليوم كيمشيو للمصحات، كلشي كي يعرف، كتدخل للمصحة أول حاجة هو المبلغ المالي غير معروف، وبالتالي كإينة ابتزاز ديال المواطنين والمواطنات.

اليوم، ابغينا نقولو لكم، السيد الوزير، واش عندكم دراسة حول

استخلاصه مقابل علاجات، ميزان نوضحو من هاذ المنصة ما يقوله القانون.

المادة 73 تنص على عدم إمكانية فويرة الأدوية للمرضى بالمصحات بسعريفوق السعر الخاص بالمستشفى المحدد بموجب النصوص، غير أنه نظرا لخصوصية بعض العمليات الجراحية أو التدخلات الطبية فيمكن أن تكون هناك عمليات إضافية لم تكن في التشخيص الأول، مما ينتج عنه مصاريف إضافية.

من جهة أخرى الوزارة تعزز من مهام التفتيش، وذلك لضمان احترام معايير السلامة الصحية والالتزام بنص القانون الجاري به العمل، هاذ المقتضى اللي تكلمتوا عليه ديال أو هاذ الممارسة اللي تكلمتوا عليها ديال الشيك، بغيت نتكلم بأنه راه كإين كذلك بند في القانون الجنائي اللي تينص على أن الشيك وسيلة ديال الأداء ولا يمكن أن تستعمل كضمان.

ولقد حدد المرسوم اللي تكلمت عليه المسطرة المتبعة والشروط والوثائق والبيانات الضرورية للحصول على رخصة إنشاء واستغلال المصحات، إذا سمحتم سأتكلم كذلك على مسألة إنشاء المصحة والمعايير التقنية الضرورية لإنشاء واستغلال المصحات والمؤسسات المماثلة، محددة بموجب قرارات لوزير الصحة، وهي معايير مرتبطة بالبناء، بالوحدات الطبية، ومعايير التجهيزات الطبية، وكذلك تتعلق بالموارد البشرية من أطرطبية وشبه طبية.

هناك لجنة خاصة تحدثت بموجب قرار 2017، مشكلة من أطر وزارة الصحة في جميع التخصصات مهندسين معماريين وبيوطيين أطباء قانونيين تقنيين في المنشآت الفنية من سباكة وتهوية وكهرباء كلها تشتغل في دراسة مشاريع إنشاء المصحات.

بعد دراسات هاذ اللجنة تقوم بإعداد تقرير تدرج فيه الملاحظات التي وجدت، وبعد ذلك يتم الترخيص، بعد الحصول على هذا الإذن بطبيعة الحال تستمر المراقبة بعد الإنشاء ضمانا لاحترام النصوص القانونية اللي تتعمل الوزارة، استنادا للمادة 89 من القانون 131.13 على القيام بعملية التفتيش، إذن الوزارة تقوم بعملية التفتيش حسب برنامج سنوي، كل سنة تتم المصادقة عليه من طرف الوزير، تسهر عليها فرق مكونة من أطر محلفة من الوزارة وكذلك ممثل عن الهيئة الوطنية للأطباء.

عمليات التفتيش هاته تتم تتشوف مدى احترام المصحات للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تقضي يعني كذلك تقيد مصحات باحترام متطلبات الجودة والسلامة.

ولضمان احترام هاذ المقتضيات، فالوزارة لما تتقوم بعملية تفتيش في حالة ثبوت مخالفة تتوجه الوزارة إلى الطبيب أو الأطباء المعنيين أصحاب العيادة أو المصحة إعدارا مصحوبا بتقرير التفتيش بإنهاء المخالفات الملاحظة داخل أجل تحدده حسب أهمية الإصلاحات المطلوبة، وتخبر بذلك المجلس الجهوي لهيئة الطبيبات والأطباء.

(la facture) التي قدموا لها السيد، هاذ السيد هاهو مشى عند الله ما عندنا ما نقولو، ولكن حتى العائلة دياتو مشت غادي تمشي للسيزي.

إذن هنا، السيد الوزير، خاصكم تديروا مراقبة وتفعلوا القانون 131.13 التي في الحقيقة المرسوم ديالوالي خرج ب 16 مارس 2016، هاذ الشى ابغيناكم تفعلوه السيد الوزير.

كذلك، السيد الوزير، المصحات كلها هي 70% مادام هاذ القانون خرج ابغيناكم تفعلوا هاذ القانون، لأن واحد العدد ديال المصحات التي كتتراوح ما بين المحور ديال القنيطرة والدار البيضاء، هاذ الشى التي كاين 70% ديال المصحات التي هي كانت ما بين القنيطرة والدار البيضاء، وهاذ المدن الآخرين ماشي في المغرب؟ أكادير، تنزيت، أسفي، واحد العدد ديال المدن التي كتفوت العدد ديالها مليون نسمة وكتلقى فيها جوج ديال المصحات، هذا كلو السيد الوزير نرغبوكم تأخذوه بعين الاعتبار وتخرجوا هاذيك المرسوم التي في الحقيقة عطيتوا لواحد العدد ديال الإخوان التي عندهم إمكانيات باش يدروا مصحات، باش يعاونوا.. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، معذرة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار التعقيب دائما، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة الجواب ماشي فقط غير مقنع، ولكن يذكر ببعض القوانين التي نعرفها ولا تطبق، يذكر بلجنة التفتيش، ونحن نعلم جيدا وأنتم تعلمون السيد الوزير بأن اختصاصاتها محدودة، لأن ليس من اختصاص هيئة تفتيشكم أن تفتش عملية التدبير، فهي تبحث فقط و فقط في المعايير، ومطابقتها كاينة الكوزينة، كاين (les soins) كاين كذا إلى آخره، المضمون ليس من حقها، وكان عليكم أن تعترفوا بالفراغ القانوني، وتعاون، لنؤكد لكم السيد الوزير أن المسؤولية المدنية للمصحة، شأنها شأن المسؤولية المدنية للأطباء، هي صورة من صور المسؤولية المدنية، إلا أنها تكتسي أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بصحة المواطنين، وتعلمون أنه لا يقبل الاتجار بصحة الناس.

للأسف هناك استهتار واستخفاف لبعض المصحات الخاصة بصحة المواطنين، واستغلال أوضاعهم الصحية لإرغامهم على دفع (noir) وكذلك إرغامهم على دفع الشيكات كضمانة للولوج إلى العلاج، حتى وإن توفر المريض على ورقة التحمل (la prise en charge) ورغم أن المشرع

كم من مصحة تحترم القانون؟ بالنسبة لنا للأطر الطبية والموارد البشرية التي تشتغل داخل هذه المصحات واش فعلا تتلقى تكوين وكتطور المهارات ديالها أمام إغلاق ديال مؤسسة ديال التكوين ديال هذه المدارس الخاصة؟

اليوم المعاناة ديال الساكنة في أهم شيء التي هو الصحة ديالها هو معروف وأنتم يمكن تطلعون على هاذ الشى بشكل دوري، خاصنا تقولوا لنا أشنو هي الإجراءات اليوم الملموسة المواطن غدا يمشي ل (clinique) ها أشنو خاصو يلقي، خاصو يلقي تعرفه معلقة قدامو، خاصو يلقي إذا لقي شي حد طلب منوشي (chèque) ولا طلب منوشي (noir) تحت الطلبة أشنو خاصو يدير؟ من بعد ما يعالج القريب ديالو لأنه المواطن ما يمكنش ذلك الساعات يفكر في ذلك الشى، ذلك الساعات كيفكر في ولدو ولا فيه خوه ولا في مرتو ولا.. من بعد أشنو خاصنا نديرو؟

لأنه هاد الشى يعني اسمحو لي نقول لكم المغاربة يمكن يتخلوا على أي حاجة ولكن صحتهم ما يمكنش يتخلوا عليها، وهذا دوركم ودور الحكومة، لأنه كنا لاحظو أنه هذه الظاهرة كتزيد تكبر في المجتمع، وبالتالي خاص شي شوية ديال الضرب من حديد على أيادي بعض المتلاعبين والتي كيستغلوا الضعف ديال المغاربة في هذا المجال.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب. تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم والتفاعل معه.

نعيد التأكيد في الفريق الحركي على كون مصحات القطاع الخاص هي شريك استراتيجي للقطاع العمومي في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، لكننا ن سجل أيضا كونها تعرف بعض التجاوزات والاختلالات، تستوجب تدخلكم السيد الوزير لإرجاع الأمور إلى نصابها.

أذكر السيد الوزير كيف ما قالوا الإخوان (chèque) الضمان على سبيل الضمان، والأخطر من هذا هو شيك على بياض، هذا هو الخطير في الأمر، راه كيفما قال الأخ راه ملي تتجيب واحد السيد ديالك الابن ديالك ولا الأب ديالك وكيكون في واحد الحالة حرجة، راه التي طلبوا لك تديرو معهم، والسيد الزميل ديالك السيد الوزير السابق راه فك لنا واحد المشكل، لأن السيد جلس شهر تقريبا في المصحة وديناه جثة هامة، ورغم ذلك تابعوه ب 350 ألف درهم في الشيك التي عطاهم على بياض، شكون التي يتحمل هاذ المسؤولية السيد..؟

أشنو هي هاذ العلاجات التي قدموا لها السيد؟ يعطيونا هاذ

(mise en demeure) لمطالبتها بتصحيح الاختلالات المسجلة، فيها 59 بسبب تشغيلها لأطباء القطاع العام أو أطباء أجنبية بدون ترخيص قانوني.

ويمكن لي نقول لكم كذلك بأنه المعايير التي نستعملها للقيام بهذا التشخيص يمكن تكون شكاية منكم، ما كاينش لاش تقولها في هاذ الجلسة، ولكن كل ما يمكن أن نتوصل به ناخذوه بعين الاعتبار، الشكايات اللي تنتوصلوا بها، المصححات التي سبق تفتيشها وسجلت فيها اختلالات تستوجب التتبع وكذلك المصححات التي لم يسبق تفتيشها أو تلك التي تم تفتيشها منذ مدة طويلة.

متفقين باش نناقشو المسألة ديال الفراغ القانوني، إلى كان هناك فراغ فعلا لكي يقوم كل متدخل بالمسؤولية ديالوتجاه حماية المواطن. لا أقبل أن يقال أن هناك سياسة ممنهجة للقضاء على المستشفيات، أبدا بالعكس، احنا السياسة اللي ابغينا نتبعوها هي السياسة اللي غادي تخلي القطاع الخاص يقدم شي خدمة ذات جودة مرتفعة وقيمة مضافة باش يمكن يوضع النفس ديالو ويكون عندو مكانة داخل المنظومة الصحية.

المنظومة ديال المستشفى العمومي تستمر ومستشفيات تتحل، عندنا مشكل ديال الحكامة، المشكل ديال الموارد البشرية غادي نشغلوه عليه باش كذلك المستشفيات ديالنا قادرة على أنها تكون في مستوى أرفع من المصححات التي تتكلمون عليها. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه معاناة حاملي بطاقة "الراميد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال سبق وأن طرح عدة مرات، ولكن نظرحه من جديد، لأن هذه البطاقة لم تعد تؤدي إلى المستشفى، بل أصبحت زينة في محافظ الناس، لذلك نريد من الوزارة أن تعطينا ما هي الإجراءات لتعود هذه البطاقة تؤدي إلى المستشفى؟ شكرا.

حرصا شديدا على تجريم فعل إصدار أو قبول شيك على سبيل الضمان، فإن الاستمرار باستعمال ذلك يدل على أن هناك فراغا ما، بل يمكن تصنيف هذا الجرم ضمن أعمال وجرائم النصب والاحتيال، لأنه لا يمكن المساواة بين وضعية المريض في وضع صعب واحتياجي مع إدارة المصحة في وضعية السيطرة والهيمنة، وبالتالي القانون الجنائي الذي نص على معاقبة إصدار وقبول شيك بدون رصيد نص كذلك بعقوبات حبسية على من يستعمل الاحتيال لإرغام الآخر على ارتكاب جرم ما.

وبالتالي هنا مبرط الفرس، يجب أن نستصدر القوانين ونتعاون جميعا من أجل وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، بل أكثر من ذلك السيد الوزير، حتى لجنة الأخلاقيات ب (ANAM) التي نتشارك فيها جماعيا، فعدد من قراراتها أوقفت من طرف اللوبي المسيطر في هذا المجال، ولهذا نحملكم مسؤولية تدبير هذا الملف وكذلك تطبيق قرارات لجنة الأخلاقيات على الأقل في انتظار استصدار القانون.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، في حدود الوقت المتبقى، دقيقتين أعتقد، تفضل.

#### السيد وزير الصحة:

كان من الواجب في الأول أنني نذكر بالقوانين، لأنه نتكلمو كذلك مع المواطنين باش نعرفوهم مدى الحقوق ديالهم والتصرف اللي خصهم يعملوه ملي يمشيوا للمصححات، لأن كذلك هذا دور ديال المواطن لما تيساهم في واحد النوع ديال الممارسة، أكيد أنه تيكون تحت ضغط، ولكن يمكن لو يبلغ فيما بعد في مستويات أخرى وعلى مستوى قوانين أخرى اللي ماشي هو القانون 131.13 بالضرورة.

هناك خضوع المصححات لتفتيش مبالغت احنا نعملوه، هناك كذلك خضوع المصححات لنوع آخر من المراقبة الافتتاح (Audit) باش يمكن نواكبو المصحة من أجل تصحيح الاختلالات، لأن السيد المستشار تكلم بأن المنظومة ديال الصحة الخاصة كذلك يمكن تكون شريك إلى عرفنا كيفاش نواكبوها، المصححات كذلك تخضع لمراقبة مراقبين تابعين للهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض للتأكد من مدى مطابقة الخدمات المقدمة وصدقيتها وتطبيق الأسعار المرجعية.

منذ 2013 إلى 2017 قمنا بـ 435 مهمة تفتيش في المصححات الخاصة، ولإزالة البرنامج ديال التفتيش ساريا. العدد الإجمالي 170 مصحة اللي اتخذت بخصوصها إجراءات، مجموع المصححات التي تم في حقها قرار الإغلاق الكلي 13 مصحة، صدر في حق المصححات الأخرى 157 إعدار

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم للإجابة على السؤال السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا موضوع "الراميد" نتكلمو عليه كثير، اليوم تطرحوا مجموعة ديال التساؤلات.

أولا أؤكد أنه مشروع مجتمعي أساسي، أؤكد كذلك بأنه الحصول على الراميد لا يعني ما كاينش علاجات، هناك علاجات ربما لا تكفي للجميع، نقرباً هناك لوائح انتظار، نقرباً هناك مواعيد ديال شهر، شهرين، 3 أشهر أو حتى أكثر، عام.. خاصني نحسبهم، دابا نجيب لكم الإحصائيات، لأن ككل المستشفيات تنلقى الموعد على 7 أيام بالنسبة للراديو، ولكن مستشفى آخر تنلقى شهر، هاذ شي غادي يكون عندكم، إن شاء الله، الإحصائيات باش تعرفوا هاذ الحالات ديال عام راه ماشي هي...، ما يمكنش نعممو، ولكن ربما بعض المرات تيكون هاذ العام مرتبط بالوضعية الصحية أو عدم القدرة ديال الطفل مثلا إلى كان طفل على أنه يتدارلوتخدير.

فاحنا على أية حال أرسلنا واحد الدورية للمستشفيات باش يمكن ينظموا هذه العملية ديال المواعيد، ولكن الاستمرار في دعم المنظومة الصحية العمومية من خلال الدعم الميزانياتي، من خلال تنظيم عرض العلاجات، من خلال الاستمرار في بناء وتأهيل المستشفيات العمومية هذا غادية فيه الحكومة وغادي تستمر فيه لأنه من شأنه أنه يواكب الريميد.

ولكن الراميد هذا ورش اللي ما كملناش الهيكله ديالو، الراميد ما غينجحشاي إذا ما عملناشاي هيئة خاصة بتديره، الريميد ما غيمشيش بعيد إذا ما ضبطناش التمويل ديالو بشكل مستدام، ما يمكنش نبقاو عوالين على الميزانية ديال الوزارة ونخلطو والميزانية كذلك ديال (ANAM) لأن جزء ديال الإمكانيات كاينة على مستوى الوكالة ماشي كثيرة ولكن كاينة، نحيدو هذا التداخل اللي كاين بين (ANAM) وبين الوزارة وبين المؤسسات التي تؤدي الخدمات الأمور توضح.

ثم كذلك مسألة أساسية هو النظام المعلوماتي عندنا مجموعة ديال المعطيات ما كنضبهاش اليوم، مجموعة ديال الأدوية اللي تشرى في إطار هذا الدعم من صندوق التماسك الاجتماعي اللي ما كنعرفوش بالضبط واش يعني كيف يتم استعمالها وترشيد استعمالها، إذا النظام المعلوماتي صحي مندمج ورش أساسي وكذلك نشغل عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

يمكن أن أتقاسم معكم بعض النقائص التي أشرت إليها ولكن يجب القول أن هذا النظام هو لا يعني وزارة الصحة فقط، ولا يعني فقط المتدخلين ولكنه مشروع مجتمعي يعني الحكومة برمتها ومتدخلين آخرين، لذلك فهو مشروع استصلاحي مجتمعي مهيكل، ولكن للأسف الشديد أنه ليس له لحد الساعة منذ 13 سنة أثر واضح على حياة الناس، لا البنيات الاستشفائية، لا الموارد البشرية، لا التجهيزات تسند هذا الخطاب الرسمي حول هذه البطاقة.

كذلك المعاناة اليومية ديال الناس، معاناة سيزيفية تدحض هذا الخطاب اللي كبروجوا لو، احنا لا ننكر المنجز، ولكن نريد المنجز في حدود المعقول، في حدود المنطق، وليس أرقاما لتجميل الصورة أو بحثنا عن الشرعية المتقدمة لخطاب الإصلاح.

الراميد فعلا هذا مشروع لكنه لا يمتلك كل مقومات الإصلاح ليكون ناجعا بشريا وماديا وسياسيا، وذلك لا ينطبق فقط على الراميد ولا ينطبق على ما يسمى بالإصلاحات في بلادنا للأسف الشديد، إذا شفنا المقاصة اقتصت من جيوب الناس وما استكملناهاش، إذا شفنا التقاعد وقفنا عند المعاشات المدنية ما استكملناهاش، خيلنا الصناديق اللي تنتج الفقر، التشغيل كتحلمو الناس بـ 400000 منصب في السنة، يعني إنها الإصلاحات المعطوبة، لكن العطب الكبير، السيد الوزير، هو حالة الارتباك السياسي اللي كنعيشوفها واللي تعكسه الوضعية الهشة ديال المؤسسات ذات التمثيلية، تراجع الأدوار الأساسية ديال الأحزاب والنقابات، واتساع الهوة بينها وبين المواطن.

لم نعد قادرين اليوم، السيد الوزير، على الحديث عن حلم الانتقال الديمقراطي الذي راود أجيالا متعاقبة، المجتمع المغربي اليوم يقدم نماذج إشارات كل يوم أصابه العياء من تكرار خلق الأمل، والتعبيرات متعددة وآخرها حملة المقاطعة بغض النظر على الخلفيات السياسية، لأنه يريد أن يوصل رسالة، عيينا من الفقر، عيينا من غلاء الأسعار، عيينا من التهميش، عيينا من اللاعدالة، تنشوفو الفقريزاد، نشوفو الغنى يزداد، ولكن في نفس الوقت كتنشوفو من راكم الثروة ولو بطرق مشروعة يريد أن يعزز الهيمنة المالية بالهيمنة السياسية.

كل ما نخشاه، السيد الوزير، هو أن الحكومة، الحكومات المتعاقبة عجزت عن الإجابة على معاناة الناس في هذه القضايا كلها، الفقر والتهميش والبطالة ومجتمع قدم ترميز سياسي واضح أنه سيلجأ إلى آليات، لذلك ما نخشاه ليس هو مقاطعة بعض المواد الاستهلاكية،

ولكن كل ما نخشاه غدا مقاطعة السياسة في بلادنا وهذا خطير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

### السيد وزير الصحة:

بالفعل، السيد المستشار، أعتقد أن الراميد كان منطلقا بالنسبة إليكم لخطاب سياسي، لا أعتقد أنه اليوم مجال للنقاش فيه.

ولكن اللي يمكن نقول لك فعلا بأنه نحن بطبيعة الحال لا يمكن إلا أن ننخرط في مشروع مجتمعي، تنموي جديد، يأخذ فيه المواطن دور المركز وتتقلص فيه الفوارق اللي كاينة.

وأعتقد نظام الراميد باش نرجعو للراميد كنظام ديال المساعدة الطبية، استكمال الهياكل ديالو، تمويله، هو جانب من جوانب ديال توزيع الثروة في بلدنا العزيز وجانب من مجال التضامن بين الفئات وبين الأجيال في بلدنا، وهذا في صلب المشروع المجتمعي الذي نريده لمستقبل هاذ البلاد.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه إضرابات أطباء القطاع العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير، خاض أطباء القطاع العام خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الإضرابات الوطنية بكل المؤسسات الصحية باستثناء أقسام الإنعاش والمستعجلات، وذلك من أجل مطالبة الحكومة بتحقيق مجموعة من المطالب.

من أجل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول أسباب عدم تجاوب الحكومة مع المطالب التي تنادي بها هذه الفئة.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال، السيد الوزير تفضل.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، احنا واعييين بأنه يعني الذهاب بالمنظومة الصحية إلى الأمام، لا يمكن أن نقوم به في غياب تعبئة ومساهمة قوية للموارد البشرية، بالعدد اللي هو عندنا، لأنه ما غنحلموشاي في ظرف وجيز أننا غنوصلو للمعايير اللي كنتكلمو عليها في بعض الدول الأخرى، ولكن إمكانياتنا يمكن لنا نحققوا أشياء أساسية.

اليوم يعني ما كنفهمش يعني أنه يتقال بأنه ما كاينش حوار، كاين حوار على المستوى القطاعي، وإن شاء الله في القريب سأستقبل المركزيات النقابية الممثلة على المستوى القطاع وسنتذاكر، هناك أمور ترجع ل2011 ما بغيتش نتكلم عليها لأن يقول لي عاود ثاني 2011 دازت، احنا يالاه في 2018، يعني راه كانت أمور مهمة اللي فيها الرفع من القيمة ديال مجموعة ديال التعويضات، لا في المسؤولية ولا في الحراسة ولا كذلك المتعلقة بالتعويض عن التخصص.

ما غنقولش مدة وجيزة هاذي ولكن اليوم كنقرر وبأن بعض الفئات، منها فئة الأطباء خاص نقاش حول يعني تحسين الوضع ديالهم الأجرى وربطه أقولها دائما، ربطه بالمردودية وبالآداء وبالتفاني والتواجد يعني والتفاني والعمل والمساهمة في إيجاد الحلول، لأنه لا يكفي أن أقول أنه لا أشتغل إذا لم يكن لدي إمكانيات، فالإمكانيات لما كتكون بعض المرة كيخص يعني مواكبة، مساهمة، لما كتكون كتنتهي لواحد المستشفى فأنا أنتهي إلى منظومة تديرية خاصني نساهم فيها كذلك بالحلول.

التكوين المستمر كذلك من المحفزات ديال السياسة الاجتماعية، شمل يعني منذ 2012 حوالي 15 ألف مستفيد من التكوين المستمر، ثم كذلك منح الأطباء العاميين المزاويلين، يعني في القطاع العمومي التخصص في الصحة الجماعية، اليوم عندنا في المدرسة الوطنية للصحة العمومية أكثر من 80 طالب، وغادي نستمر وما زال إضافة إلى الكليات فالتخصص كذلك وسيلة للاستجابة لمجموعة ديال المطالب الصحية، ولكن كذلك للرفع من التعويضات.

الهيئة ديال المرضيين، التسوية ديال الوضعية ديال المرضيين الحاملين إجازة التعليم العالي، هاذي 250 مليون درهم سنويا اللي غادي تضاف لهاته الفئة، وكتستحق، جزء غادي يكون في 2017 وجزء ثاني 50% في 2018، ثم كذلك الإقرار بنظام (LMD) الإجازة، الماستر والدكتوراه.

شكرا.

الثي ما درتوش منو والو، حتى شي إرهاصات اللي جديدة باش يكون واحد الميثاق وطني اللي صحي اللي كيجمع جميع المنظومة الصحية اللي غادي يفعلوا فيه هاذ الإخوان الأطباء ولا الممرضين باش يتشجعوا ويزيدوا للأمام ما كاينشاي.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة لكم في حدود الوقت المتبقى، بضع ثواني، السيد الوزير تفضل.

### السيد وزير الصحة:

ما متفقق معك السيد المستشار، كاين حوار وكاين عمل وكاين استجابة، كنعقول لك 250 مليون درهم بالنسبة للممرضين والممرضات. الحوار الاجتماعي اللي كيقودو السيد رئيس الحكومة، لن يستثني فئات الأطباء، تحسين ظروف العمل، هذا عملنا تنقوموا به سنويا وغنستمر في، تحسين الحكامة كذلك من شأنه أنه يوفر ظروف ديال العمل الجيد وديال التوزيع..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي، موضوعه الوضع الصحي المزري بجهة درعة-تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، إلى متى سيبقى الوضع الصحي مترديا ومزريا بجهة درعة - تافيلالت؟  
وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

في سؤالكم الذي يهم جهة درعة - تافيلالت، هناك تركيز على إقليمين معينين إقليم تنغير وإقليم زاكورة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير.

غير بالنسبة إلى كنا كنا نمنا بالدور الكبير والإستراتيجية اللي كيقوم بها هاذ الهيئة، لا الأطباء ولا الممرضين، راه خاص الحكومة تفتح معهم واحد الحوار جاد ومسؤول، باش تستجيب للمتطلبات ديالهم، وإلا راه إلى ما درناش تحسين ديال هاذ الفئة راه احنا ما غاديش يمكن نحسنو الوضعية ديال الخدمات الطبية اللي كياديوها.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المطالب اللي كيطلبوا هاذ الناس راه ما كيطلبوش شي حاجة خاصة بهم هما، كيطلبوش حاجة اللي هي خاصة مع المغاربة اللي هما كيطلبوا الخدمات الطبية، نعطيك على سبيل المثال: الرفع من مناصب الإقامة والداخلية، هذه ديال العموم، ديال المغاربة كلهم اللي كيطلبوا الخدمات الطبية، اعلاش ما استجبوش لها؟ أنا ما افهمتش اعلاش؟

الرقم الاستدلالي 509 بكل التعويضات، بمعنى المعادلة ديال الدكتوراه ديالهم مع الدكتوراه ديال باقي القطاعات الأخرى، هادي اعلاش ما كنتجبوش لها السيد الوزير، هذا مطلب من المطالب المشروعة ديالهم.

عندنا التعويضات، والتعويضات للأخطار المهنية ما استجبوش لها، هذا ماشي من العيب.. هما كيخاطروا بأنفسهم، كيخاطروا بحياتهم باش ينقذوا أرواح ديال المواطنين المغاربة، اعلاش ما كنتجبوش لهم؟ التعويضات المهنية ضرورية في جميع القطاعات، وفي قطاع الصحة أولى.

عندنا الحراسة، واش الحراسة ما نعطوهومش تعويضات ديال الحراسة؟ هادي حتى هي عاود ثاني ماشي معقولة، المردودية كما قلت، خاصنا نعطيهم، واحد ولي كيخدم وكيستحق إلا ونشجعوه ونزيدو معه أسمو، التخصص ما عملي معهم والو، ودائما سنقوم بالحوار والحوار وما عمر الحكومة قامت بشي حاجة.

واحنا ماشي يلاه أول مرة داروا الناس الاحتجاجات، راه داروا النوبة الأولى والثانية اللي فاتت العام اللي فات، إذن الحكومة السابقة ولا هادي ولا ممكن حتى اللي جاية، غادي يبقاو في هاذ الشكل، إذن غادي يبقاو احنا ديما فاتحين ذاك الحوار، غادي نديرو الحوار، ما كاين حتى شي حوار، إذن المسألة...

عاد كاينة الرسالة الملكية اللي كتنادي، في 1 يوليو 2013، اللي كيطلب جلاله الملك، ببلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، هاذ

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

اعلاش طرحنا عليكم هذا السؤال وعاود طرحناه وعاود طرحناه، لأن المواطنين بجهة درعة تافيلالت وصلت لهم عظم، راه ولينا نحشمو نخرجوقدام الناس، السيد الوزير.

كيف يعقل أنا شخصا 3 سنوات وأنا كنطرح سؤال حول نفس الموضوع، 3 سنوات وما تبدل والوفيمها، وما يمكنش السيد الوزير، راه ما يمكنش راه احنا اللي في العافية، تتخليونا في فم الفرن.

كيف يعقل أن هاذ سكانير اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، دابا هادي 6 شهور وهو مازال في الكارطونة ديالو، ما خدامش في تنغير، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشفى بإقليم ميدلت، حتى تأنسطالا السكانير، أنا مشيت شفتو، ولكن ما كاينش اللي غادي يخدموا، ولكن ما خدامش، السيد الوزير.

مستشفى ميدلت بحال باقي المستشفيات ديال جهة درعة تافيلالت تيعاني النقص الحاد في الأطر التمريضية وشبه الطبية.

وهنا ضروري باش نذكركم، السيد الوزير، بالمركز الصحي ديال تافتشنا بإقليم زاكورة وعدتهم يعني بالطبيب يعني باش تصيفطولهم التجهيزات، لكن السيد الوزير حتى شي حاجة ما زال ما وصلتهمش.

**السيد الوزير،**

الله يجازيكم بخير راه جلودنا طابوا بالليشمانيا، راه تنتمناوشي نهار نجيبو العدوى لهنا باش نتقرصوكاع باش تعانيومعنا اللي تنعيشوه يعني في جهة درعة تافيلالت، راه طابنا في زاكورة، طابنا في تنغير، الجماعة اللي تنترأسها، السيد الوزير، طابوا الناس 300 حالة ديال الليشمانيا، راه ما يمكنش، يعني هاذ الوضع، يعني التقارير اللي تتجيكم، السيد الوزير، أنا تنتمنى يعني تجيو معانا وتشوفوا معنا يعني هاذ المشاكل كاملة.

راه يعني كيفاش، السيد الوزير، يعني نشريو التجهيزات وما نلقاوش اللي يخدمها، راه ما يمكنش تبقى جهة مهمشة بدعوة ما كاينش الأطر، يعني راه كاينين المصحات والمراكز في الدار البيضاء اللي فهم 80 يعني من (les chirurgiens) على 3 ديال (les blocs opératoires) يعني في الجهة ديالنا ما كاينيش، وهاذي الشي راه بالأرقام، يعني هاذ الشي، السيد الوزير، راه ماشي معقول.

موضوع آخر نبغي نتكلم عليه، راه خاصنا نتحملوا مسؤوليتنا جميعا ونتكلمو بوضوح وبكل صراحة مع المواطنين، راه عندنا مشكل حقيقي مع الأطباء وخاصة الاختصاصيين.

السيد الوزير، دابا قلت لي باللي راه عندنا الأطباء تنتمنى تمشي معايا ونحسبوا ذك الأطباء اللي كاينين واش كاينين بصح، وأنا يدا بيد،

أولا، أقول بأنه أنا زرت هاذ الجهة وهناك إمكانيات اللي يمكن نعبؤوها لا على مستوى الوزارة ولا مع الشركاء بما فهم المجالس المنتخبة على مستوى تلك الجهة.

إلى اخدينا إقليم تنغير، ففي السنوات الأخيرة راه بالنسبة لنا ولا يمكن لك تتكلم على الخصاص، ولكن هناك قفزة نوعية، حيث فعلا على مستوى البنية التحتية الانطلاقة ديال المستشفى الإقليمي ديال تنغير 120 سرير، تشغيل مستشفى القرب بقلعة مكونة، بناء مستشفى القرب ببومرداس بـ 40 سرير، الموارد البشرية من 15 إلى 32 طبيب من الاختصاصيين بين 2016 و 2017، 15 إلى 32.

الخدمات الطبية جميع المراكز مشغلة، بحكم أنه 95% من التلقيح تدار على مستوى هذا الإقليم، تتبع النساء الحوامل كذلك هو جيد، ارتفاع ديال العمليات القيصرية في سنتين من 26 لـ 432 ما يمكنش نقولوا يعني ما كاين والو، ارتفاع عدد العمليات الجراحية من 200 إلى 617 في ظرف سنتين في هاذ الإقليم، ارتفاع كذلك الفحوصات من 6000 إلى 10500 في ظرف سنتين، تزويد الإقليم بجهاز سكانير.

إذن إذا اخدينا هاذ الإقليم اللي جا في سؤالكم تنبين لكم بالأرقام بأن هناك تطور.

إقليم زاكورة الآن الأطباء الاختصاصيون تعيين 6 الأطباء جدد في إقليم زاكورة في الأشهر القليلة الماضية، مازال عندنا إشكال في الأطباء العامون، وأنتما عارفين علاش هاذ المسألة هذه، لأنه تيبقى المسألة ديال الالتحاق هي مسألة إرادية ديال الذين يفوزون في المباريات، كاين حلول في هذا الجانب خاصنا نمشيو فيها.

التجهيزات الطبية كاين عقود شراكة مع العمالة ومجلس إقليمي، 540 ألف درهم لتسلم التجهيزات لمصلحة طب الأطفال ومختبر التحليلات الطبية، عقد شراكة كذلك مع المجلس الإقليمي فيه 500000 درهم، فيه كذلك تجهيزات ديال مصلحة الإنعاش والتخدير والمصلحة ديال الجراحة ومصلحة الولادة.

وفي الأخير، هناك عقد شراكة اليوم اللي غادي نوقعوه واللي فيه بناء مصلحة الإنعاش والتخدير، بناء القاعة ديال العمليات وبناء مصلحة إنعاش وتخدير الأطفال والأطفال الخدج، وهذا كذلك مع المجلس الإقليمي، وكذلك مع الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان وكذلك وزارة الصحة.

شكرا السيد المستشار.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

سبق للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أن وجه العديد من الأسئلة يستفسر فيها عن غياب التجهيزات الأساسية والموارد البشرية بأقسام المستعجلات، وإنه على الرغم من هذا السيل الكبير من الأسئلة لم يطرأ أي تحسن في مجال تقديم الإسعافات الضرورية المستعجلة، بل أصبحت أقسام المستعجلات نقط سوداء في المنظومة الصحية.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي حصيلة عمل الوزارة في هذا المضمار؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

#### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

الضغط على المستعجلات هادي مسألة تنلاحظونها بالعين المجردة، أكثر من 10% سنويا، اللي تيمروا من المستعجلات ماشي كلهم حالات مستعجلة، والنص اللي تيجيو للمستشفيات تيجيو عبر المستعجلات، و80% ديال الحالات اللي في المستعجلات ماشي بالضرورة مستعجلة.

انتما تعرفوا هاذ القطاع مزيان، السيد المستشار، أنه كنتوفيه، تخصص غلاف يعني كانت برامج اللي تهم المستعجلات، كتخصص غلاف مالي سنوي قدره 500 مليون لهاذ المستعجلات، 88 وحدة مستعجلة القرب اللي تم إنشاؤها، 15 مصلحة دالمستعجلات المتنقلة والإنعاش (Smur) اللي تدارت، إحداث 51 موقع خاص بالنسبة لنظام المساعدة الطبية المستعجلة للولادة بالوسط القروي، وهذا هو اللي يمكن لنا باش نخففو من العدد ديال الوفيات ديال الأمهات وديال الأطفال، عدد ديال سيارات إسعاف اللي اقتنتهم وزارة الصحة أو لا في إطار (INDH) أو لا في إطار البرنامج اليوم ديال تقليص الفوارق بالعشرات، 467 غير في وزارة الصحة، 4 دالمروحيات خدمات ديال المروحية اللي عتقات واحد العدد ديال الأرواح في عدة مجالات، مستشفى مدني وكذلك مهم بالنسبة للمناطق اللي هي بعيدة، ثم الشراكة اللي بدأنا فيها في مجال المستعجلات.

شكرا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

واحنا الحمد لله باش نشوفو واش كايين يعني في أرض الواقع ولا ما كايينش أولا تيتناوبو.

السيد الوزير، راه ما يمكنش عندكم يعني قدة وقدة ديال الاختصاصيين.

بلا ما نتكلمو معكم، السيد الوزير، على ذاك الشئ ديال البي، راك عارف فين واصل الشطر الثاني ديال بناء المستشفى الإقليمي ديال تنغير، والو، وما كايين والو، وما زال في بلاصتو، داروا (le terrassement) ودارو (les panneaux) ديال (la publicité) ومن ذاك العهد إلى دبا، دابا ديروا التلفون السيد العامل غيجابونا بأن حتى شي خدام ما كانش تما.

إذن، السيد الوزير، تيقول واحد المثل أمازيغي "إو قلا لزا دين انغروم" "تسنى الجوع يطيب الخبز"، يعني دابا نتسناو 3 سنين أولا 4 سنين يتبني السيطار، راه خاصكم تجهزوا لنا هاذ الشئ راه الجهة يعني الناس راهم بوبريا، راهم مساكين ذوك الناس، خصكم قوموا بالواجب، راه...

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، أرجوك.

تفضل السيد الوزير إلى عندكم رد على التعقيب، تفضل.

#### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، أتفهمكم، كنت في الجهة وغنرجع لها، إن شاء الله، هناك جهات تستحق أكثر وجهة درعة تافيلالت من جملتهم.

تدارت أمور وباقى كثير، وخاصنا نشغلو جميع على هاذ الحلول، لأن كايين إكراهات كذلك اللي كتواجهنا، وبعض المرات الحلول عندكم إلى كنتو في التدبير المحلي والجهوي، وكايين كذلك المجتمع المدني اللي عندو كذلك أجوبة، خاصنا نجتمعو فيما بيننا ونشغلو ونعطيو حلول في أسرع وقت.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه أقسام المستعجلات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل أسيدي حسن.

#### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير المحترم،

المستشار السيد الحسن سليغوة:

أشكركم السيد الوزير.

ولكن مع الأسف ما فهمت والو من الجواب ديالكم، لأنك تتقولو بعدا على الأقل، احنا تهضرو على المستعجلات، تتكلمو لنا أنتم على سيارات الإسعاف، وأنتم تتعرفوها ذلك السيارات ديال الإسعاف أشنو هو المأل ديالهم وفين هما، كاينين اللي مازالين ما عمرهم ما بانو.

ملي تنمشيو، نعطيك غير مثل ديال جهة فاس مكناس، المستشفى الجامعي، وأنتم الآن دابا قلتوبأن كاين أكثر من 80% ديال الحالات اللي كتمشي وهي ماشي في الحالة ديال الاستعجالية اللي يمكن لها تبقى، ما هو السبب؟ أين هو تأهيل المستشفيات الإقليمية؟ منين كنعلقو بعض المستشفيات ما عندهاش الموارد البشرية، ما عندهاش (les scanners) واللي عندهاش (les scanners) كتلقاه عندهو سكانير ديال 16 و15 عام فالوقت اللي ما يمكنلوش يفوت السكانير 5 سنين.

أنا أظن وهادي زعما بكل صراحة، ملي تهضرو على الصحة هادي لغة الجميع ما فيها لا أغلبية ولا معارضة، وها أنتم شفتو الأسئلة اللي جات من فرق الأغلبية، لأنك باش يمكن لك تشعر بالمواطنين وتشعر بالمآسي اللي كيدوزوا في المستشفيات والمستعجلات، أنا أظن، السيد الوزير، خاصك تمشي شي نهار تلبس شي جينز وتزول ذاك الكرافطا وشي كيوط وتدير شي الدوا الأحمر هنا وتقول راني مقيوس وشوف فوقاش غادي توصل وشوف فوقاش غتداوي، ذاك الساعة أظن غادي تحس باش تبحس هذاك المواطنين، وذاك الساعات غتدشعر أنا لا أظن بأنكم كتبحسوا بالمواطن ولا كتشعروا به، لأن هادي مسؤوليتكم، السيد الوزير.

منين كنعقول لكم تجهيز المستشفيات الإقليمية اشنو كتخص؟ الوقت اللي كنعلقوا السكانيرات محطوطين ما مخدمينش، في الوقت اللي مستشفيات آخرين خاصهم السكانير يخدموا بهم، هذا سوء تدبير، سوء تسيير ديال الحكومة السيد الوزير.

أنا كنتمى باش ما نطرحش هاذ السؤال هذا، عدة أسئلة طرحتها في مجلس المستشارين، كنتمى تاخذو جهة فاس مكناس كمثل، وباش تخففوا على ذاك المستشفى الجامعي وتأهلوا جميع المستشفيات الإقليمية من جهة، ويمكن غادي نوصلو، وأنا متأكد بأن عندكم الإمكانيات باش تنفذوا هاذ البرنامج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

أنا، السيد المستشار، ما نقبلش أنه نصدرو هاذ الأحكام القيميية ديال كتبحسوا ولا ما كتبحسوش، ما عندناش شي (détecteur) اللي غيشوف اشكون اللي كبحس أكثر من الآخر.

فاحنا تنقومو بالواجب ديالنا، والوزارة هي إدارة وهي مستشفيات وهي أطباء وهي ممرضين، الكل غيقوم بالدور ديالو وعتكون الحمد لله بلادنا مزيان وكل القطاعات مزيانة، بما فيها هاذ القبة السعيدة اللي كذلك كتقوم بالدور ديالها كذلك لوضع الأصعب على المشاكل الحقيقية.

أنا قلت بأنه سيرتوب هاذ القطاع كذلك وماشي في ماضي بعيد وكنعرفوه مزيان، وبالتالي اليوم اصعب نقولو بأنه ما خدامينش المستعجلات، أنا المستشفى الجامعي اللي تكلمت عليه كنت فيه جوج مرات وزرتو وشفيت عدد ديال الأمور، منين تنقول لك 80% راه ملي تيجي الإنسان ولا بد ما يدير الاستشارة عاد تيطهر بأنه راه ماشي حالة مستعجلة.

اليوم المسارات ديال العلاجات كتطرح مشكل، اليوم كذلك هاذ المسألة اللي تكلمت عليها ديال المستشفيات الإقليمية، أنا متفق بأنه خصنا كذلك يكون العمل بها ويكون واحد النوع ديال العمل على مستوى المراكز المحلية، لأن طب القرب هو اللي من شأنه أنه يخفف الاكتظاظ في بعض المستعجلات.

أنا كنت في المستعجلات في مستشفى، تكلمتو على فاس، بفاس، ولقيتو ما خدامش كثير، لأن كلشي كيمشي ل (CHU) ديال الحسن الثاني بفاس.

لا كاين واحد العمل اللي خصوا يتدار وكنديروه على المستوى الداخلي، كنعاولو نضببطو الأمور، ولكن ما خصناش نبخسو هاذ العمل ونبداو نحكمو على...

أنا كيمشي للمستشفيات وما غنديرش الدوا الأحمر، وعندي الناس اللي كيمشيو وكيدخلوا للمستعجلات وكيعيطوا لي في التليفون وكنتذاكر معهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال دائما مع قطاع الصحة، السؤال الثامن والأخير وموضوعه دعم وتمويل مراكز تصفية الدم ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعرف مراكز تصفية الدم مشاكل لا حصر لها، وذلك راجع بالأساس للعجز الكبير في التجهيزات الاستشفائية الأساسية واهتراء العديد من أغلب المراكز، إضافة إلى عجزها في أغلب المناطق عن استيعاب جميع مرضى القصور الكلوي وعدم إمكانيات تحمل أغلب الأسر تكاليف العلاج التي تبقى دون مستوى الإمكانيات المادية، وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تتخذها وزارتكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هاذ المرض ديال القصور الكلوي المزمن حقيقة مشكلة صحية أساسية في بلادنا تتفاقم، ونسبة الإصابة ترتفع سنة بعد سنة، يعني هو كذلك ناتج عن أعراض ديال أمراض أخرى يمكن تكون عند الإنسان، هو كذلك ناتج عن لما تتفاقم المشكل ناتج عن التشخيص المبكر، ناتج عن قلة ديال التوعية الصحية اللي خاصنا نهتموها.

الآن لما يتوقع اللي يوقع ما يمكن إلا نمشيو يعني في العلاج، وفي فتح مراكز ديال تصفية الكلي، اليوم كايين تحسين مردودية المراكز عبر الرفع من عدد الأطباء والممرضين، إذن اهتمامنا على مستوى الكليات باش يكون فتح ديال المناصب ديال الأطباء المقيمين في (néphrologie) يعني الأمراض ديال الكلي.

شراء الخدمات من القطاع الخاص، وصلنا حتى 250 مليون سنويا، وخاصنا نراقبوه ونشوفو يعني التدبير كذلك ديال هاذ المشتريات باش تكون النجاعة أكثر وتكون مستفيدين أكثر ربما بإمكانيات أقل، بناء وتجهيز مراكز في إطار مقاربة تشاركية، ما كايينش شي جهة اليوم اللي تتشتغل في هاذ القطاع ما كايينش شي منتخبين كذلك ما كايينش اللي ما تيجيوش عندنا وتيقول لك باغي نفتح مراكز ديال تصفية الكلي وباغي نشتغل في هاذ المجال، وهما مشكورين الحمد لله، بناء وتجهيز قلت المراكز.

الوزارة في السنوات الأخيرة دشنت 33 مركز جديد ورخصت لأكثر من 20 مشروع، باش نعطي الأرقام اليوم هاذ شراء الخدمات تيستفد منه 3000 مريض، عندنا لوائح نعترفو بها ديال الانتظار كايينة ولو أنه وصلنا 3000، تعزيز الموارد البشرية مؤخرا عيننا 13 طبيب أخصائي،

وأنا يوميا تنظن نحل هاذ المشاكل ديال يعني دعم المراكز بموارد بشرية، وتأهيل كذلك الموارد الشبه الطبية اللي تتشتغل، كذلك عالجننا مسألة مرتبطة بالخيوط، هاذ الإشكال اللي كان وقع وبالإمداد ديال المراكز بالمستلزمات الطبية الخاصة بهاته التصفية، ما نشتره من الأدوية والمستلزمات الطبية اليوم وصل 240 مليون درهم يعني بزيادة 126% بالمقارنة مع 2015.

كذلك برمجننا شراء أكثر من 500 آلة ديال تصفية الدم لدعم القدرة الاستيعابية لمراكز تصفية الدم في إطار الدعم ديال برنامج الراميد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير.

ولكن أنتما تعرفون، السيد الوزير، اليوم عن هذا المرض ماشي وكيترديد من عدد من المغاربة اليوم مصابين بالمرض الكلوي.

وكتعرف، السيد الوزير، من أغلب مراكز تصفية الدم فيهم الآلات خاصهم يواكبوا العصر اللي احنا فيه، خاص تكون آلات متطورة اللي تتضمن العلاج الإيجابي لأصحاب مرض الكلي.

ثانيا، السيد الوزير، تتعرف بأنه كايين ناس اللي كيحي لمراكز تصفية الدم وتيتعطل لهم آجال وهو على الأقل عندو حصة ولا حصتين في السيمانة، وبالتالي يمشي المفروض عليه باش ينتقل من مدينة إلى مدينة وهذا يتكلف أتعاب مادية وخالقة للأسر اللي يتكلفها على الأقل 1500 درهم ولا 2000 درهم، وهو ما تيدخل على حد حتى 100 درهم.

لذا، السيد الوزير، نناشدكم من هذا المنبر، أنه ثالثا، السيد الوزير، بقينا على الأقل ما كتفكرش الوزارة لكل مستشفيات الإقليمية التابع لهذوك مراكز الدعم بأن يكونوا فيها سيارات لنقل المرضى ملي ما يلقاوش يعني المناصب ديالهم داخل هاذ مركز تصفية الدم إلى أماكن أخرى من أجل تخفيف العبء عليهم.

المشكل الثاني السيد الوزير، هو بناء الآلات اليوم كايينة الآلات في بعض مراكز تصفية الدم اللي هي أصبحت متجاوزة، اللي خاص آلات متطورة اللي تخلي المريض يعالج في ظرفية صحية جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

عن 82000 امرأة أرملة أن تستفيد من هذا البرنامج برنامج دعم لصالح أبنائهن الأيتام، مما مكن 147000 يتيم أن يستفيد من هاذ الدعم هذا شيء مهم، مما يشجع على كذلك استهداف فئات أخرى تحتاج إلى هذا الدعم المباشر.

الآن، هل هناك مشاكل؟ في الواقع عند التطبيق ما كانوش مشاكل، برزت هناك حاجة إلى إعادة النظر في المرسوم بإدخال بعض التعديلات حتى نوسع وعاء المستفيدين منه، وعندكم الحق أنكم تطرحوا السؤال في هذا الباب.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكي السيدة المستشارة في إطار التعقيب تفضلي.

### المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة أنا لا أريد سؤالاً ولا جواباً، ولكن أثير نقاشاً عاماً حول موضوع معين، نريد أن نتبادل الآراء وأن نناقش بصدق هل هذا الدعم يستجيب لحاجيات فئات الأرمال، هناك أول ملاحظة، الملاحظة الأولى هو أن المجلس الأعلى للحسابات قد جاء بالملاحظات التالية، حيث قال: "هناك عدة قضايا هامة تتعلق بالكيفية المرتجلة التي وضع بها والتي شملت كل الجوانب، بدءاً من التمويل ثم البرمجة ثم التدخل والتنسيق بين القطاعات"، ثم يقول "بأن هذا البرنامج انطلق في 2012 ولم ينطلق فعلياً إلا بعد سنتين"، يعني هناك ارتجالية في هذا الموضوع، ثم كذلك يأتي ويقول، "يفتقد إلى استراتيجية واضحة و متماسكة في تدبير هذا الصندوق الذي كان من المفترض أن يحظى بكل الاهتمام والجدية قصد ضمان تمويله وتطوير آليات تدخله لتحقيق أهدافه المتمثلة في التخفيف من الخصائص والعوز لصالح فئات هشّة".

إذن أنا لن أقول بأنه برنامج كان للدعائية أو لإثارة هل هناك اهتمام خاص بفئات معينة، ولكن أقول بما أن المجلس الأعلى للحسابات قال هذه الملاحظات وهو طبعاً له ما يعتمد عليه، أقول هاد... بعدا هناك شروط تقريبا الشهادة ديال الراميد، فوطوكوبي ديال (la carte nationale) أنا تكون أرملة، وأن يكون لها يتامى، إذا كانت أرملة وليس لديها يتامى ليس لها دعم، إذا كان عندها 3 ديال اليتامى غادي توصل ل 1020 أنا أقول واش 350، إذا كانت غتاخذ 350 درهم لا تستفيد من التيسير اللي هي 500 درهم، إذا كنقول هنا كنديرو التنافي على 7000 ريال، و10000 ريال التنافي في جهات أخرى ما كاينش التنافي إذا هذا ماشي معقول.

ثانياً، واش هاذ المرأة يمكن أنها تفتح البيت أو تضمونو استمرارية ب1050، نحسب كلشي عندو 300، نفرضو شي أرملة هي كبيرة مات لها الرجل ولكن لا تلد، فالطبيعة ضربتها وهذا البرنامج كذلك يضرها

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

أنتم تؤكدون على أن هذه الآفة ما كاينش اللي ما واعيش بها وما كاينش شي جهة اللي ما كتحاولش تتدخل من أجل القيام بشيء من أجل هاذ المرضى.

واليوم أنا خذيت بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات، وغادي ندخلوها في البرنامج المقبل ديالنا، بما فيها المسألة ديال النقل ديال المرضى.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

ونواصل مع السؤال الفريد الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه برنامج دعم الأرمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة.

### المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

قد عملت الحكومة على تقديم دعم مباشر للنساء الأرمال الحاضنات لليتامى، يتحدد في 350 درهم شهرياً لفئة النساء.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة، ألا ترون أنه يجب إعادة النظر في هذا الدعم المقدم لهذه الفئة؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

### السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أولاً أشكركم على طرح هذا السؤال لكي تكون لنا الفرصة للتنويه بهذا البرنامج، برنامج دعم الذي تنسق فيه وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية، وبالمناسبة فهو برنامج ناجح، مكن ما يزيد

الأرامل اللي معندهومش أطفال ولا النساء المسنات المعوزات، وهاذ الشئ دائما في تكامل مع صندوق التكافل العائلي اللي توسع الوعاء ديالو هاذ السنة، وبدا كيشمل كذلك النساء الكافلات للأطفال، وكيشمل الأطفال اللي معندهومش النائب الشرعي وهكذا.

إذن هي رؤية ديال الحكومة ومقاربة متكاملة لصالح المواطن والمواطنات المغاربة.

### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه سبل محاربة الغش في المواد الاستهلاكية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

يشكو العديد من المواطنين من ضعف جودة بعض المواد الاستهلاكية بسبب الغش والتدليس أمام ضعف المراقبة...

ما كتسمعينش.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تفضل.. السيد الوزير، السيد المستشار.

أشكرك السيد المستشار على سحب هذيك الكلمة، تفضل.

### المستشار السيد محمد الحمامي:

كنسحبها واسمح لي.

### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، طرح السؤال الله يخليك.

### المستشار السيد محمد الحمامي:

يشكو بعض المواطنين من ضعف الجودة في بعض المواد الاستهلاكية بسبب الغش والتدليس، أمام ضعف المراقبة وانتظامها داخل الأسواق.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتك للزيادة في نجاعة وتقوية المراقبة لحماية المستهلك؟

أو على الأقل يزيحها، ليس منطقيا باش نقول أرملة أو كذا إلى غير ذلك، هذه الأرملة اللي هي هشة على الأقل أستاذة، علاش منفكروش نعطيوها أقل ما يتعطى للتقاعد 1500؟ علاش منشوفش بأن نقولوا بأن هاذ الأرملة إلى كنا نحاربوا الهشاشة، يجب على الأقل باش نعطيوها واحد الدعم اللي هو منطقي؟ ثم علاش مكاينش برامج تحسيسية حتى يستفيد الجميع؟ هاذ الشئ مجمعين عليه غير إلى كانت شي جمعية ديال شي حزب معين، كيقضيو الغرض ديالهم والشئ الآخر لا، إذن يجب نوع من الدعاية السيدة الوزيرة.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

شكرا السيدة المستشارة، لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

### السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا، بغيت غير نصصح واحد القضية، هاذ الشئ اللي قال المجلس الأعلى للحسابات، ماشي على برنامج دعم للأرامل ولكن على صندوق التماسك الاجتماعي ككل، اللي فيه "الراميد" وفيه برنامج "تيسير" وفيه كذلك دعم "الأرامل" وفيه كذلك استهداف "الأشخاص في وضعية إعاقة على أربعة محاور، إذن هو متكلمش على برنامج.

أما برنامج الدعم فهو برنامج ناجح يستوفي جميع الشروط ويصل إلى أصحابه، وكل الأرامل المغريبات لهم الحق أن يستفدن، وراه أنا عطيتك الأرقام، ما يزيد على 82 ألف امرأة، ما يزيد على 147 ألف طفل، وما كاينش تم لا محسوبة ولا هم يحزنون، البرنامج واصل للجميع، والجميع كيبي كيستفد، هذه الأولى.

القضية الثانية، بغيت نقول لك أنه احنا اليوم عندنا برنامج لتعديل المرسوم باش هاذ الإمكانيات ديال توسيع الوعاء تكون ممكنة، منها أولا تبسيط المساطر بإدماج الأنظمة المعلوماتية بين جميع المؤسسات المعنية بهذا البرنامج.

ثانيا، عندنا احتساب الدعم ابتداء من تاريخ وضع الطلب، ماشي من التاريخ ديال البت النهائي في الملف، هذا شيء مهم، عندنا كذلك إضافة النساء الأرامل في وضعية هشة نيابة عن الأطفال اليتامى الموكول لهم الكفالة ولا الرعاية ولا الحضانة، هذا حتى هو.

كاي واحد الوضعية الأخرى ديال النساء المطلقات في وضعية الهشاشة اللي هي ممكن تستفد لصالح أبنائهن عندما يتوفى الأب اللي هو الزوج السابق، الطليق اللي ملزوم بالنفقة، هذا حتى هو شيء مهم، ثم دراسة إمكانية توسيع الدعم المباشر لفئة أخرى ومنهم النساء

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

### السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

غير للإخبار، شهر مارس بوحديتوفي هاذ الشهر اللي فات أكثر من 95 طن ديال المواد الفاسدة اللي تحجزت، الموازين أكثر من 34000 ديال الموازين اللي ترفضت، إذن الحكومة قائمة بالواجب ديالها.

الآن في هاذ شهر رمضان المبارك، إن شاء الله، كايين واحد الرقم غنقول لكم غادي يخدم في شهر رمضان هو 57.57، وسجلوه، هذا الرقم تيعيط أي واحد شاف مواد فاسدة أو لاشي واحد تدير التخزين حتى يغلا تيمشي للعمالة مباشرة من العمالة إما لجنة العمالة ولا الباشوية ولا القيادة، إذن احنا جاهزين أكثر من السنوات اللي فاتت، ولكن باغيين التعاون ديال المواطنين.

هو فعلا ما يمكنشاي واحد كايين في أزيلال أو كايين في تكلفت، الحكومة غتكون عارفاه، ضروري المواطن إلى تعاونوا معنا المواطنين ما كايين مشكل إن شاء الله.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي الحمامي.

### المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

تعلمون أن الأسواق المغربية في ظل غياب تام للمراقبة، أصبحت مرتعلاستنزاف الزبون ماديا ومعنويا، بل وفي حالات عديدة يتم التزويد بمواد استهلاكية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر، من شأنها أن تهدد صحة المواطن.

كما نلاحظ، السيد الوزير، أنه كلما اقترب شهر رمضان الأبرك إلا بات السوق يعج بالعديد من المنتوجات التي يزداد عليها الإقبال، لا أحد يعلم أصلها ولا مصدرها ولا تاريخ الصلاحية.

هذا ما يجعلنا نساثلكم، السيد الوزير: أين هي مسؤولية الحكومة في مراقبة بعض المنتوجات التي تعرض على المواطن؟

أما بخصوص.. أنتم عارفين، السيد الوزير، واحد الحملة ديال

المقاطعة اللي تيعيشها المغرب واللي ولاو المواطنين تيحميوا أنفسهم، هنا الدور ديال الحكومة، احنا ملي خلقنا وتربينا احنا مزالين الصغارين، ولكن اللي تنعرفو واللي كنا تنعرفو كانت في الولاية كان مكتب خاص ديال المراقبة، هاذ الشئ هذا راه ما ابقاش، هاذ الثقافة ديال بلادنا، ما خاصناش نخرجو عليها، احنايا خرجنا على الثقافة ديال بلادنا، ابدينا تنشوفو ثقافات أخرى، احنايا كل مدينة عندها ثقافتها، المراقبة ما كاييناش، الجودة ما كاييناش، البارح تنشوفو في الفايبيوك، السيد الوزير، الدلاح خانز، ولي المواطن بالفايبيوك تيجي راسو، هذا الدور ديال الحكومة خاصها تقوم به.

بالنسبة للغلاء في المواد المعيشية اليومية للمواطنين، وانتما تتلاحظوا البارح شفت الجواب ديالكم السيد الوزير تتقول على أساس الحمص وصل 30 درهم، العدس وصل 25 درهم، البصلة 5 دراهم، على أساس قلت- إلى سمحت لي دقيقة- على أساس السلع المستوردة من الخارج، يعني خاص يكون التنسيق، خاص تكون مرحلة استباقية مع وزارة المالية للإعفاء من الرسوم الجمركية، هاذو مسائل اللي هي أساسية اللي خاصنا نوفرها للمواطن في شهر رمضان.

احنايا المواطن راه ولي مقهور، السيد الوزير، احنايا كاملين خاصنا نعرفو بها، راه احنا تيعيشو بمصاريف غالية، اليوم الإمكانيات محدودة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

احتسبت لو الوقت، تم احتساب الوقت السيد المستشار.

شكرا.

شكرا السيد المستشار، لقد تم احتساب التوقيت اللي ضاع في السابق في الأول احتسبته السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضل.

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

لا، غير باغي نقول للسيد المستشار راه الدلاحة حتى تهرسها عاد تعرفها خامجة، زعما غادي يعرفها شي واحد من برا خامجة؟ إيوا خلينا نتكلمو ثاني عفاك.

### السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، السيد المستشار، ماشي من حقكم تتكلموا، أرجوك، تفضل السيد الوزير.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شوف هاذ الكلام، هذه سبة للناس اللي كيراقبوا 24/24 ساعة، 95 طن انت اللي شديتها؟ راه اللجان، البلاد ديالنا فيها المراقبة، تقول لي ما كفايش، نقول أبيه، ولكن تقول ما كاين والو، راه حرام هاذ الشي نقولوها في بلادنا، وإلى سمعوك الأجانب دروك هاذ البلاد زعما فيها السببة؟ وا غير الإنسان ملي بيذا يتكلم يقول المعقول، أما ما كاين والو، ما كاين والو، 34 ألف-قلنا لك دالموازين، ولكن جيت أنت موجد الورقة ديالك قبل نجاوبك، إيوا كيف غادي ندير؟ أنت عارف أش غادي نقول؟ والمشكل غير الإنسان ملي يجي يتصنت حتى يتكلم الوزير ويستوعب ويجاوبو، أما واحد جايب السؤال مصاوب، جايب الجواب مصاوب إيوا لاش نتكلمو هنا؟ ما عندنا لاش نتكلمو إذا كنتو غادي تجيبوا الأسئلة مصاوبة في الأوراق، كاتبها شي واحد ويجي يقرأها علي شي واحد، هنا ما غاديش نخدمو، ما غاديش نفيديو المواطن، تنقول باش نفيديو المواطن خاص نتجاوبو بيبي وبينك منين نقول شي كلام إما مصحيحش، غادي تقول لي هذا ما صحيحش، أما...

## السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، السيد المستشار، أرجوك السيد المستشار تفضل السيد الوزير.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

وأنا كنت ساكت ملي كان يتكلم، ملي تقول ما تديروا والو، عاجبك الحال، ملي قال ما كنتكلمو والو، هاذ البلاد سبوها، تنسب البلاد وتتاكل فيها وتتشرب فيها وباقي تنسبها، ماشي معقول هاذ الشي، ماشي دور المعارضة هذا، ماشي دور المعارضة هذا، نقولو المعقول.

## السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، السيد المستشار، السيد المستشار، الله يخليك كان عندكم الحق، طبقا للقانون لطرح السؤال، وللتعقيب، طبقا للقانون.

الآن السيد الوزير طبقا للنظام الداخلي عندو الحق يجاوب على السؤال والرد على التعقيب، هذا قانون، الله يخليكم احترموا مقتضيات ديال النظام الداخلي، السيد الوزير في بعض ثواني الله يخليك. تفضل.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تنقول للمواطنين عندهم إن شاء الله في شهر رمضان رقم الهاتف سهل 5757، ذاك الوقت إلى الحكومة ما قامت بالواجب ديالها راه

المواطن اللي تصوت علينا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني نفس القطاع دائما، موضوعه ضرورة توفير السلع التموينية بكافة الأسواق الوطنية في شهر رمضان الفضيل لهذه السنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد الرئيس.

## المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

سؤال الفريق الاستقلالي اليوم حول ضرورة توفير السلع الضرورية اللي اعتدنا نسمعوها هذا السؤال، والآن تنأكدوه واش الحكومة مستعدة لتوفير السلع خاصة السلع اللي موالفين المغاربة كيستهلكوها بوفرة؟ شكرا السيد الوزير.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال. تفضل.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

تتكلموا، السيد المستشار، على الوفرة، الوفرة كايئة، حتى الحمص مستورد اشحال هذا، مستوردة 400 طن، ما تقوليش الثمن، الثمن إذا كان غالي برا غادي يكون غالي الداخل، المواد المنتوجات الخضار غادي تكون موجودة، أش اللي خايف أنا؟ وخاصني نقولها للمغاربة مباشرة، خايف على الحليب الآن، اعلاش؟ ماشي حيث كاين مقاطعة، حيث الناس المستثمر ت يخاف، أنا غدا هاذ الشركة إلى سدت، لا قدر الله، تنتج لي 50% ديال المنتوج الوطني، ومخدمة لي 6000 واحد و120000 ألف فلاح، شحال من عائلة هاذيك؟ واحد نصف مليون ديال العائلات لا، قدر الله، احنا تنضاربوا الآن غير الشركة تبقى، لأن هاذوا جانب ماشي مغاربة، أجانب غدا يدير الساروت تحت الباب ويزيد فحالاتو ويخليك تما، هذا هو المشكل ديالنا احنا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنظن اليوم جيتي كتجيب لينا واحد الموضوع ما ضامنش الأسعار، واهضرتي على مادة حيوية تستهلك بكثرة في شهر رمضان، ألا وهو الحليب، أنتما جبدتيو الحليب وقتلتيو إلا الحليب، الحليب عندنا مشكل فيه سيما والظاهرة اللي كاينة ديال المقاطعة.

ثانيا كتقول لا الحمص والعدس واللوبيا ما ضامنش لهم الثمن، إلى كانت الحكومة دافعة هاذ الشعب للمجهول فهذا غير معقول، وما يمكنش لنا احنا من الآن نقولو الثمن ما ضامنوش، حتى اللي ما باغيش يزيد غادي يزيد، السيد الوزير.

غير خاصنا نفكرو اشوية، ومنين نجيو نهضرو مع المواطنين، اسمح لي ما غنقريكومش، نهضرو بواحد الأمل ونقولو أن ممنوع الأسعار تزيد وراه احنا غنكونو مكثفين الحراسة والمراقبة، باش على الأقل هذالك المواطن اليوم اللي مضروب بالضرائب ومضروب بالبطالة ومضروب بالغلاء ديال الأسعار حتى في رمضان يكون عندو واحد الأمل.

أنا ما ظنيتش واستغربت للسيد الوزير تقول لي إيوا الحمص موجود والعدس موجود ولكن ما ضامنش الثمن، إذن اشكون اللي غيضمن الثمن الأستاذ؟ واش رميتيو بهاذ الشعب صافي ساليينا؟ هذا كلام مردود عليكم، السيد الوزير، وما نقبلوش الحكومة تسمح فالشعب أمام البطون اللي ما ابغاتش تشبع ديال المضاربات، السيد الوزير المحترم.

احنايا الآن خايفين على الحليب، الحليب اليوم ها المقاطعة كاينة واش هذالك الفلاح غتضمن ليه الأجرة نتاعو والمردودية نتاعو؟ وعارفين أن واحد الشركة هي اللي كانت كتمول، ها الشركة ها هي غتقلل من الإنتاج، واش هذالك الفلاح اللي كان تياكل معها طرف ديال الخبز غادي يلقى هاذ الشي موجود؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ما افهمتش الكلام، الناس اللي كانوا فالحكومة عمركم درتوا الثمن ديال الحمص معروف، يلاه، ها التاريخ، لا، خليني نتكلم، خليني

نتكلم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أرجوك، السيد المستشار، أرجوك، ماشي من حقكم تقاطعوا السيد الوزير. لا، اسمحو لي، لا، الله يخليكم، لا، الله يخليكم، الاحترام المتبادل ضروري، السي اللبار، كل واحد كيتحمل المسؤولية ديالو السياسية، لا اسمح لي، اسمح لي، إلى سمحتي السي اللبار، لا، أرجوكم الإخوان ماشي من حق أي مستشار أن يوقف السيد... لا اسمحو ليا الله يخليكم، الله يكثر خيركم، أي واحد إلى صدرو شي عبارات عن السيد الوزير كيتحمل المسؤولية السياسية ديالو فيها باش نكونوا واضحين، لكن ليس من حق أي مستشار أن يوقف السيد الوزير أثناء الرد على التعقيب.

أرجوكم لأن نحترم أنفسنا، الاحترام المتبادل ضروري، ولكن نخليو السيد الوزير يكمل الرد ديالو على التعقيب، تفضل السيد الوزير، أرجوكم، أرجوك السيد الرئيس، ومن بعد نتذاكرو، اسمح لي، التجريح ما خصوش يكون والاحترام المتبادل خاصو يكون. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

باش تقولولي الحمص كان فشي تاريخ محدد السعر ديالو عمرو ما كان محدد، السوق قلنا لكم إلى كان غالي برا غادي يكون غالي، إلى كان رخيص غيكون رخيص، هاذ الشي اللي قلت، غير بلاتي أسيدي، بلاتي أسيدي خليني نتكلم...

السيد رئيس الجلسة:

ما توقفوش أسيدي، أرجوكم، أرجوكم الإخوان.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

واه، إلى عندك الجواب جاوب المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

السي اللبار، اللي اللبار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

ولكن ملي تقول للحكومة رميتو الحكومة، للشعب للحكومة، الشعب هو اللي صوت علي، ما تقوليش رميت الشعب هكذا، هذه سبة، هذا صوت عليا الشعب..

**السيد رئيس الجلسة:**

السي اللبار، السي اللبار، راه ماشي مناقشة هادي، اسمح لي راه ما احناش كناقشو، الله يخليك، لا، لا، ماشي من حقك، لا، لا، لا، أرجوكم الإخوان سوف أكون مضطرا لتطبيق النظام الداخلي الله يخليكم أرجوكم، راه ما يمكن لناش نوقفوا السيد الوزير، عضو من أعضاء الحكومة أثناء الرد أو الإجابة على السؤال، الله يخليكم أرجوكم، أرجوكم، لا، لا، السي اللبار، السي اللبار، هذا ما عندو علاقة الله يخليك، بالموضوع اللي كناقشوه الاحترام المتبادل خاصو يكون، التجريح ما خاصوش يكون هاذ الشي مسألة متفاهمين عليها، ولكن أن نوقف عضو الحكومة أثناء الإجابة أو الرد على التعقيب هذا ماشي معقول، وهاذ الشي كيمنعو حتى النظام الداخلي، أرجوكم تفضل السيد الوزير.

راني كنحتسب التوقيت السيد الوزير عندي هنا.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

شكرا، احنا حدا الشعب والهموم ديال الشعب، حاملين الهموم ديال الشعب، الشعب لقيناه ما عندو طرقات، ما كايين مستشفيات، ما كايين مدارس، الآن.. ما كايين دعم للأرامل، ما كايين دعم للمطلقات، ما كايين.. احنا خدامين مع الشعب والهم ديال الشعب هازينو، هازين هذا الهم، إذن تنقولو الصراحة للمواطن ماشي الغوات، تنقولو الصراحة لأن غدا..

**السيد رئيس الجلسة:**

أرجوكم السيد الرئيس، السي بنعزوز، السي بنعزوز، السي بنعزوز، لا يمكن السيد الرئيس، لا ما يمكنش السيد رئيس الفريق إيوا لا، ما يمكن لناش نوقفوه، لا، اسمح الله يخليك أنا هنا، الله يخليك، أرجوكم، الله يخليك، هل ثبت أن.. أنا ما غاديش ندافع على الوزير أو عضو ديال الحكومة، ولكن ما ثبت أن عضو ديال الحكومة أن قاطع أحد السادة المستشارين أثناء الإلقاء ديال السؤال ديالو، الله يخليكم خاص يكون احترام متبادل، نخليوه يتكلم السيد الوزير وراه قلت لكم كيتحمل المسؤولية السياسية في كل ما يقول.

تفضل، في الوقت المتبقى 40 ثانية السيد الوزير، لا لا عندي. السيد الوزير تفضل.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

مال هاذو؟ ياك لباس، ما نتكلمش؟ وكن تتصنت ميزان باش تفهم أش تنقول، تصنت ميزان باش تفهمني..

**السيد رئيس الجلسة:**

السي بنعزوز، إيوا أرجوكم، للمرة الثانية الله يخليك، أرجوكم السي بنعزوز، السي بنعزوز أرجوكم، أرجوكم الله يخليك، استمر السيد الوزير، استمر.

تفضل، تفضل، السيد الوزير تفضل كمل الأجوبة ديالك السيد الوزير، تفضل، عندي التوقيت أسجله السيد الوزير كون هاني. يالاه تفضل،

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

تنقول الآن احنا الهموم ديالنا هو نضمنا الشغل للشباب المغربي، وخاص الاستثمارات يزيديا، ولكن إذا خوفنا الاستثمارات راه حتى واحد ما يجي يستثمر في هذه البلاد، إذن هذه بعدا رسالة مهمة أن خاصة الرأسمال الخارجي تيجي ويخرج، هاذو مؤسسات عندهم استثمارات في كل بلاد، أش يدير بالاستثمار ديالو في المغرب؟ يسد غدا ويخليك، يديرلي البطالة ويخلي ليا الفلاحة بلاشي حاجة، واش نسكتو؟ واش ما نقولوش هاذ الشي؟

إذن هذا همنا هو فعلا كيفاش نطورو الطاقة الشرائية للمواطن باش ما ييقالوش العدس غالي، راه ماشي مشكل غالي، والطاقة الشرائية ديال المواطن اللي طايحة. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان وموضوعه تأهيل السجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار، السي عبادي، تفضل.

**المستشار السيد الحسين العبادي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بذلت الدولة المغربية مجهودات مهمة بهدف تأهيل السجون بمختلف جهات المملكة، واعتمدت عدة برامج وإجراءات لدعم أمن وسلامة السجين وأنسنة اعتقاله، غير أن بعض المؤسسات السجنية تعرف استمرار العديد من الاختلالات ومن الظروف الحاطة بكرامة المعتقل.

و2017 انخفضت بنسبة معتبرة، تقريبا من حوالي 300 في 2017 بعد أن كانت في 2016 تزيد من 460 شكاية.

المخطط الإستراتيجي يتضمن برنامج توقيعي لبناء 36 مؤسسة سجنية جديدة بديلة لتعويض السجون المتهالكة والسجون الموجودة بالمناطق الأهلة بالسكان خلال الخمس سنوات القادمة، فضلا عن بناء 9 مؤسسات سجنية لتعزيز الطاقة الاستيعابية وتغطية بعض الأقاليم التي لا تتوفر على سجون مراعاة لمعايير القرب، وأيضا التنظيم القضائي للمملكة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

لا ننكر أن هناك مجهودات بذلت في هذا الجانب من طرف الحكومة والسجون يعني السجن بفاس، سجن أيت ملول بأكادير خير دليل على ذلك.

عدد السجون، السيد الوزير، بالمغرب هو 78، فيها واحد العدد الي الأغلبية ديالها هي سجون محلية 58 من ضمنها 38 هي غير صالحة، هي قديمة ومتهالكة، الاعتقال فيها محط بالكرامة الإنسانية.

الطاقة الاستيعابية ديال السجون عندنا بالمغرب، بالمملكة المغربية هو 40 ألف، مع الأسف الساكنة السجنية 80 ألف، بمعنى أن الاكتظاظ 200%.

نسجل بكل أسف المراتب المتقدمة للمملكة المغربية من حيث السجناء، عندنا واحد النسبة مرتفعة جدا 225 سجين لكل 100 ألف مواطن، كنا نتمنى أن يكون هذا في الطب وليس في السجن، لكنه واقع معاش داخل المملكة المغربية.

هذا العدد يؤدي إلى الاكتظاظ، والسبب ديالو هناك سببين رئيسيين: أولا هناك الاعتقال الاحتياطي الذي يجب تديره، يجب ترشيده، يجب اعتماد فيه المبادئ الجديدة والمساطر الجديدة.

كذلك هناك واحد الحالة اللي هي حالة العود، حوالي 36% من السجناء، يعني 30 ألف سجين هم سبقوا وكانوا بالسجن متواجدين وعادوا إليه، وهذا يطرح سؤال كبير حول إعادة الإدماج.

نطالبكم، السيد الوزير، في هذا الجانب بتأهيل السجون حسب المعايير الدولية، بمنح السجناء الحقوق ديالهم، وأنا ما غنضرش على التطبيب ونهضر على الصحة، ولكن غنضرش على حقوق بسيطة جدا، لدي حالة، لدي شكاية من دفاع متهم من عائلة متهم حتى الحق في

لذلك، نساءلكم، السيد الوزير، حول إستراتيجية المندوبية، مندوبية إدارة السجون وإعادة الإدماج، ومن خلالها الحكومة، عن الإستراتيجيات والإجراءات التي ستخذها من أجل العناية والاهتمام بسجون المملكة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

#### السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا أشكر على طرح هذا السؤال المتعلق بالمجهود الوطني من أجل النهوض بالمؤسسة السجنية في بلدنا.

هنالك إستراتيجية تقوم على مواجهة إشكالية الاكتظاظ بالسجون، تحسين ظروف الإيواء وخلق فضاءات تضمن تنفيذ البرامج التأهيلية وبرامج إعادة الإدماج.

في ضمن هذه الأهداف الثلاث، تم العمل أولا على التسريع منذ 2014 على افتتاح 16 مؤسسة سجنية جديدة، أزرو، طاطا، زاكورة، تاوريرت، كرسيف، ميدلت، بويزكارن، راس الماء فاس، العرجات 1، تيفليت 2، المرشوش 2، الرماني، فضلا عن أنه 6 مؤسسات سجنية في طور البناء، الناظور، وجدة، بركان، أصيلا، العرائش، طانطان، بالإضافة إلى تأهيل 4 مؤسسات سجنية مركز الإصلاح والتأهيل عين السبع، السجن المحلي بن سليمان، مركز الإصلاح والتأهيل بن سليمان والسجن المحلي بتاونات.

وهنالك حاليا 20 مؤسسة سجنية في طور التأهيل، عين السبع 1، المحلي الجديدة، مركز الإصلاح والتأهيل علي مومن، المحلي وطيفة 2، المركزي القنيطرة، المحلي الفقيه بن صالح، وهنالك برمجة لـ 17 مؤسسة سجنية أخرى، بالإضافة إلى إغلاق 14 مؤسسة سجنية، نظرا لتهالكها وعدم ملاءمة بنياتها للبرامج المسطرة من أجل تهيئة السجناء لإعادة الإدماج، إذن هنالك برنامج على مستوى البنات، وأحد الأثر أن نسبة الاكتظاظ انخفضت من 45% سنة 2012 إلى أقل من 38% سنة 2017.

التحديات التي مطروحة، وهذا ضمن مخطط إستراتيجي للمندوبية العامة التي خلدت مؤخرا 10 سنوات، هذه مناسبة لتوجيه التحية لعموم أطرها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الشكايات ما بين 2016

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا الأسئلة التي طرحها السيد المستشار وتهم السجون، سيتلقى أجوبة مكتوبة من طرف المندوبية التي لا تتوانى على الرد على كل القضايا التي تثار وتجب عنها ببلاغات رسمية واضحة، كما يمكن لكم أن تتقدموا بطلب زيارات ميدانية، وسبق للسيد المندوب العام للسجون أن أعلن عن ذلك هنا في البرلمان، أن من حق أي فريق برلماني رغب في زيارة أي سجن يمكن أن يختاره ويقوم بالمعاينة لتقف عن المجهود الكبير الذي بذل في هذا المجال.

فيما يتعلق بالسؤال الذي طرح، وأنا هنا أجدد الاعتذار ديال السيد الوزير لظرف طارئ، مقتضيات المرسوم التي تنظم شروط الترقى والمرسوم صادر في 4 دجنبر 2005، تكريس مبادئ الاستحقاق، الشفافية والمساواة، ويقوم على آليتين: الآلية الأولى امتحان الكفاءة المهنية في حدود 13% سنويا من عدد الموظفين المتوفرين على أقدمة ست سنوات في الدرجة على الأقل.

ثم ثانيا الإختيار حسب الاستحقاق بعد التقييد في جدول الترقى في حالة التوفر على الشروط النظامية المطلوبة.

ثم من أجل تعزيز وتكريس الاستحقاق والمهنية في الترقى في الدرجة تم من جهة:

أولا التنصيب في جل الأنظمة الأساسية على القواعد المتعلقة بالترقية الجاري بها العمل على مختلف موظفي الدولة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 31 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية؛

ثانيا، اعتماد نظام للتنقيط والتقييم يأخذ بعين الاعتبار معدل النقط المحصل عليها خلال السنوات المطلوبة للترقى ونتائج تقييم الأداء.

حاليا الوزارة منكب على مشروع إصلاح نظام التقييم في الإدارة العمومية، سيتم أولا إنجاز دراسة علمية للوقوف على أهم مكونات هذه المنظومة ومعايير التقييم بحسب مختلف الإدارات

الاستئناس بالممارسات الجيدة في هذا المجال ووضع تصور لمنظومة جديدة للتقييم ترتكز على الإنصاف وتقييم أداء الموظف بكل موضوعية، والأخذ بعين الاعتبار الأهداف المحددة بناء على المعايير الموضوعية بالنسبة لعمل الإدارة المعنية.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المراسلة لاتصل، المندوبية تحجب مراسلات للصحافي توفيق بوعشرين، للوصول إلى عائلته، يؤكدون لنا بأن أكثر من سبع مراسلات، رسالات وجهت إلى عائلته لم تصل إلا مراسلتين، هذا ما كيتطلبش اعتمادات مالية، إن كانت المندوبية تطالب باعتمادات مالية، بتوفير اعتمادات مالية وبشرية إضافية من أجل القيام بمهامها، فهناك حقوق بسيطة يجب على الحكومة، يجب على المندوبية أن توفرها، وهي حق أدنى في إطار المعايير الدولية المخولة للسجناء.

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونمر الآن للسؤال الأخير لم يتبقى وقت السيد الوزير، ما تبقاش الوقت السيد الوزير لكم باش تردوا على التعقيب.

نمر للسؤال الأخير، موجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوع مراجعة منظومة الترقى بالوظيفة العمومية، وسوف يتولى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الإجابة على السؤال، نيابة عن زميله السيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

## المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تسجل منظومة الترقى في الوظيفة العمومية مجموعة من الاختلالات والاختلافات والتفاوتات بين فئات الموظفين وبين الموظفين في بعض القطاعات.

ما هي الإجراءات التي تعتم الحكومة القيام بها لتصحيح هذه الاختلالات وتعديل هذه المنظومة؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**المستشار السيد عبد الصمد مريمي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذه المنظومة تتكون من أزيد من 5 مراسيم: مرسوم الترقية في الدرجة والإطار، مرسوم الترقية في التقييم والتنقيط، مرسوم الترقية في الرتبة والدرجة، مراسيم خاصة بالامتحانات، بالإضافة إلى مقتضيات خاصة بالترقية موجودة في بعض أنظمة الفئات، الأنظمة الأساسية الفئوية وبعض القطاعات، فضلا عن المناشير التي تصدر من وزارة الوظيفة العمومية بشراكة مع وزارة المالية ومناشير تصدر عن وزارة الداخلية لفائدة الجماعة الترابية، هذا الكم الهائل الذي يشكل هذه المنظومة التي أصبحت منظومة شاسعة عرفت مجموعة من التغييرات والتميمات أدى بها إلى أنها سجلت مجموعة من الإختلالات.

أولا على مستوى التدبير في تدبير الترقية سواء بالاختيار أو بالامتحان، نسجل مجموعة من الاختلالات في إعداد لوائح الترقى، في كيفية إشراك اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء، مشكل الترقية بالشهادات الموجود في قطاعات دون قطاعات أخرى، مشكل الموظفين الذين يتوفرون على شروط الترقى، وأصبحوا في وضعيات مجمدة ولا يسمح لهم بالترقى لانعدام وجود درجة جديدة تفتح لهم آفاق الترقى، بالإضافة إلى الوضعية الموجودة الآن بالنسبة لموظفي الجماعات الترابية الذين تتلقى مواردهم أو إدارة مواردهم البشرية مناشير من وزارة الوظيفة العمومية ومن وزارة الداخلية، وهم يمثلون إلى مقتضيات مناشير وزارة الداخلية وهذا يخلق نوعا من التناقض والاصطدام بين المقتضيات الموجودة في المنشورين معا.

كلها هذه إختلالات تحتاج إلى أن تضع الحكومة تصحيح لهذه المنظومة حتى تنعكس بشكل إيجابي وحتى تظهر الكفاءة والشفافية المطلوبين كشرطين في الترقية بالاختيار أو الترقية بالامتحان، لذلك نقول لكم، السيد الوزير:

أولا، لا بد من إقرار درجة جديدة في إطار الترقى لفتح الآفاق أمام الذين يتوفرون على الشروط، سواء بالنسبة للفئات الدنيا أو المتوسطة أو الفئات العليا، وهذا التزام موجود في اتفاقية 26 أبريل.

ثانيا، أن توجد آلية للترقى عن طريق الشواهد، حتى لا يكون هناك تفضيل ولا مساواة بين الموظفين في قطاعات دون قطاعات أخرى، وأنتم تعلمون بأن الترقية، السيد الوزير، تشكل آلية لتحسين الدخل بالنسبة للموظفين، وهنا لا بد أن أذكر بالاختلالات الناتجة عن تنفيذ الترقية والانعكاس المالي الناتج عن الترقية الذي يتفاوت من فئة إلى

أخرى، نقدر نقول لك الرتبة اليوم تبدأ بالانعكاس المالي من 30 درهم إلى 150 درهم حسب الفئات والدرجات، والناتج ديال الترقية في الدرجة يبدأ 150 درهم وللأسف بالنسبة للفئات الدنيا اللي عندها نفس الشروط مع الترقية انعكاس المالي فيها 4000 درهم من درجة إلى درجة، لا بد من الالتفات إلى الفئات الدنيا في هذا الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار، انتهى الوقت.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال أو للرد على التعقيب تفضل.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، هاذ السنوات الخمس عرفت واحد المجهود مالي كبير، على مستوى الاستجابة لاستحقاقات اتفاق 26 أبريل 2011، على مستوى

الترقيات والترقيات الإستثنائية وخاصة بعد الإلغاء ديال النظام ديال التسقيف، لأنه بالإضافة للمرجعيات التي تفضلت بذكرها هنالك ما جاء في اتفاق 26 أبريل واللي كانت الكلفة السنوية بالإضافة لـ 8 المليار ديال الدرهم اللي كانت ناتجة على زيادة 600 درهم، حوالي 5 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، فكاين مجهود مالي معتبر.

ينضاف عليه المجهود ديال الزيادة في الحد الأدنى للأجر، وحاليا في الحوار الاجتماعي الذي يدنا ممدودة ونأمل أن نصل لاتفاق، طرحنا فيه إحداث درجة جديدة بالنسبة لهاذوك السلايم الدنيا لأن كاين ناس اللي من بعد الزيادة في الحد الأدنى للأجر لـ 3000 درهم تثار إشكاليات مع السابقين ديالهم.

أيضا بالنسبة للسلم 10 اللي كاينين في الرتبة من 1 حتى لـ 5 مع اللي فوق هذه الرتبة اللي فعلا كما قلتي كتزاد لو 1500 درهم وهذا اللي ما بين الرتبة 1 و5 كتزاد لوشي حاجة قليلة جدا، لهذا طرحنا يستافدوا من...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

## محضر الجلسة رقم 157

التاريخ: الثلاثاء 28 شعبان 1439 هـ (15 مايو 2018 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول: "النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية";

الموضوع الثاني: "السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك".

## المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين اثنين:

الأول، يتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

والثاني، يتعلق بالسياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

شاءت الأقدار أن يتزامن انعقاد هذه الجلسة مع توالي عمليات سفك الدماء فوق أرض فلسطين المحتلة، على يد مكينة القتل والترويع التي يباشرها جيش الاحتلال الصهيوني، والتي تذكرنا بتاريخ الفاشية والنازية الأسود، بمناسبة تنفيذ الإدارة الأمريكية لقرارها الأرعن والطائش، بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، في تحد سافر ليس فقط للشريعة الدولية ولكن للضمير الإنساني العالمي برمته.

وبهذه المناسبة الأليمة، لن ندعوكم إلى قراءة بيانات الشجب والتنديد والاستنكار، فقد ألفناها وصارت شعوبنا من كثرة ما رددناها تعافها وتزدري بها، أكتفي فقط بدعوتكم لقراءة الفاتحة ترحماً على أرواح الشهداء الفلسطينيين.

## الجميع وقوفاً:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سِحْرَانِ رَبِّكَ رَبُّ الْعَرْقِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

## السيد الرئيس:

قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أستأذنكم لإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

## المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية، أريد أن أحيط المجلس الموقر علماً بأن جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية خلال شهر رمضان المبارك، ستنتقل على الساعة الحادية عشرة صباحاً من كل يوم ثلاثاء.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 15 ماي 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 61 سؤالاً.

- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

والآن نشرع في معالجة أسئلة المحور الأول، المتعلق بالنموذج التنموي في أقاليمنا الجنوبية، فقد توصل مكتب المجلس في هاذ الموضوع بسبعة أسئلة.

أفتح باب المداخلات وأبدأ بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي المستشارين المحترمين،

هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة، اليوم هو بالأهمية بمكان،

والحمد لله من المواضيع التي توحدنا جميعا كرفقاء سياسيين وكمؤسسات دستورية ولا أعتقد أنه اليوم هناك مكان ل (polémique) سياسي، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من الحكومة أن تقدم لنا تقييما مرحليا للبرنامج التنموي لمناطق الجنوب، خصوصا نحن في نصف المدة المعهودة له بالإنتاج وهذه المدة ديالوالي 2016-2021 في غياب هذا المعطى ارتأى البرلمان أن يسألكم اليوم من موقعه، كذلك من المسؤولية الموكولة إليه كمراقب للحكومة وكذلك كمسؤول عن تقييم السياسات العمومية ومن خلال يقظته أن يطرح هذا الموضوع من خلال الأسئلة الشهرية لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية انسجاما مع التحولات الأساسية التي يعرفها المغرب جاء مع التحولات مع الحكم الذاتي، في انطلاق حكم ذاتي في سنة 2007، كذلك مع مقتضيات الدستور واستلمهم خطوطها العريضة من سنة 2011، كذلك مع أول انتخابات جهوية التي عرفها المغرب سنة 2015 والتي عرفت بطبيعة الحال مشاركة قوية ديال المواطنين في الأقاليم الجنوبية والتي تجاوزت 85% وهذا اللي اعتبرناه احنا كأنه استفاء لأقاليمنا الجنوبية ومدى تشبثهم بوحدتنا الترابية.

وكذلك في ظل رغبة المملكة المغربية بجعلها جسرا للتواصل والتبادل النمو المشترك مع دول الجوار والفضاء الإفريقي والأطلسي هو ما يؤهل المغرب بذلك بطبيعة الحال هو موقعه الاستراتيجي كبوابة أو كواجهة على إفريقيا، بين أوروبا وإفريقيا.

أسئلتنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، من موقعنا في فريق الأصالة والمعاصرة هي عبارة عن توجسات وتخوفات بحيث أن مجموع الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج التنموي لأقاليم الجنوب هي 77 مليار ديال درهم، منها 45 ديال الدولة ومنها الباقي ديال القطاع الخاص.

كنتلقا وزارة الصحة، السيد رئيس الحكومة، خصصت في هاذ المدة ديال 6 سنوات تقريبا مليارين درهم، التساؤل ديالنا واش بملياري درهم غادي نعالجوا الخصاص الحاصل على مستوى الصحة في الأقاليم الجهوية، في الجهات الثلاث ديال الأقاليم الجنوبية ديالنا واللي يقدر بـ 33%؟

كذلك في التعليم 286 مليون درهم والسيد الوزير حاضر معنا هنا، هي اللي مخصصة للجهات الثلاث، واش بـ 286 مليون درهم سنعالج الخصاص كذلك اللي حاصل على مستوى التربية والتعليم في أقاليمنا الجنوبية، اللي ما بين الجهات الثلاث يتواجد ما بين 37 و48%.

بالنسبة للصناعة التقليدية لم يتضمن البرنامج سوى 84 مليون درهم، كذلك التكوين المهني 120 مليون درهم، وفي الثقافة 100 مليون درهم بالنسبة للجهات الثلاث، ونعتبر أن الموروث الثقافي الصحراوي أو

ولكن أعتقد أن هاذ المبلغ المرصود للثقافة في أقاليمنا الجنوبية يبقى ضعيف وضعيف جدا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، وفي إطار التخوفات دائما وهنا غادي نبغيونشوفو واحد سياسة (Benchmarking) اشوية ما بين ما خصص لأقاليمنا الشرقية وقد لا يكون نموذجا بقدر ما هو برنامج لأنه كاي واحد شوية ديال الخلط هنا، الجهة الشرقية استفدت من مبالغ مالية مهمة جدا قد أقول وصلت لـ 10 مليار ديال الدولار وغادي بيان رقم ضخم وضخم جدا ولكن غادي نسرده مجموعة من المشاريع اللي مشات إلى الجهة الشرقية، منها (l'autoroute) ديال فاس وجدة، منها المحطة السياحية السعيدية بالمارينا ديالها بالتهيئة الخارجية والطرق المؤدية إلى الفنادق إلى آخره، منها كذلك توسيع مطار وجدة أنكاد، الطريق السريع وجدة أنجاد، (Technopole Oujda)، بحيرة مارتشيك، التأهيل الحضري ديال جميع المدن التابعة للجهة الشرقية، ورغم ذلك، وأقولها، المؤشرات السوسيو اقتصادية مقلقة جدا، بحيث أن مستوى البطالة وصل إلى 19.1% اللي تتجاوز المعدل الوطني هذا في الوسط الحضري اللي هو 13% وإلى جمعنا ما بين الحضري والقروي غنلقا 13% والمعدل الوطني اللي هو 9%.

احنا تنطرحو هاذ الأسئلة من هاذ النوع هذا، التخوف ديالنا، السيد رئيس الحكومة، على اعتبار أن السؤال المطروح هو هاذ البرامج أو النماذج أو سميوها حتى المناهج، إلى ما غاديش توصل للمواطن وما غتعطيناش حراك، وغتعطينا حراك، إذن ما الجدوى منها، أو كاي شي خلل في التنزيل، صحيح أن هاذ البرامج احنا ما تنتقدوهاش، المغرب محتاج إلى بنية تحتية، بنى تحتية شاملة من طرق إلخ وما تنتقدوش الكيفية، وإنما السؤال المطروح وهو علاش ما وصلش للمواطن؟ علاش عندنا حراك في الشرق واحنا استثمرنا هاذ الأموال الباهظة كلها.

إذن أشنو هو المؤشر ديالكم، السيد رئيس الحكومة، في التقييم ديال هاذ النموذج التنموي في أقاليم الجنوب، باش نبقي في الموضوع، واش هو مؤشر النمو؟ واش هو مؤشر التشغيل؟ واش هو الخصاص المتعلق بالبنى التحتية؟

ملي تنأكد على العنصر البشري، كتبغي كذلك نستشهد بخطاب صاحب الجلالة ديال 13 أكتوبر 2017، وكلام ديال صاحب الجلالة يقول: "النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات والتفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"

وكذلك في فقرة أخرى "المغاربة اليوم يحتاجون لتنمية متوازنة ومنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص الشغل، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار والاندماج في الحياة العائلية والمهنية" إنتهى كلام صاحب الجلالة.

إذن، اعتقد أن الرسالة وصلت.

السيد الوزير،

في ختام المداخلة، السيد رئيس الحكومة، وانسجاما مع النفس الإيجابي الذي يحكم إثارة هذا الموضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، لابد أن أؤكد أن نجاح هذا النموذج من خلال تحقيق أهدافه التنموية هو بمثابة جواب على مختلف أهدافه التنموية، وكذلك التحديات التي ليست فقط لمناطقنا الجنوبية بل كذلك للتحديات الإقليمية والدولية التي تعتبر أقاليمنا الجنوبية في موقع التماس معها وخاصة التحديات الأمنية التي ما فتئ المغرب يقدم حولها وصفاته الناجعة والمتمثلة في المقاربة المتعددة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا يتعلق بالتقدم الحاصل فيما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
السيد رئيس الحكومة،

ما هي الخطوات العريضة للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؟  
وثانيا، وما هي الجدولة الزمنية لتنفيذه؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشكل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشروعا مجتمعيا متكامل يروم تحقيق التنمية والازدهار المنشودين بهذه الأقاليم، وعلى هذا الأساس إلى أين وصل هذا النموذج؟  
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تميمنا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب للاختيار الموفق من طرف مجلس المستشارين "للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية" موضوعا لهذه الجلسة، اعتبارا أولا، لراهنيته، ولأنه يندرج، من جهة، في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2017، ولأنه يأتي من جهة ثانية في إطار التفاعل مع مضامين الرسالة الملكية السامية، الموجهة للمشاركات والمشاركين في الملتقى المذكور.

التحديات والمخاطر الخارجية التي تحاول يائسة المس بالنموذج المغربي الذي يشهد العالم بتميزه، كما نشيد بالعمل الاحترازي والاستباقي الذي تقوم به مختلف مكونات الأجهزة الأمنية والوطنية لحماية وطننا العزيز. السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد حان الوقت بعد مرور سنتين من دخول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حيز التنفيذ لتقييم النتائج المنجزة، سواء تعلق الأمر بمدى كفاية الاعتمادات المالية المرصودة في إطار وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية والتقنية بموجب عقود برامج والمشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية النموذج التنموي المذكور أو ما يتعلق بنسب الإنجاز الفعلي للمشاريع المبرمجة بما يؤمن تنزيل هذا البرنامج التنموي الاستراتيجي، بشكل يضمن التكامل والالتقائية بين الجهود المبذولة من قبل كل من الدولة والجهات والفاعلين الاقتصاديين عموميين كانوا أم خواص.

ونتساءل بهذا الخصوص، السيد رئيس الحكومة، ما الذي يعيق تسريع تطبيق الجهوية المتقدمة؟ التسريع الذي ما فتئ جلالته الملك يدعو إليه لإرساء حكامه ترابية بمقاربة عملية.

وهل وضعت الحكومة الجدول الزمني المضبوط الذي أعطاها جلالته توجهاته السامية لوضعه في خطابه السامي ليوم 13 أكتوبر 2017؟

وما مآل ميثاق اللاتمرکز الإداري الذي طالما دعا جلالته إلى اعتماده وإلى تحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه؟

وما الذي تم إنجازه في توفير الموارد البشرية والإمكانات المادية اللازمة بموازاة مع نقل الاختصاصات لتفعيل الجهوية على المستوى الترابي؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فيما يخص مشاريع وإنجازات القطاع الخاص، نؤكد أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد أوفى بواجبه والتزاماته، فقد بادر بتنظيم منتدى حول موضوع الاستثمار بالأقاليم الجنوبية في 2015 بشراكة مع وزارة الداخلية من أجل تحسيس وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين من مختلف جهات المملكة بما فيها الأقاليم الجنوبية، وهو ما أثمر الالتزام بتنفيذ وإنجاز مشاريع استثمارات مهمة تخص الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بقطاعات الصناعات الغذائية، والطاقة، والصناعة، والعقار، والسياحة، والخدمات، والنقل، والتجارة والتوزيع.

وعلاقة بما سبق، عمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب على مواكبة المستثمرين فيما يخص استيفاء المساطر الإدارية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة بالأقاليم الجنوبية، مع تغليب منطق الحوار والتعاون المثمر بين المستثمرين الخواص والسلطات المحلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وساهم في تطوير دينامية استثمارية

لا بد من التذكير بأن بلادنا قد قطعت أشواطاً هامة على مسار بناء الجهوية المتقدمة، في ظل الإطار القانوني الذي أوجده دستور 2011 في فصله الأول، حين عرّف التنظيم الترابي للمملكة، بأنه لا مركزي ويقوم على الجهوية المتقدمة. الجهوية التي أكد صاحب الجلالة حفظه الله في خطاب 06 نونبر 2012 على التزام المملكة بتفعيلها، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدة، لاسيما من النساء والشباب.

وسعي لتحقيق هذا الالتزام، دعا جلالته في نفس الخطاب إلى بلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط. وهو ما تم بالفعل، وفق مقارنة تشاركية، ساهم فيها السكان المعنيون، والكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة. حيث تمت بلورة نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية، حظي بموافقة جلالته الملك ومباركته، فأعطى جلالته انطلاقة تفعيله يوم 6 نونبر 2016، بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، لفتح آفاقاً تنموية مبتكرة وجديدة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الجنوبية، وإحداث توازنات اجتماعية أكثر عدالة بهذه الأقاليم، اعتماداً على شبكات تضامني اجتماعي يستهدف الساكنة الأكثر هشاشة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد ينكر الجهود الكبيرة التي بذلتها بلادنا على مدى العقود الأربعة الماضية، لتدارك الخصاص الذي كانت تعرفه الأقاليم الجنوبية؛ فالنموذج التنموي الجديد يضع مسألة المشاركة العامة في صلب مساره التنفيذي ويقوم على القطع مع ثقافة الريع وفسح المجال أمام المبادرات المبتكرة وإشراك الساكنة وممثلها في الخيارات الهيكلية الكبرى المرسومة للمنطقة وتفعيلها الملموس، يعد بمثابة آلية مثلى لتسريع ورش الجهوية المتقدمة بجهات الصحراء، وهو ما سيمكن مختلف الفاعلين العموميين والخواص على حد سواء، من استثمار الآفاق الواعدة التي تزخر بها أقاليمنا الجنوبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ضرورة الانخراط القوي والفعال لجميع الشركاء والمنتخبين في ورش الجهوية المتقدمة بأقاليمنا الجنوبية، يقتضي احترام كافة المتدخلين والفاعلين للالتزامات المسطرة ضمن إستراتيجية تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، لا سيما وأن الدولة تبذل مجهوداً استثمارياً ضخماً وهو ما يزيك أطروحة المغرب حول صحرائه ويفند مزاعم خصوم الوحدة الترابية.

ونغم هذه المناسبة التي تتزامن وتخلد الذكرى 62 لتأسيس القوات المسلحة الملكية لتوجيه تحية إشادة وتقدير للقوات المسلحة الملكية المرابطة في الثغور والتخوم خاصة بالمناطق الجنوبية على تجندها ويقظتها الدائمة والمستمرة في السهر على تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية للمملكة لصيانة وحدتنا الترابية، وتحصين مناعتها ضد كل

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

يمكن لكم تسلموا المدخلة ديا لكم لضمها للرصيد الوثائقي للجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم.

**المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

في نفس الاتجاه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول مدى تقدم البرنامج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ونسبة تقدمه، ومدى وقعه على الاقتصاد في المنطقة وحركة التشغيل وإن كان هناك عوائق تعترض تنزيله.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في هذا المحور هو فريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسائلكم أين وصل تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية؟ وهل تمكنت ساكنة المنطقة من الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذا النموذج؟  
وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة هذا المحور.

ولكن قبل ذلك، أريد أن أستأذن السيد رئيس الحكومة المحترم وأن أستأذن الحضور الكريم، أشعر أنني من الواجب أن أدلي بتوضيح بخصوص هذا المحور اللي احنا بصدد مناقشته اليوم المتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

واقعية مكنت من جذب مشاريع جديدة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، وخلقت لدى المستثمرين ثقة كبيرة في مؤهلات هذه الأقاليم وفي إمكانية الاستثمار فيها بنجاح.

وقد تجلى ذلك في تزايد طلبات الخواص وإقبالهم الطوعي والإرادي على الاستثمار بهذه الأقاليم، خاصة بعد تعميم الدراسة الوافية (la monographie) التي أنجزها الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول المؤهلات الاستثمارية الواعدة بالأقاليم الجنوبية.

وكان من نتائج إطلاق هذه المبادرة من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المساهمة في تفعيل دينامية استثمارية قوية مكنت من جلب مشاريع جديدة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، وفي هذا السياق سجلنا أن عمليات إنجاز المشاريع المبرمجة لا تتوقف على إرادة المقاولين أو المستثمرين الخواص فقط، بل تستدعي عملا مشتركا تنخرط فيه أيضا السلطات المحلية بالأقاليم الجنوبية، لاسيما المراكز الجهوية للاستثمار والجماعات الترابية المعنية، لتثمين مؤهلات وتحسين مستوى عيش الساكنة وفقا للإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله.

**السيد الرئيس:**

السيد الرئيس، عندكم دقيقتين إضافيتين مخصصتين من رصيد فريق الأصالة والمعاصرة، مازال لك دقيقة وبضع ثوان.

**المستشار السيد عبد الإله حفطي:**

شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة.

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، أسترسل.

إن الانخراط القوي للقطاع الخاص الوطني ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في تنمية أقاليمنا الجنوبية بشراكة وبتعاون مع القطاع العام والسلطات الإدارية المختصة والهيئات المنتخبة تتطلب بناء ودعم سياسات قطاعية قوية تنو إلى تثمين مؤهلات وتوجهات المجال الترابي عبر إقرار تدابير مهيكلية كبرى لقطاع الصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والنقل وهيكلية قطاع التجارة والخدمات التجارية عبر عدة تدابير، من أهمها التقليل من الضبابية التي تلف الشفافية الجبائية، ملاءمة قانون الاستثمار مع المجال الترابي مع تصفية وضعية العقار وخصوصا في جهة العيون-الساقية الحمراء، وإحداث محطات ومنصات لوجيستكية حديثة وخلق مسلك للتكوين المهني في مهن اللوجستيك لدعم الإستراتيجية الإفريقية للمغرب وصولا إلى إحداث أقطاب تنافسية جهوية بأقاليمنا الجنوبية.

كما أن خلق فرص الشغل والتشغيل يفترض ضرورة دعم القطاع الخاص وتحسين...

شكرا السيد الرئيس.

في موضوع ينبغي أن يبقى فوق المزايدات.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع نوقش على مستوى المكتب صاحب الاختصاص، وثانيا السيد الرئيس أنا هنا رئيس الجلسة ماشي (robot)، رئيس الجلسة أقدر بأني الدور ديالي ماشي هو نوزع الكلمات وقتاش ما شعرت بأن المسؤولية تتحتم علي ندير توضيح، ودرت توضيح بأن التأجيل وقع لأسباب لوجيستكية، المزايدة هي اللي على بالك، فمعدرة أعطي الكلمة للسيد الرئيس.

### السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين جميعا،

أريد في البداية أن أشكر جميع الفرق التي ساهمت في طرحها أو ستساهم في التعليق وفي التعقيب على هذا السؤال اللي هو مهم جدا، محوري، أولا كهم الأقاليم الجنوبية كهم واحد القضية وطنية كبيرة يلتفوا عليها وحولها جميع المغاربة من مختلف إتجاهاتهم وراء جلاله الملك نصره الله.

ففي القضية الوطنية الأولى التي جميعا لنا الشرف في أن ننخرط في الدفاع عنها وفي العمل لمزيد من النجاحة فيها.

لكن اسمحو لي في البداية أيضا، أن أقول بأن الأمس عشنا يوما حزيننا مع سقوط ستين شهيدا وعدد كبير من الجرحى من إخواننا الفلسطينيين ونحن نعرف أن المغاربة جميعا بجميع طوائفهم ومنذ قرون كانوا دائما متلاحمين مع الشعب الفلسطيني، مدافعين عن القدس الشريف، وقد رأينا المواقف المشرفة لجلالة الملك باستمرار بوصفه رئيس لجنة القدس، وخصوصا الموقف الأخير من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف، وكيف كان عندو موقف إستباقي، جلاله الملك كان عندو موقف إستباقي برفض هذه الخطوة، وأيضا الدبلوماسية المغربية بتعليمات من جلاله الملك، التي استنكرت هاذ القرار ديال الإدارة الأمريكية، لكن نرى أنه بعد هاذ القرار ديال الإدارة الأمريكية، رغم ردود الفعل رأينا اليوم هذه المجزرة اللي ما هياش الوحيدة، هي الثانية في هاذ الأسابيع القليلة الماضية، مجزرة مروعة ضد إخواننا الفلسطينيين، فرحمة الله عليهم.

وأشكر السيد الرئيس على موقفه النبيل، وأتاح لنا الفرصة لنرفع أكف الضراعة إلى الله ليرحم هؤلاء الشهداء.

فقد سبق لمكتب مجلس المستشارين، قبل حوالي شهر أو شهر ونصف، أن اتخذ بإجماع أعضائه قرار التنقل إلى مدينة الداخلة لتنظيم لقاء وطني بشراكة وتنسيق مع رؤساء الجهات الثلاث للأقاليم الجنوبية، من أجل الاستماع للمنتخبين وللمواطنين لملاحظاتهم وتقييماتهم وتساؤلاتهم حول هذا الورش المهيكل الهام الذي أشرف على إعطاء انطلاقته جلاله الملك حفظه الله.

وحين اتخذ مكتب مجلس المستشارين هذا القرار فقد اتخذناه أولا في إطار التحضير للنسخة الثالثة من الملتقى البرلماني الثالث للجهات، اللي غادي نظموه في شهر يوليوز إلى ابقينا في الحياة، واتخذناه كذلك في إطار الإبقاء على مستوى التعبئة الوطنية في أعلى درجاتها، وكان يفترض أن يعقد هذا اللقاء بمدينة الداخلة يوم 10 من هذا الشهر.

وكنا نخطط، السيد رئيس الحكومة، أن نأتي عندكم في هذه الجلسة بخلاصات ذلك النقاش، بالملاحظات والتقييمات والتساؤلات والتوصيات، وكنا متأكدين بأن هذه الجلسة كانت ستأخذ شكلا آخر أو طابعا آخر.

ولكن للأسف، مكتب مجلس المستشارين، بإجماع أعضائه، قرر تأجيل هذا اللقاء في مدينة الداخلة لأسباب لوجيستكية، لأنه طلب منا أن نوّدي فاتورة 85 مليون سنتيم، لتنقل 36 مستشار يمثلون الجهات، زائد أعضاء المكتب، زائد رؤساء الفرق والمجموعات واللجن، وهو ما قدر المكتب أنه مبلغ مبالغ فيه.

فلهذا السبب أجلنا هذا اللقاء، وسنعمل إن شاء الله مباشرة بعد الشهر الفضيل على تنظيمه بمدينة الداخلة، تأكيدا من مجلس المستشارين بكل مكوناته على مواكبة الحكومة ومراقبتها ومواكبتها من أجل أن نرى هذا النموذج التنموي العملاق وقد تجسد ميدانيا على أرض واقع حياة مواطنينا في هذه الأقاليم العزيزة علينا جميعا.

إذن، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

تتعلق بالجلسة السيد الرئيس؟ بالتسيير؟ تفضل.

### المستشار السيد نبيل شبيخي:

السيد الرئيس المحترم،

هذه الجلسة تحدد جدول الأعمال ديالها فيها جوج ديال المحاور للمناقشة في إطار الجلسة الشهرية، تحدد الجدول ديالها من طرف المكتب، اجتمعنا في ندوة الرؤساء صباحا.

الخلل الذي وقع فيما يتعلق بالندوة ديال الداخلة إلى كان شي مشكل كان خاصنا ناقشوه أولا داخل هياكل المجلس، أولا داخل المكتب ثم داخل ندوة الرؤساء، الإثارة ديالو هوننا كتنظن بأنها لم تكن في محلها، ولم تكن موفقة، السيد الرئيس، لأنها تعطي انطباع بأنه هنالك مزايدة

المستوى الأول تعزيز البنيات التحتية بما فيها شبكات التواصل وغيرها لرفع جاذبية الأقاليم الجنوبية؛

كهم تحفيز الاستثمار الخاص وإشراك المقاولات الوطنية والمقاولات الأجنبية أيضا والاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي ودعم فرص التشغيل، وخاصة لفئة الشباب؛

يهم هاذ النموذج، ثالثا، دعم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين الولوج إلى خدمات الصحة وإلى التعليم.

يتضمن هاذ النموذج، رابعا، تامين الثروات الطبيعية للمنطقة واستثمار عائداتها لفائدة الساكنة وضمان ديمومتها واستمرارها؛

ويتضمن هاذ النموذج، خامسا، تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والحساني والتعريف به واستثماره أيضا لمصلحة الإنسان في تلك الربوع، وأيضا بوصفه آلية، رافعة للتنمية.

وتأكيدا من الحكومة على الانخراط في هاذ البرنامج التنموي، فقد التزمت بموجب البرنامج الحكومي على تجندها لإنجاحه، من البرنامج الحكومي حددنا أننا منخرطين في هاذ البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية وغادي نوفر له إمكانيات مادية وبشرية الضرورية، وغادي نتابعه أيضا آليات الحكامة الضرورية أيضا لإنجاحه والكفيلة بإنجاحه، والهدف ديالنا هو أن تكون الأقاليم الجنوبية قطبا اقتصاديا وتنمويا شاهدا على براعة الإنسان المغربي عموما والصحراوي على وجه الخصوص.

مكونات هاذ البرنامج يمكن نقول بأنه هاذ البرنامج أولا، تم التوقيع على البرامج ديالو أمام أنظار جلالة الملك في مناسبتين: في شهري نونبر 2015 وفي فبراير 2016، معنى ذلك تقريبا ديا دازت سنتين وثلاثة أشهر من عمره، وتمت إذن التوقيع على عقود برنامج ديال الجهات الثلاث أمام جلالة الملك، في إطار هاذ البرنامج كيمتد من 2016 إلى 2021.

ومن أجل تفعيل عقود البرامج هاته، تم التوقيع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة واتفاقيات إطاريين مجالس الجهات الثلاث من جهة وبين القطاعات المعنية والمؤسسات العمومية المعنية من جهة ثانية، وبلغت هذه الاتفاقيات 38 اتفاقيات شراكة، ويمكن نقول بأن هاذ الاتفاقيات أولا، هاذ البرنامج كيشمل أيضا 685 مشروع بغلاف مالي الآن يقدر بحوالي 80 مليار درهم، على مدى هذه السنوات كلها، خمس سنوات أوست سنوات.

وكيشمل مختلف القطاعات: قطاع الفوسفاط، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع البنيات التحتية الكهربائية، قطاع البنيات التحتية والطرقية، قطاع الموانئ، قطاع الماء، قطاع الماء الصالح للشرب، قطاع التطهير، قطاع المعادن والهيدروكربونات، قطاع الصيد البحري وقرى الصيد، قطاع الفلاحة، قطاع التأهيل الحضري، قطاع التنمية، القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

وأیضا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يخفف عن الشعب الفلسطيني وأن-كما قال جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه- أن نصلي في القدس ونحن كلنا نطمح، كلنا كمغاربة نطمح إلى ذلك، أن نصلي في القدس وأن ندخل من باب المغاربة وأن نذهب إلى حارة المغاربة وأن نحبي أمجاد دفاع المغاربة عن القدس الشريف.

معشر الأخوات والإخوان،

الأقاليم الجنوبية للمملكة كانت دائما في صلب اهتمامات جلالة الملك نصره، والذي أبي إلا أن يعطي لهذا الاهتمام ليس فقط بعدا سياسيا، ولكن أيضا بعدا بشريا، بعدا إنسانيا، بعدا اجتماعيا، بعدا تنمويا، ولذلك كلف جلالة الملك سنة 2012 في خطابه بمناسبة الذكرى 37 للمسيرة الخضراء، كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمهمة بلورة نموذج تنموي خاص جديد للأقاليم الجنوبية، وهو النموذج الذي أعطى جلالة الملك انطلاقته في خطابه التاريخي بمدينة العيون بمناسبة الذكرى 40 لانطلاق المسيرة الخضراء سنة 2015، وهناك دعا إلى تفعيل هذا النموذج التنموي إلى تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز أورشه الكبرى وإنجاز مشاريعه المجتمعية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها بالجهات الثلاث، بجهة العيون الساقية الحمراء، جهة الداخلة واد الذهب، وجهة كلميم واد نون.

وهاذ النموذج التنموي شكل ويشكل آلية مثلى لتسريع التنمية بهذه الجهات العزيزة علينا جميعا، ولكن أيضا بتسريع ورش الجهوية المتقدمة بجهة الصحراء وتحقيق التنمية المنشودة بتلك المناطق العزيزة من تراب المملكة، وسيمكن هذا النموذج التنموي الجديد من وضع القواعد المؤسسة لسياسة مندمجة فيما التقائية تعزز إشعاع الأقاليم الجنوبية، سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال الاجتماعي أو في غيرها من المجالات، وهي تتضمن مشاريع طموحة قوية مهمة جدا، وأيضا ستشكل رافعة حتى للحفاظ على الثروات الطبيعية وعلى البيئة، وهي الثروات التي تزخر بها تلك الأقاليم الجنوبية كموقع استراتيجي متميز.

وهي أكبر رد، كما قال السيد المستشار المحترم، على أطروحة الانفصاليين التي تذهب إلى أن المغرب يستفيد من هذه الأقاليم ولا يفيدها، ونحن كلنا فدى هذه الأقاليم، لنشتغل ونعمل لها، كما نعمل لجميع جهات المملكة، كل على قدر المساواة.

هاذ النموذج التنموي يستلهم توجهاته الكبرى من مشروع الجهوية المتقدمة، باعتبارها خيارا إستراتيجيا بدأته بلادنا، يتناغم مع الحل ديال الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لحل وطى هاذ النزاع المفتعل الذي دام طويلا منذ 40 سنة في تلك المناطق، لاسيما بالخصوص من خلال آليات التعاقد بين الدولة والجهات.

هاذ النموذج التنموي باش نذكر ببعض المحتويات ديالو، أولا، يتضمن مستويات معينة اقتصادية واجتماعية وتنموية:

أيضا عدد من المشاريع في طور الإنجاز، هي مشاريع ريحية من جهة، ولكن أيضا مشاريع في الطاقة الشمسية مثل مشروع "نور" للطاقة الشمسية بمدينة نيتي العيون وبوجود بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1250 مليون درهم، هذه المشاريع الآن بدأ إنجازها، وإن شاء الله غادي تم في القريب.

برنامج الماء الصالح للشرب حتى هو تعطى له أهمية كبيرة، ولكن باش هاذ الماء الصالح للشرب باش نعطيوه قيمة وباش جميع المواطنين يوصلهم هاذ الماء الصالح للشرب وتكون الديمومة ديالو هنالك برنامج ديال مشروع تحلية ماء البحر اللي هو مشروع طموح في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل إنشاء محيط للري بجهة الداخلة واد الذهب بغلاف مالي يقدر بـ 1700 مليون درهم، يتضمن وحدة لتحلية مياه البحر، في الداخلة وشبكة لتوزيع هذه المياه ومحطة لإنتاج الطاقة الريحية لتغطية الاحتياجات الطاقية لمحطة التحلية.

دبا هذا واحد البرنامج مندمج، أهم شيء في تحلية مياه البحر هو الطاقة، لأن هذيك الطاقة الكهربائية اللي كتستعمل في التحلية مهمة جدا، إذا جينا نديرو طاقة عالية الكلفة كتطلع المياه اللي كتحليوها بكلفة عالية، كنديرو معها الطاقات المتجددة اللي هي الكلفة ديالها بسيطة جدا، وخصوصا فالداخلة اللي هي الطاقة الريحية، وكنتستطعو هذالك الماء اللي كندرجو بتحلية مياه البحر، كتكون الكلفة ديالو بسيطة بالنسبة للمواطن اللي غادي يستعملو وخصوصا بالنسبة للفلاحة، وأنتم تعرفون بأن الداخلة ولات عندها واحد المستوى فيما يخص المشاريع الفلاحية، وهاذ المشروع ديال تحلية مياه البحر سيعرف انطلاقته قبل متم هاذ السنة إن شاء الله، وسيؤثر على التنمية الفلاحية وعلى التنمية السوسيو اقتصادية في الجهة، وسيتمكن هاذ المشروع كاملا بتوفير 10000 منصب شغل قارهنالك.

هنالك أيضا فيما يخص قطاع الصحة اللي أشارليه أحد المستشارين المحترمين، فيه مشاريع طموحة جدا، فيه بعض المشاريع اللي أنجزت الآن ابحال إحداث مركز جهوي لتحاقن الدم بإقليم وادي الذهب، وأيضا هنالك خدمات المروحيات الطبية وهنالك عدد من الخدمات، ولكن هنالك مشاريع بدأت في طور الإنجاز، مثل بناء المركز الاستشفائي لإقليم سيدي إفني، مثل بناء المستشفى الاستشفائي ديال العيون، المستشفى الإقليمي ديال طانطان، بناء المركز الاستشفائي الجهوي بكلميم، إحداث مركز استشفائي بطرفاية، هاذي كلها مشاريع بدأ الانجاز ديالها وإن شاء الله نتمناو تكمل في القريب العاجل.

هنالك إذن عدد من المشاريع اللي تمت وعدد من المشاريع اللي هي في طور الإنجاز، واللي ابغيت نقول بأن الأهم بطبيعة الحال كايين في قطاع السياحة، كايين في عدد من المستويات ديال المشاريع اللي فيها أمور أنجزت، وكايين أمور اللي هي في طور الإنجاز.

ولكن أشنو هي النقطة المهمة هنا؟ هو أنه أنشئت لجنة قيادة

والثقافة ودعم الشغل، والصناعة التقليدية، قطاع المياه والغابات والمطارات والمجال الرقمي، وقطاع السياحة. هاذ الشئ القطاعات كلها كيشملها وكل قطاع يمكن نعطيوا التفاصيل ديال الإمكانيات المالية التي رصدت له.

والارتفاع ديال هاذ المبلغ ديال 80 مليار درهم، يعزى بالأساس إلى البنيات التحتية الكبرى، المشاريع الكبرى التي ستنجز في إطار هاذ البرنامج، وبطبيعة الحال احنا كنعرفو بأن المشاريع الكبرى ليست مشاريع تنجز بين عشية وضحاها، هي خاصها في الاستعداد لها في الدراسات الضرورية لها، في الإنجاز ديالها، إلى بضع سنوات، ولكن غادي يتنجز في إطار المدة الزمنية ديال هاذ البرنامج، هذه المشاريع الكبرى منها مثلا الميناء الأطلسي ديال الداخلة، وسد فاصك بإقليم كلميم، والربط الكهربائي مع الشبكة الكهربائية الوطنية الداخلة، تحلية مياه البحر، وغيره من المشاريع الكبرى.

إذن، استنادا إلى هذه المعطيات، وأيضا استنادا إلى المعطيات المتوفرة، النسبة العامة لتقدم المشاريع اليوم بلغت إلى حدود شهر مارس 2018 حوالي، أي بعد سنتين من انطلاقه ما يناهز 48%، يعني تقريبا سنتين و3 أشهر وصلنا تقريبا إلى إنجاز 48% أي تقريبا النصف ويتوقع في هذه السنة 2018 في النهاية ديالو نوصول 70%.

في مجمل المشاريع، كايين المشاريع اللي قريبة تنجز وغادي تعلن في هذه السنة، كايين المشاريع اللي يلاه بدات وفيها 20% إلى 60%، كل مشروع على حسب...

فعلى مستوى البنيات التحتية الطرقية انتوما تتعرفو بأن هناك جهد كبير لهذالك الطريق ديال تزيت العيون، العيون الداخلة، الأشغال فيه جارية وهذا الطريق غادي يمكن من إعطاء واحد الدفعة للتنمية في المنطقة، لأن دائما في التنمية كندواو بالبنيات الأساسية التحتية الكبرى ثم من بعد كنجيو للاستفادة منها عن طريق الاستثمار، عن طريق المقاولات، خلق المناطق الصناعية، وتلقى كيفاش تصدر إذا بغات الميناء، أيضا الموانئ وهكذا.

إذن دائما نبدأ من الكبير ثم كنجيو للمضمون اللي غادي يستثمر هذيك البنيات الكبرى، البنية التحتية المائية كما قلت، السد الكبير ديال فاصك على واد الصياد بغلاف مالي يقدر بـ 1500 مليون درهم، يعني مليار ونصف، كما تم أيضا الشروع في إنجاز 11 سدا صغيرا على أن يتم إعطاء الانطلاقة قبل متم السنة الجارية لمشاريع بناء السدود للحماية من الفيضانات أيضا في بعض المناطق.

بالنسبة للطاقات المتجددة، وهذا مشروع مهم جدا جلالة الملك يعطيه اهتمام كبير، وبلادنا تتقدم فيه بخطى سريعة، هنالك مشاريع الآن أنجزت ابحال المشروع ديال أخفنيير ديال توسيع المشروع ديال الطاقة الهوائية، المشروع ديال الحقل الريحي ديال بوجدور واحنا كنعرفو الأهمية ديال بوجدور فيما يخص الطاقة الريحية، لكن هنالك

إذن هناك رؤية هناك توجه، هناك حرص على إنجاز هذه المشاريع في وقتها، نسأل الله سبحانه وتعالى أنه يوفقنا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل هو فريق الأصالة والمعاصرة في حدود ما تبقى، ما كاينش الوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في المحور المتعلق بالنموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أن هذا النموذج التنموي يشكل جوابا ملموسا وعمليا على ادعاءات خصوم وحدتنا الترابية ومقدمة لتزليل أمثل لمشروع الحكم الذاتي، الذي قدمته بلادنا كحل واقعي وذي مصداقية يحظى بإجماع المنتظم الأممي لمشكل الصحراء المفتعل.

كما نجدد التأكيد بذات المناسبة على أهمية هذا الورش المهيكل الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك حفظه الله، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة، من مدينة العيون في نونبر 2015 بغلاف مالي ناهز 77 مليار درهم لتمويل حوالي 600 مشروع، ستساهم لا شك في إنعاش التنمية المحلية وامتصاص نسبة مهمة من البطالة من خلال إحداث حوالي 120 ألف منصب شغل.

ولا يخفى عليكم أنها ليست المرة الأولى التي تخصص فيها الدولة ميزانية مهمة لأقاليمنا الجنوبية ولكن التحدي الرئيسي والمزمن يكمن في نجاعة المشاريع ومدى انعكاسها على الواقع اليومي للمواطن، ولهذا ينبغي أن يشكل هذا الورش في تقديرنا أولوية قصوى لدى الحكومة خصوصا وأنه يشكل تمرينا واقعيا لتزليل ورش الجهوية المتقدمة، الذي انخرطت فيه بلادنا كخيار استراتيجي للنهوض بمختلف الجهات والأقاليم.

مركزية، هاذ لجنة القيادة عندها اجتماعات دورية، وتتابع باستمرار إنجاز هاذ المشروع التنموي، وكتقوم باستمرار بزيارات للجهات الثلاثة، وفعلا تمت هاذ الجهات، واحنا كتحثو الوزراء المعنيين كل في قطاعه أيضا بأن يقوم بمتابعة البرامج اللي عندو هو والمشاريع اللي عندو، يتبعها على الأرض عن طريق الزيارات وعن طريق المتابعة، إما الميدانية ولا متابعة المسؤولين عليها، وهاذ لجنة القيادة المكلفة بالتتبع المستمر لهاد الورش راه كنتبعو وفي اتصال أيضا مع السلطات الإقليمية والمحلية بعين المكان باش تشوف الجدولة الزمنية، واحنا كنتبعو مركزيا، واحنا عازمون في الحكومة على العمل على إنجاز هذه المشاريع اللي كاينة فهاذ النموذج التنموي في الوقت المحدد بإذن الله.

الآن التقدم ديال المشاريع عموما تبين بأن إن شاء الله بأنا غادي نجزوه في الوقت المناسب، واحنا هذا من مسؤوليتنا، وأنا شخصيا كنتلقى تقرير منتظم، ولكن هناك هاذ اللجنة اللي كتجتمع واللي كتزور باستمرار لمتابعة تنفيذ هذه المشاريع، وهذا هو المهم، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية باغي نختم بها، هاذ المشاريع غادي يكون عندها واحد التأثير بعيد المدى على التنمية البشرية والاجتماعية أيضا، ولكن ما يمكنش نوصلو للتأثير ديالها فالتنمية البشرية الاجتماعية إلا إلى كملنا المشاريع على مستوى البنيات التحتية وعلى أساس توفير الحاجيات الأساسية، ومن بعد غتجي النتائج ديالها إن شاء الله.

وعلى مستوى المنطقة الشرقية لأن أحد الإخوان أشار للمنطقة الشرقية، نحن بصدد-بطبيعة الحال أنا أعلنت هاذ الشئ في الزيارة للمنطقة الشرقية في وجدة،-نحن بصدد متابعة البرنامج ديال الميناء ديال المتوسط الغربي، ميناء الناظور بالنسبة للمتوسط الغربي، الآخر ديال طنجة المتوسط، المتوسط الغربي، هذا المتوسط الشرقي، هاذ الميناء ديال الناظور يمكن يعطي واحد الدفعة للتنمية فهاذ الجهة غير مسبوقة، وكثير من المستثمرين الآن أنا اتصلوبيا، وكثير من المستثمرين يستعدون للاستثمار في الجهة بمجرد ما يتم الانجاز ديال هاذ المشروع ديال ميناء الناظور المتوسط، وغادي يكون من أكبر الموانئ في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى مشى حتى للنهاية ديالو.

دابا غادي يدار الشطر الأول ديالو والشطر الأول هو مهم جدا، وبطبيعة الحال هاذ الميناء غادي يربط بالطريق السيار، إلى الطريق السيار الموجود حاليا، باش يمكن المواطنين ويمكن من المنتجين والمقاولات باش يمكن يستثمروه في الاستيراد وفي التصدير وهو غادي يعطي واحد الدفعة للاستثمار في الجهة لأن عندنا مناطق صناعية، ولكن لحد الساعة هاذ المناطق الصناعية لا تغري المستثمرين بأن يأتوا مادام ما عندهم البنيات الكافية، فهاذ البنيات بمجرد ما غادي تكمل هاذ المستثمر إن شاء الله غادي يجيوا غادي يتشجعوا وهذا غادي يؤثر تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الجهة الشرقية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد تعهدت الحكومة في برنامجها الحكومي بمواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية، وفي هذا الإطار نثمن آلية تتبع المشاريع المبرمجة عبر اللجنة البين وزارية ونحثها على مواصلة عملها وإشراك المنتخبين المحليين في تقييم مسار تنزيل المشاريع وإصدار توصيات التصحيح والتعديل عند الاقتضاء، مشددين على ضرورة احترام آجال الإنجاز كما ذكرتم ووفاء الشركاء بالتزاماتهم المالية، لما لذلك من آثار مباشرة على ساكنة هذه الأقاليم.

ولتجاوز بعض جوانب القصور واستدراك بعض التأخر الحاصل، سواء ما تعلق بإطلاق الدراسات أو بتعبئة الموارد المالية أو بضعف مواكبة الإدارة الترابية أو بسبب الصعوبات والإكراهات التي تصادف تنفيذ بعض المشاريع، نظرا لبعض الحسابات السياسية الضيقة في بعض الجهات، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين ندعو إلى:

الإسراع بالتنزيل الأمثل لبرامج التنمية للأقاليم الجنوبية ولباقي الجهات، حفاظا على مصداقية الدولة والمؤسسات المنتخبة وتكريسا لمنطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية؛

تسريع تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري، باعتباره مدخلا ضروريا لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة ببلادنا؛

العمل على تحقيق التقائية السياسات العمومية الوطنية والمحلية، على المستوى الترابي في هذه الربوع؛

التصدي لظاهرة التهريب والقطع مع سياسة الربيع، من خلال بناء اقتصاد محلي منتج وربط الاستفادة من التحفيزات الضريبية بتوطين المقاولات بالأقاليم الجنوبية.

وفي الختام، لا يفوتني أن أنوه باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالموقف الصارم للمغرب تجاه التطورات الأخيرة لقضيتنا الوطنية، خصوصا في تعامله مع الاختراقات الأخيرة للمنطقة العازلة، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى.

كما لا يفوتني التأكيد على أهمية تحميل المسؤولية لحكام جارتنا الشرقية، بالنظر لمساندتهم واحتضانهم ودعمهم الدبلوماسي للكيان الانفصالي، مع التأكيد على أن أي حوار أو مفاوضات لا يمكن أن يتم دون أن تتحمل الجزائر مسؤوليتها كاملة في هذا الإطار وتكفر عن مسؤوليتها في نشأة وتطور هذا النزاع المفتعل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين أخواتي المستشارات،

تفاعلا مع جوابكم القيم، وإذ ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلت وتبذل لتنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة منذ استرجاعها إلى وطنها الأم، حيث انطلقت دينامية تنمية، شملت مختلف المجالات، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وعلى مستوى الأوراش الكبرى والبنيات والتجهيزات الأساسية، مما جعل روح المسيرة الخضراء تترجم إلى مسيرة ديمقراطية وحقوقية وتنموية على ضوء الوحدة الوطنية الراسخة بربط البيئة المقدسة وبالطبيعة والتاريخ وتضحيات أبناء الأقاليم الجنوبية وكافة أبناء الوطن، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أسس للنموذج التنموي الجهوي للأقاليم الجنوبية المبني على الجهوية المتقدمة والموسعة، في إطار وحدة الوطن والتراب، مستحضرين الموقع الاستراتيجي لهذا الجزء من المملكة كمعبر أساسي نحو العمق الإفريقي.

وفي هذا السياق وإذ نستحضر أهمية هذا النموذج التنموي بمعامله وأوراشه الكبرى التي خصص لها 77 مليار درهم والموجهة لقطاعات حيوية تهم الصناعة والفلاحة والصيد البحري والبنيات والقطاعات الاجتماعية والتنمية البشرية، مما سيعزز ترميم المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه الجهات من المملكة وتوسيع قاعدة التشغيل.

وعليه، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى معرفة نسبة الإنجاز الحقيقية بعد ثلاث سنوات من انطلاق هذا النموذج التنموي من طرف صاحب الجلالة نصره الله في الذكرى 40 للمسيرة الخضراء، وهل تم وضع مقاربة مدمجة قطاعية لتفادي التفاوت والتشتت في مجهودات القطاعات والمؤسسات المتداخلة؟ وهل هناك تنسيق فعلي مع المؤسسات المنتخبة جهويا ومحليا لضمان التكامل في البرامج ووثيرة الإنجاز؟

كما ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة، إطلاعنا عن مدى التزام كل المتدخلين بتوفير الاعتمادات المبرمجة لتنفيذ الأوراش المسطرة والمعتمدة؟

السيد رئيس الحكومة،

وفي نفس السياق، نعتقد جازمين في الفريق الحركي، أن هذا النموذج التنموي المتميز ينبغي أن يكون مدخلا لانخراط أكبر للحكومة ومختلف المؤسسات العمومية في توفير شروط إنجاز ورش الجهوية المتقدمة، عبر نقل اختصاصات من المركز نحو الجهات مرفوقة بنقل

الاستثمارات التي ضختها الدولة لتحسين مؤشرات التنمية بالجهات الجنوبية الثلاث، كما أننا نشيد بالجهود التي يتم بذلها للأجراً النموذجية بهذه الأقاليم، والذي عرف تقدماً ملموساً في تنفيذ أورشه المبرمجة، آمليين أن نتوفق في استكمال البرنامج المتبقي وفي الأجل المحدد، وهنا ندعو إلى ضرورة مواصلة التعبئة لإنجاز باقي المشاريع، مما يسمح لهذه الأقاليم بالانخراط في الدينامية الديمقراطية والتنمية التي تشهدها سائر أنحاء المملكة.

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، نحن اليوم لا نقبل ولا نقبل بالمزايدات السياسية ممن يدعون الدفاع عن أبناء الصحراء المغربية وممن يسعون لإفساد نماء المنطقة وإشعاعها.

كما أننا بقدر ما نبدي رغبتنا في التعاون مع مختلف شركائنا سواء الأوربيين أو الأفارقة أو غيرهم، بقدر ما نرفض الدروس أو الفتاوي من أي كان، فتنمية الأقاليم الصحراوية هي قناعة راسخة وخيار مشترك لدى جميع المغاربة الذين لن يثنهم شيء عن مواصلة المسار التنموي ببلادنا، مما يحفظ كرامة المواطن وينهض بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية في إطار ترسيخ المزيد من العدالة الاجتماعية.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، استنفذ الحصيلة ديالو، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، فضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المستشارين المحترمين،

شكلت المبادرات الملكية عامل استقرار وتحفيز ونماء وازدهار للمناطق الجنوبية على مدار الزمان، فمنذ السلطان مولاي الحسن الأول والتي يتوفر أهالي المنطقة على ظهائر موقعة بالعطف مع السادة أعيان المنطقة من قياد وشيوخ المنطقة لبناء مرافق كبيرة، ومنها ميناء بتراب جهة كلميم واد نون.

وكذلك المبادرات التي قام بها الحسن الثاني رحمه الله، المسيرة الخضراء وكذا هندسة الحكومة آنذاك لتخصيص وزارة بالشؤون الصحراوية، وكذا مبادرات أخرى منها أشبال الحسن الثاني إلى غير ذلك، وما تلاه من مبادرات من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، من خلال وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية التي أعطت الكثير وقدمت وأعطت للمناطق الجنوبية أعني قوة تنموية كبيرة، وتتوج

القرارات إلى مستعمليه الحقيقيين جهويا ومحليا.

وختاما، السيد الرئيس، وبهذه المناسبة المتزامنة مع ذكرى تأسيس للقوات المسلحة الملكية والأمن والوطني، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نتقدم بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والقوات المدنية وكل المسؤولين والعاملين في الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسيمة لحماية وحدة وأمن الوطن وحقوق ومصالح المواطنين، تحت القيادة العليا للقائد الأعلى وأركان الحرب العامة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اياحنيبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه صاحب الجلالة نصره الله بمدينة العيون يوم 7 نونبر 2015، يعكس رغبة المملكة في إشعاع الصحراء المغربية، عبر تجاوز الصعوبات التي عرفتها المخططات التنموية السابقة، والتي توالى منذ سنة 1975، دون أن تتمكن من تحقيق مسار التنمية المنشودة بهذه المناطق، على الرغم من المكتسبات المحققة، لا يمكن لجاحد أن ينكرها، إذا ما قرناها بمخيمات تندوف، التي لازالت تعاني من غياب أبسط شروط العيش الكريم.

ولعل أهم ما يميز هذا المشروع الطموح قطعه مع ثقافة الربيع ودفعه بإشراك الساكنة الصحراوية في بناء مستقبلها وجعلها في صلب المبادرة المرسومة للمنطقة، بغرض وضعها على سكة الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في إطار المقاربة التعاقدية بين الجهة والدولة، مما يشكل اللبنة الأولى في مجال إرساء مبادئ الجهوية المتقدمة ببلادنا، ويكرس الخيار الديمقراطي لبناء مجتمع حديث، وإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن تكون انطلاقة التصور وتفعيل النموذج التنموي الجديد من هذه البقاع، التي هي بالفعل في أمس الحاجة لدينامية تنموية قوية ومجددة بالنظر لأهميتها ومكانتها لدى عموم المغاربة، كما أنها تعتبر تجسيدا حقيقيا لامتدادنا الإفريقي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يمكن إلا أن ننوه بحجم

الخاص من أجل التنمية ومن أجل باش يعرف الواقع ديالو.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا، معذرة، انتهى الوقت السيد المستشار.

آخر متدخل في هذا المحور، التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل،  
تفضل السيد الرئيس المحترم.

### المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المبادئ الكبرى لدستور 2011 بلورة المشروع الوطني الكبير للجهوية المتقدمة، وفي هذا الإطار وبمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أعطى جلالة الملك انطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، والذي من شأنه أن يشكل أرضية سانحة لمبادرة الحكم الذاتي المقترحة في سنة 2007 من قبل المملكة المغربية والخاصة بالأقاليم المعنية بالمسلسل الأممي.

إن هذا البرنامج التنموي ونظرا لما يتضمنه من مشاريع في مختلف المجالات ليشكل رافعة لدعم المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها المنطقة، وقد بلغ الغلاف المالي المقترح لإنجاز البرنامج التنموي النموذجي للأقاليم الجنوبية 77 مليار درهم، مع خلق 120 ألف فرصة شغل.

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نتساءل أين نحن الآن وبعد ثلاث سنوات عن الإعلان عن انطلاق هاذ المشروع من إنجازته؟ وماذا قامت به الحكومة من نقل الاختصاصات والسلطات التنظيمية للمنتخبين المحليين والجهويين لتمكينهم من الشروع في تنفيذ برامجهم؟ فمن بين 600 مشروع المبرمجة في هاذ النموذج التنموي، كم من مشروع تم إنجازته؟ أو أعطيت له الإمكانيات لانطلاق أشغاله؟ فإن لم يتم الشروع في تطبيق برنامج هاذ المشروع على أرض الواقع بعد إعطاء انطلاقته منذ ثلاثة سنوات، فإننا نتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، عن ماذا جدوى التنزيل البرامج التنموية لباقي الجهات بالمغرب؟

هل مصير هاذ المشروع التنموي النموذجي الذي تعقد عليه كافة مكونات المجتمع المغربي كل آمالها للحد من الفقر والهشاشة وتوسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة المتوسطة، هو مصير مخطط تنمية الأقاليم الشمالية وبرنامج منارة المتوسط والمخطط الاستعجالي.

إن نجاح كل برنامج تنموي رهين أولا وقبل كل شيء، بإقرار حكامه

هذه المبادرات بهذا البرنامج، برنامج التنموي الكبير ثورة تنموية كبيرة جدا، لطلما حلمنا وناضلنا تحت هذه القبة بهذه البرامج التي رأت النور وأخذت طريقها إلى الوجود، خاصة السدود، الطرق، المطارات، الطاقة الريحية، وعدة مشاريع تنموية أخرى مهيكلت في كل مناحي الحياة التنموية التي شملها هذا البرنامج، ولكن لا يستقيم الحديث عن هذا النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية دون أن أستحضر أولا ما جاء في الخطاب الملكي للذكرى 39 للمسيرة الخضراء:

"إن الجهوية التي نصبو إليها ليست مجرد نصوص قانونية، وتحويل اختصاصات وموارد من المركز إلى الجهات، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا، وأكرر، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا" انتهى كلام صاحب الجلالة.

يعني من وضع الاتفاقية وضع الخطاب الملكي مرجعا في ديباجيته، في ديباجة هذه الاتفاقية، لأنه ملي كنسمعو السيد رئيس الحكومة وكنسمعو رئيس لجنة القيادة كي أعطيو نسب التقدم ديال الأشغال وكي أعطيو التفاؤل للمواطنين في نفس المنحى فهاذ الحكومة اللي احنا كفريق اشتراكي في أغلبيتها نسمع أعضاء الحكومة مع الأسف في تجمعات حزبية وليس واحدا، بل هم مجموعة من أعضاء الحكومة كيديروا السوادوية للناس فهاذ البرنامج، لا يمكن تبخيس المبادرات الملكية. انتهوا، التبخيس راه الخطر، راه الخطر هاذ الشيء، ملي كنصفيو الحسابات السياسية ببرامج هذا راه خطر، رئيس الحكومة يقر بأن النموذج غادي مزيان، ولكن كنسمعو أعضاء الحكومة وأخرها كان فهاذ الأسبوع الماضي فالجهة بأن هناك عرقلة، احنا في السؤال ديالنا طلبنا شكون اللي عرقل؟ باش توضح للرأي العام، تبخيس المبادرات الملكية وتبخيس عمل الدولة خطر وخطر جدا على قضيتنا.

اسمحو لي، أنا كنتي لواحد الجهة اللي أسالت المداد كثيرا رغم أن مجلس الجهة بالإجماع صادق على كل الاتفاقيات بالإجماع كل الاتفاقيات صادق عليها بالإجماع المنبثقة عن العقد البرنامج، الذي إلى حد هذه الساعة لم يحل على المجلس، أحييت الاتفاقيات الخصوصية لهاذ البرنامج ولم تحل الاتفاقية الموقعة بين يدي جلالة الملك من طرف مسؤولي الجهة.

إذن أريد أن أنبه أن تبخيس العمل، لا العمل الحكومي ولا المبادرات الملكية ولا مشاريع الدولة واستغلالها سياسيا سيشكل مأساة على مستوى التنمية، لأن راه هاذ الشيء راه ماشي ساهل، أرقام كبيرة وكبيرة جدا ثورة تنموية حقيقية تبخس من أجل عمل سياسي بخس.

بالتالي أتمنى لا يسمح لي الوقت باش نتكلم على واحد العدد ديال الأمور، ولكن أريد أن أقول أن البرنامج غادي فالطريق ديالو، ولكن مازال فيه واحد العدد ديال النقاط خصوصا القطاع الخاص، فالمادة 17 من هذا العقد البرنامج كتطلب من كل الشركاء باش يعبؤوا القطاع

الزيارات الميدانية، أش كترور؟ كتنسق أولا مع المنتخبين ومع السلطات الإقليمية لمناقشة تتبع البرامج معهم، إذن هناك تنسيق مع المنتخبين يعني مع الهيئات المنتخبة وهناك تنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية، وضروري هذا التنسيق لأن إذا ما كانش هاذ التنسيق ما غادي نجحوش التقدم في تنفيذ هاذ البرامج.

النقطة الثالثة، وهي أنه كما قلت، إلى حدود شهر مارس 2018 أي بعد حوالي سنتين وشهرين من بدء تنفيذ البرنامج، راه حققنا نسبة إنجاز تقرب من 48%، وكما قلت، فإننا إن شاء الله عازمين باش في آخر هاذ 2018 نوصلوما يقرب من 70%.

إذن التقدم ديال الأشغال عادة وأنتم راه يمكن تشوفوا الطريق ديال العيون الداخلة كيفاش التقدم الأشغال فيها، والمشاريع ماشي كلها تنطلقوها مرة واحدة، بطبيعة الحال لأن هاذ الميزانية المرصدة هي مرصدة على مدى 6 سنوات، راه كل سنة كتخرج طرف ديال الميزانية ديالها، طبيعي، وإن شاء الله، وهاذ الشي مسجل في القوانين ديال المالية وفي كل قانون مالية تتسجل الإمكانيات والموارد المالية المرصدة للمشاريع اللي غادي تطبق فهاذيك السنة، واحنا غادين الحمد لله على هدى من الله.

أظن بأنه المسائل عادة في الانجاه الصحيح والسليم وغادي نتحكموا فيها، وإذا أراد، كما قال السيد الرئيس، السادة المستشارين يمشيو للزيارة غادي نكون احنا سعداء، لأن غادي تعطوننا واحد النظرة أخرى، واحد التقرير على التقدم ديال هاذ المشاريع من جهتم أنتم وتعطينا التقرير، احنا سنكون سعداء بطبيعة الحال، بالعكس إلى كانت هاذ المبادرة غادي نحبيوها وغادي تكون إيجابية وغادي تعطينا في نصف المدة نظرة على التقدم ديال هاذ المشاريع عمليا من قبل السادة المستشارين البرلمانين.

إلى جاب الله قمتوهاذي غادي نجيو إن شاء الله ونأخذ ذاك التقرير ونشوفوا إلى لاحظتو شي نقص، شي تأخر، شي اختلال، شي مشاكل علمونا واحنا موجودين، لا يمكن، لا يمكن مثل هاذ المشاريع الكبرى اللي هي ضخمة وكبرى أن تنجز من قبل طرف واحد، وخا الحكومة هي الجهة التنفيذية ولكن جميع المتدخلين الآخرين كلهم عندهم دور إما عن طريق التنبيه أو عن طريق التقييم أو عن طريق إبداء الرأي التطوير ديال الأفكار حتى المجتمع المدني تما في عين المكان راه مرحبا بطبيعة الحال بالملاحظات ديالو.

على هاذ الفكرة غادي نختم الكلمة ديالي، لأن أعطيتوني في البداية، السيد الرئيس، تفاعل، إلى أن السادة المستشارين يريدون أن يتابعوا الأمور في الميدان ماشي فقط من بعيد، وهذا إن شاء الله ما يكون عندو إلا تأثير إيجابي، فلذلك تحية لكم، وإن شاء الله نكون على الموعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جديدة، قائمة على مبادئ واضحة تركز على احترام الحقوق الإنسانية الأساسية في معناها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لساكنة المنطقة، وليس على حكمة تهمين عليها سياسة المنطق الأمني الذي يعوق فعاليتها.

ولذلك وجب محو آثار مخلفات السياسات المتبعة سابقا، والتي أدت إلى فقدان الثقة بين المجتمع والدولة، وكذلك القطع مع سياسة الربيع التي تعطي الدعم والامتيازات والتخفيضات الضريبية للفئات المسورة، وتعتمد على المساعدات والإعانات الغير المنتجة للفئة الهشة والأكثر فقرا.

إن هذه الممارسات السابقة أدت إلى خلق لدى ساكنة المنطقة مشاعر الإحساس بالحرمان والحيث، نظرا لعدم استفادتهم الفعلية من الموارد المتوفرة واستفادة منصفة وعادلة، وكذلك نظرا لعدم تطبيق مبدأ الشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة وعدم تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فيما يخص فرص التشغيل، وخصوصا أن مستوى البطالة الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية هو جد مرتفع مقارنة مع باقي جهات المملكة.

فمن أجل ممارسة فعلية للديمقراطية التشاركية واجتنابا لمظاهر النقص والقصور الذي تم الوقوف عليه في مجال الحوار الاجتماعي والحوار المدني وفتح آفاق وفرص لتقريب المواطنين من المشاركة في السياسات العمومية، فإن الاتحاد المغربي للشغل، يرى في ضمان مشاركة الساكنة وممثلها في الخيارات الكبرى التي لها أثر على مستقبلهم ومستقبل المنطقة، شرطا حاسما للانخراط في النموذج التنموي الجديد ونجاحه المستقبلي.

السلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمعو الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على التعقيبات، تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

أولا كنتنمن العديد من الملاحظات اللي وردت في التدخلات، وبغيت نؤكد مرة أخرى أن هناك لجنة قيادة تتابع بانتظام وباستمرار تتبع تنفيذ هاذ البرنامج أولا.

ثانيا، هاذ اللجنة كتقوم بزيارات ميدانية، وأنتم راه حسيتو بها وتعلنت بعض الزيارات الميدانية للجان وزارية، بطبيعة الحال هاذ

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على الجواب أولا وعلى التفاعل مع المبادرة ثانيا، وإن شاء الله، مباشرة بعد رمضان الكريم.

ننتقلوا الآن إلى سمحتهم للمحور الثاني، اللي غادي نعالجو فيه الأسئلة المتعلقة بموضوع السياسات العمومية المرتبطة بحماية المستهلك، وعندنا فيها 8 ديال التدخلات، نبدوها بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، بالنسبة للسؤال الأول والخاص بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، فقد اختار الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال أن نعتبر هذا النموذج هو نموذج تنموي ملكي، مشروع انطلق منذ زمان، والكل، كل المنتخبين مجندون لخدمته وإنجاحه، فنجاحه هو نجاح لمشروعنا وللنهج الذي ينهجه جلالة الملك نصره الله وأيده، خاصة في هذه الأقاليم وغيرها.

وسؤال الفريق الاستقلالي للسيد رئيس الحكومة المحترم سينحصر على راهنية حماية المستهلك التي تشغل بال الجميع، فماذا أعدت حكومتكم في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، بعد إقرار القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وبالنظر لما يعرفه واقع السوق الوطنية من اختلالات تؤثر بشكل مباشر على المستهلك المغربي.

فإننا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن مدى فاعلية السياسة العمومية التي تنتهجونها في مجال حماية المستهلك؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة المستشارين المحترمين،

تتميز عادة العلاقة بين المنتج والمورد والمستهلك بضعف حلقة هذا الأخير، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عبر آليات تشريعية ومؤسسية من أجل ضبط توازن هذه العلاقة.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، ما هي إستراتيجيتكم من أجل بناء علاقة سليمة ومتوازنة وعادلة بين المنتج والمستهلك؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم مصادقة البرلمان على قانون حماية المستهلك منذ سنوات، إلا أن بصمات هذا القانون لم تظهر على أرض الواقع.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ما هي التدابير التي تتخذونها لحماية المستهلك؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن طبيعة السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك؟

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشار السيد محمد عدال:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

شكل المستهلك مكانة خاصة ضمن اهتمامات العالم المعاصر، خصوصا بعد تأسيس منظمة التجارة الدولية، والمغرب كباقي دول العالم وبانفتاحه على المستجدات الدولية ولاسيما حرصه على احترام حقوق الأفراد والجماعات، سارع إلى وضع قانون يقضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وضمان حقه في الإعلام وصيانة حقوقه من الشروط التعسفية. سواء تعلق الأمر بالضمان التعاقدي أو ضمان العيوب بالسلع والبيوعات.

ولا زلنا نتذكر، السيد رئيس الحكومة، الجدل الكبير التي واكبت مناقشة هذا القانون على الرغم من أنه لازال في بدايته، ولا زالت تجربة المغرب فتية في هذا المجال، وعلى الرغم من أن القانون جاء بمكتسبات للمستهلك بحقه في الإعلام بكل مواصفات المنتج وأجال التسليم وحقوق التقاضي وحرص على حمايته من الإشهارات الكاذبة أو الخادعة، أو ما يتعلق بإبرام العقود وتقرير الضمان والخدمة بعد البيع وقواعد قروض الاستهلاك والدفاع عنه بواسطة الجمعيات.

لكن تنزيل هذا القانون واجهته صعوبات كبيرة، إذ لازال المواطن المغربي يعاني من الشطط ويعاني من الممارسات الخاطئة دون حيلة أو قدرة للجوء إلى القضاء، لأن القانون قيد اللجوء إلى القضاء بأن تكون الجمعية تحمل صفة المنفعة العامة.

كما أنه لم يتم إحداث الصندوق الوطني لحماية المستهلك الذي تنص عليه المادة 156، ولم يتم تأسيس المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك الذي نصت عليه المادة 104. والذي يمكن أن يكون هيئة لاستقبال شكايات المواطنين، والنظر فيها ووضع الآليات لمعالجتها واقتراح الحلول لكل الإشكاليات المطروحة على مستوى السوق، والتي

تضر بمصلحة المستهلك.

بهذا الواقع يكون المستهلك المغربي والمواطن عموما بأشخاصهم الذاتيين والمعنويين، المقاولات والمستثمرون والأفراد العاديون، كل المواطنين يواجهون تعسفات إما بالزيادات في الأسعار وفي السلع والخدمات والشطط في تدبير بعض المساطر وتدابير القدرات والخيرات الوطنية، فكثيرة هي المجالات التي تعرف توترات، وثيرة الاحتجاجات والحراكات الاجتماعية، أسعار الماء والكهرباء، فواتير مياه السقي الفلاحي، ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية غير مبررة، خصوصا المواد الغذائية الأساسية مثل الزيت، الدقيق، الحليب، واللانحة طويلة، المستهلك المغربي أصبح عرضة للإشاعات بزيادة مرتقبة، بما لا أساس لها من الصحة، وما يقتضي تواصل الحكومة مع المواطنين لأجل توضيح الأمور والحد من ظاهرة الركوب على هذه المسائل، لتحقيق أغراض لا تخدم المستهلك بل تخدم السياسة.

نحن واعون، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن حماية المستهلك تطرح إشكالات كبيرة تتعلق بالتوازنات داخل السوق الوطنية، وتدافع على المصالح بين جماعة المصلحة ومجموعات الضغط، لكن نحن مؤمنون بأن تغليب المصلحة الوطنية ومراعاة الحقوق الاجتماعية لكل فئات الشعب المغربي تقتضي الاجتهاد وتدابير هذا الملف وفق منظور يراعي مصلحة كل المواطنين المغربية.

السؤال، السيد رئيس الحكومة، تثير مسألة حماية المستهلك مشاكل كبيرة وجدالات ونقاشات عميقة داخل المجتمع المغربي، المواطنون ينتظرون ويتطلعون إلى تدخل حكومي فاعل في هذا المجال، الحكومة بذلت مجهودات كبيرة ولاسيما خلال السنوات الأخيرة.

السيد رئيس الحكومة، رمضان على الأبواب، أي مقارنة حكومية، وما هي الإجراءات الحكومة لحماية المستهلك؟  
وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، رغبة منها في عدم التكرار، تكتفي بالأسئلة التي طرحت، وأعطي الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

بدوري يسعدني باسم فريق العمل التقدمي، أن نتساءل معكم حول مضامين سياسة حماية المستهلك من خلال الوثائق الحكومية

ومن خلال القوانين القائمة ومن خلال كذلك السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

حسب الدراسات، منذ سنة 85 أبريل 85 وديجنبر 2015 اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرت المستهلكين ما يعانون من تفاوتات جراء الأوضاع الاقتصادية والمستويات التعليمية والقدرة على المساواة والتفاوض، ومراعاة لضرورة تمتع المستهلكين بحق الحصول على منتوجات سليمة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمنصفة والمستدامة، مع ضمان حياتهم من التعسف وعدم استغلال ضعفهم، واعتمدت الأمم المتحدة مبادئ الحماية للمستهلك.

أسألكم أين توجد هذه التوجيهات الأممية التي قبلها المغرب ضمن الوثائق التي لديكم في هذا المجال؟

حسب الدراسات القائمة 30% من تكلفة القفة المغربية تذهب لتغطية المواد الغذائية، هل مفهوم الاستهلاك وحماية المستهلك ينحصر في المواد الغذائية؟

ما أظن، هناك مفهوم الاستهلاك يعني المفهوم الشامل لكل مناحي الحياة، وهو ما لم تأخذه الوثائق أو القوانين، فقانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك لا يترجم بتاتا هذا المفهوم الواسع، مع الأسف حيث أن عددا كبيرا من مواد هذا القانون يتعلق بالقروض، مما يضمن غرابة لاستغلالية رأسمالية لحقوق المستهلك كما لو أن القروض هي وحدها الهاجس الأساسي للمستهلك المغربي.

وما هو الدافع إلى الحيلولة دون بلورة الوسائل الكفيلة للدفاع عن حقوق المستهلك؟

حتى مجلس المنافسة تمت محاصرته وشل عمله، وهو ما قد يفسر جزئيا بلورة ظاهرة سلوك المقاطعة لبعض المواد الاستهلاكية في المدة الأخيرة.

هذا المجلس الذي كان من المنتظر أن يكون له دور تقريرى بمقتضى القوانين القائمة، إلا أنه لا يمارس صلاحيته حتى الآن، فكان من الطبيعي أن يظهر نوع من العصيان للاستهلاك المدني والذي قد تترتب عنه نتائج وخيمة إذا لم تبادر الحكومة إلى إصلاح واضح، وقد تؤدي إلى إفساد كل تعاقد قانوني واقتصادي واجتماعي وسياسي فعال وفاعل، يمكن من جهة الشركات والمقاولات من النفع الاقتصادي ويحقق في ذات الوقت الرفاه الاجتماعي للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

هناك عددا من الحقوق لا أراها في التشريع القائم حاليا في باب الاستهلاك، الحق في السلامة الصحية، الحق في التمتع الملائم بالخيرات والخدمات الأساسية، الحق في المعرفة والحصول على المعلومة، الحق في الاختيار، الحق في التمثيل، الحق في التفاوض والتحكيم في قضايا الاستهلاك، كل هذه الأمور غير موجودة.

إن وضع هذه السياسات يتطلب في اعتقادنا دعم الترسانة القانونية القائمة على الأقل بإخراج مدونة استهلاك شاملة ومسايرة للشق .. والاجتماعي والاقتصادي والبيئي تطبيقا لمقتضيات الخطاب الملكي ليوم 20 غشت 2008.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا جزيلاً على التفضل بطرح هذا السؤال في هذا الموضوع المهم، السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك، والتي هي مهمة جدا، مهمة جدا لأن أولا مع قرب شهر رمضان، هي مهمة طول السنة ولكن في شهر رمضان تهتم بها المواطنون أكثر، مهمة جدا لأن عشنا في هذه المرحلة الأخيرة واحد التفاعل ديال العديد من المواطنين والمواطنات مع ما يصطلح عليه بالمقاطعة، وبغيت نؤكد بأني شخصيا، واحنا في الحكومة تابعنا باهتمام كبير جميع ردود الفعل التي تمت في هذا الموضوع.

والموقع ديال المسؤولية دياي كيحتم عليا الإنصات للجميع، وتفهم مختلف الرسائل التي ترد من الجميع، وأقول مرة أخرى، من الجميع.

ابغيت نقول بأن الحكومة لا يمكن أن تكون ضد مصالح المواطنين ولن تكون أبدا ضد مصلحة المواطنين، كما يمكن أن يظن البعض، الحكومة نابعة من الإرادة الشعبية وتنحس بالمسؤولية دياها، ومن هنا فحنا استمعنا بإمعان لمختلف الآراء، الأفكار التي راجت في هذه المرحلة وفي هذا الموضوع.

وابغيت نقول بأنه احنا عندنا مسؤولية ديال الحرص على حفظ مصلحة المواطنين، عندنا مسؤولية باش نحافظوا على الكرامة ديال المواطن، سواء كان هذا المواطن مستهلكا أو كان منتجا، حتى التاجر والعامل والفلاح حتى هما منتجين وفي نفس الوقت مستهلكين.

وعندنا المسؤولية باش ندعمو القدرة الشرائية ديال الأسر المغربية، كما أن من مسؤوليتنا ضمان حرية الاستثمار وضمن حرية العمل، وضمن تحسين الظروف ديال الإنتاج أيضا، لأن غادي يقوي الإنتاج الوطني ويشجع أيضا المنتجين، فالحكومة باستمرار فكرت وتابعت ونحن نعكف على إيجاد واتخاذ عدد من الخطوات اللي كتسير لتلبية

بأن هناك إطار قانوني لحماية المستهلك، وهي مجموعة من القوانين، ولكن آخرها القانون المتعلق بسلامة المنتجات والخدمات وغيرها، ثم قبل منو القانون القاضي بتدابير حماية المستهلك، وهناك القانون المتعلق بسلامة الصحة للمنتجات الغذائية.

وهذا القوانين فعلا كانت عدد من النصوص التطبيقية صدرت وبعض النصوص بقيت تنظيمية، وقد حرصنا على استصدار باقي هذه النصوص التطبيقية، هي إما مراسيم وإما قرارات، حقيقة اللي بقى كثير منها هي قرارات، وفعلا أصدرنا منذ شهر تقريبا أو شهرين تقريبا، في مارس 2018، أصدرنا قرار مشترك لوزير العدل ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، يتعلق بتحديد كيفية إيداع جمعيات حماية المستهلك غير المعترف لها بصفة المنفعة العامة لطلبات الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي ودراستها والشكليات والكيفية ديال منح الإذن وكيفية سحبه، وهو ما سيمكن هذه الجمعيات من ممارسة حقها في الترافع والتواصل كممارسة مؤسساتية معمول بها في الدول المتقدمة تفسح المجال للحوار وإيجاد الحلول، وإن كان تعديل المقتضى القانوني في هذا المجال غير يعني مستبعد أيضا.

كما تم إعداد مجموعة من مشاريع قرارات ديال الوزراء أو مشتركة بين الوزارات المتعددة مرتبطة بهذا المجال، وهناك أيضا العمل على تحيين القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك من أجل ملاءمته مع المعايير الدولية من جهة، ولكن أيضا مع مراعاة نوع المستجندات في هاد السوق، لأن كايين أمور كثيرة دخلت فهاد القضية ديال التجارة الإلكترونية وغيرها اللي كتستلزم مقتضيات جديدة لحماية المستهلك من النصب، من الاحتيال أو من غيره من الممارسات، وبالتالي نشتغل حاليا على تحيين هاد القانون، وربما قد نأتي بمشروع قانون فهاد المجال في القريب العاجل إن شاء الله.

هذا فيما يخص الجانب القانوني، واللي هو الحمد لله عموما في بلادنا جوانب القانون جيدة، وعموما إطار مهم يحتاج إلى التطوير، يحتاج إلى التجويد، ولكن هو يستجيب لما هو عليه كثير من الدول المتقدمة.

لكن هناك أيضا التدابير العملية اللي كتتخذها الحكومة باستمرار لحماية المستهلك، وأول هذه التدابير هي تتبع ومراقبة الأسواق، أنتما تتعرفوا بأن هناك إدارات خاصة كتقوم بهذه العملية ديال تتبع المنتظم والمستمر لحالة تزويد الأسواق بالمواد الأساسية والتي يطلبها المواطنين، وخصوصا المواد ذات الاستهلاك الواسع وأيضا استباق الحالات ديال النقص وديال الخصاص في التموين اللي يمكن تكون في الأسواق ديالنا، راه وجود مواد في مواسم معينة راه ما كتتمش غير عشوائيا، كتتم فيها الدراسة، كتتم لها المتابعة، هي واحد العمل مستمر لا يتوقف، وإلا شي نهار غادي نفيقو ونلقاوش شي مادة ما كايانش، إلى ما كاينش اللي كيحاول ما أمكن يتبع هذه المسألة.

عدد من الاحتياجات المعبر عنها وللدفاع عن مصالح هؤلاء جميعا. وأريد أن أطمئن السيدات والسادة المستشارين، ومن خلالكم نطمئن مجموع المواطنين والمواطنين على أن الحكومة تسهر بشكل يومي على حماية المستهلك وغادي نجي وغادي نبين عدد من الخطوات والإجراءات اللي هي اللي كنتخذوها سواء مرتكزة على المقتضيات القانونية أو على غيرها.

ولكن بغيت نقول أيضا بأن احنا مع الاقتراب ديال شهر رمضان المبارك اللي هو شهر الغفران اللي هو شهر التراحم، أريد أن أقول بأن خاصنا نتوجهون نحو المستقبل، وأدعو الجميع إلى التسامح، وأنا شخصيا كنتأسف على بعض التجاوزات وبعض التعابير اللفظية وأريد أن أقول نريد، بغينا هاد الشئ نطويوا الصفحة ديالو ونشوفوا المصلحة ديالنا جميعا ديال المواطن ديال المواطنة، ديال المستهلك وديال أيضا المنتج، والأهم في كل هذا هو المصلحة الوطنية العليا التي نشتغل عليها جميعا. حضرات السيدات والسادة،

فعلا هاد القضية ديال حماية المستهلك عندو أهمية كبيرة، ولكن بغيت نقول بأن حماية المستهلك فيه عدد من المستويات، إذا دخلنا السوق بالنسبة للدولة عندنا 3 دالأمور كتحرص عليها بالنسبة للمواد الأساسية ديال المواطنين، أول حاجة كتحرص عليها هو أولا وفرة هذه المواد، لأن إذا دخلت للسوق ما لقتيش الخبز، إلى بغيتي تشري شي حاجة وما لقتيهاش راه ما كايين ما نداكرو لا على ثمن لا على حتى شي حاجة، خاصنا بعدا نوفروه، وتوفير المواد الأساسية عمل ديال الاشتغال المستمر ديال الإدارات المعنية طول السنة، لأن هذه المادة خاصنا نحرصو، إذا كنتجوها خاصنا نشوفو واش كنتجوها بالكمية الكافية، إلى ما كنتجوهاش خاصنا ندفعو الناس اللي غادي يستوردوها أيضا بالكمية الكافية باش يكون على الأقل المواطنين والمواطنين إلى بغاوها يلقاوها.

إذا أولا وفرة المادة، ثانيا جودة المادة، لأن إلى كانت المادة مضره بالصحة، مضره بسلامة، عدها أحسن من توفرها، هناك مواد أحيانا نتيجة عدم وجود الوسائل ديال الحفظ أو تجاوز الصلاحيات، المدة ديال الصلاحية، أو عدم المراقبة أثناء التصنيع، يمكن تكون مضره ضرر كبير بالمواطنين.

إذن المحور الثاني هو الحرص على مراقبة تكون سلامة هذه المادة وموافقة للمعايير الصحية والمعايير البيئية ومعايير السلامة.

ثالثا، الثمن أن يكون مناسب لعموم المواطنين والمواطنين.

والدولة كتحرص على هاد ثلاثة ديال الأمور كلها، وكايين آليات، وكايين قوانين، وكايين آليات، وكايين إدارات، وكايين متابعة، وكايين أيضا تفاعل مع المواطنين والمواطنين في هاد المجال.

لابد أن أشيد بما قاله السيدات والسادة المستشارين، فاش قالوا

الإجراء أساسي باش تكون هاذ المواد تحت تصرف المواطن.

لكن ثانيا الاحتكار، من بين الأمور اللي كتغلي المواد الاحتكار، ومعروف هاذ الشي، أحيانا لأن واحد المادة ترخص تيجرها السيد اللي عندو خصوصا إذا كان واحد أو لاجوج من السوق، حتى تغلى عاد تبيدا يخرجها شوية بشوية باش يستافد من هاذيك الزيادة في الثمن نتيجة ندرة المادة في الأسواق، إذن محاربة الاحتكار هو أيضا جزء من المسؤولية ديال السلطات العمومية واللي كتحاول ما أمكن تتبعو باستمرار باش تعالج هاذ المسألة ديال الاحتكار.

وثالثا، بطبيعة الحال هاذ القضية ديال معالجة الإختلالات المجتمع المدني وخصوصا جمعيات حماية المستهلك تتلعب دور أساسي، واحنا حريصين باش نقويوا الدور ديالها أكثر، ما نكرهوش احنا نتقوى أكثر الدور ديالها لأنها تتشكل واحد جرس الإنذار عندما يقع مشكل أو يقع شي ندرة أو تقع تجاوزات أو تقع مشاكل تضر بالمستهلك، إلى آخره.

فلذلك احنا ننحيو هاذ المجتمع المدني وخصوصا جمعية حماية المستهلك اللي كتقوم بهذا الدور، واحنا مستعدين باش نتعاونو معها وتكون المحاور ديالنا في هذا المجال، هي أو غيرها من جمعيات المجتمع المدني.

ثالثا، هاذ العمليات ديال المراقبة والبحث عن المخالفات وإثباتها، وهذا واحد العمل مستمر، وقت ما جانا شي حاجة كتخرج لجنة اللي كتمشي كتوقف على المخالفة وتدير الجزاءات الضرورية في الوقت المناسب، وهاذ الشي فيه واحد العمل طويل تدرت عليه بلادنا، وكان الإدارات اللي مكلفة به وتنقوموا به، وبالمناسبة هاذ العمليات ديال المراقبة خاص تكون متواصلة عندها برنامج متواصل ديال المراقبة إما ديال الأسواق أو المحلات التجارية وغيرها، وأيضا تحاول أن تنسق مع مختلف المتدخلين.

وبطبيعة الحال هاذ الشي فيه برامج، كان تعمل عليه برنامج، واحنا حاليا فواحد البرنامج متعدد السنوات ديال المراقبة ديال 2017-2019 الذي كان قد أعد من قبل وفيه مجموعة ديال الخطط ديال المراقبة ديال المنتوجات أثناء إنتاجها وأثناء نقلها وأثناء تسويقها، مثلا الإنتاج ديال صناعة مثلا المنتوجات الكهرومنزلية الكهربائية اللي تستعمل في المنزل، هاذي خاصها ما شي يجيبها للواحد الدار ويوقع ليه مشكل وتسبب له شي حريق مثلا، خاص المراقبة ديال الجودة ديالها، بحال هاذ القضية ديال (chauffe-eau) ديال الغاز اللي عندما تكون الرداءة تيمكن يتسبب في مشاكل خطيرة على المستهلك، فلذلك فهاذ الشي كامل هناك مراقبة عليه، بطبيعة الحال نحن معولين على الإخبار ديال المواطنين من جهة وللمجتمع المدني من جهة ثانية.

وأسفرت العمليات التي أجريت خلال سنتي 2016-2017 عن مراقبة أزيد من 2200 نقطة بيع والقيام بأزيد من 28000 عملية مراقبة وأثبتت فيها أكثر من 8000 مخالفة اللي تسجلت وحررت فيها

وبمناسبة شهر رمضان في هذه المرحلة بالضبط تم تعبئة كافة مصالح المراقبة وحثها على اتخاذ جميع الإجراءات لضمان تتبع مستمر ومنظم لمستوى الأسعار، لتمويل الأسواق للتصدي لكافة الممارسات غير المشروعة فيما يخص الأسعار أو جودة المنتجات الغذائية وشروط الصحة ومعايير السلامة في هذه المنتجات الغذائية مع اتخاذ ما يلزم من عقوبات في حالة ثبوت الإخلال بالقوانين الجاري بها العمل.

وتم إطلاق عملية تواصل واسعة للتجار وفي الأسواق ولأرباب المحلات ديال الخدمة، وأيضا أصحاب الأنشطة التجارية، قبل كل موسم من المواسم اللي كتكون فيها خصوصيات معينة فيما يخص الاستهلاك.

وأیضا في مجال إيلاء واحد الاهتمام بشكايات ديال المواطنين وأيضا لدفع الأجهزة الإدارية المعنية باش تتدخل في الوقت المناسب تم إطلاق الرقم 5757 اللي هو رقم وطني رهن إشارة المواطنين لتلقي شكاياتهم المحتملة ومعالجتها من قبل المصالح المختصة، وحا تكون في أي مكان الشكاية تتمشي مباشرة للعمالة والإقليم المعني باش يتم التدخل في الحي أو في المدينة أو في القرية أو في الدشر المعني، عندما يوجد مثلا الاحتكار، عندما توجد مواد مغشوشة، عندما توجد مواد انتهت صلاحيتها، وهاذ الشي راه مع الأسف تيكون، عندما توجد مواد مفقودة، هاذ الشي كل شي يمكن هذا الرقم يتلقى الشكايات ديال المواطنين وتحاول الجهات المعنية التدخل الفوري باش يعالجوا هذه المسألة.

فلذلك أنا كندعي المواطنين والمواطنات لاستعمال هذا الرقم 5757 وهو تحت تصرفهم، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني هو تتبع الأسعار ديال السلع وديال المواد والخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المواد اللي هي 18 مادة وخدمة محددة الأسعار فقط، 18 مادة أو خدمة محددة الأسعار، طبقا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، لكن باقي السلع طبقا لهذا القانون والمنتوجات والخدمات تحدد عن طريق المنافسة الحرة، ومنطق العرض والطلب.

بطبيعة الحال هذه المواد لم تحدد في القانون، وإنما القانون أسندها إلى مرسوم وإلى قرار ديال الإدارة المعنية، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفيه محددة هاذ 18 دالمواد والخدمات اللي هي الأثمنة ديالها محددة، بحال دابا الأدوية هي محددة، تحدد من قبل الإدارة في لجنة مختصة بعد طلب من قبل المصنع كتحدد، الدواء ما فيهش تنافسية وما فيهش تغير ديال الأثمنة، بينما هناك من غير هاذ 18 ديال المواد والخدمات الباقي كلو خاضع لطريق المنافسة الحرة ومنطق العرض والطلب.

ولكن رغم ذلك من واجب السلطات المختصة باش تحرص على أمور اللي عادة كتأدي إلى الزيادة في الأثمنة، أول الأمر هو ماذا؟

هو فقدان المادة، إلى كانت المادة قليلة فعلا وتفقدت كتغلى لأن منطق العرض والطلب، ولذلك توفير المادة هو واحد المسؤولية وواحد

إذن هناك جوج ديال المستويات، هناك المواد المتوفرة وبأتمنة معقولة عن طريق الآليات ديال المراقبة وكما قلنا، ولكن هناك أيضا دعم القدرة الشرائية عن طريق دعم القدرة الشرائية ديال المواطن اللي هو أيضا هو حماية للمستهلك.

وشكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقلو الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة، وأول معقب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

أريد بادئ ذي بادئ أن أؤكد باسم الفريق الاستقلالي أن الحكومات التي تحترم نفسها، وتحترم الشعب هي التي تتفاعل وتتجاوب بطريقة تلقائية مع الرأي العام في كل المجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وتبحث عن البدائل، أقول البدائل المناسبة عند كل حدث وكل ظاهرة شغلت الرأي العام.

لكن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ليست كباقي الحكومات وكأنها غير معنية بمشاكل المواطنين ولا ندري ماذا تفعل وفيما هي منشغلة إذا غابت عن مطالب الشعب، فما هو دورها إذن؟

فبالرغم من أن حماية المستهلك موضوع سؤالنا اليوم هي حاجة مجتمعية مستعجلة، وبالرغم من أن حماية حقوق المستهلك تعتبر جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان إلا أن حكومتكم تغط في سبات عميق، وتستمر في معاكسة مطالب المستهلكين، وكأنها غير معنية بالاحتجاجات التي أصبحت ظاهرة مجتمعية مألوفة تعددت أساليبها وأشكالها الحضارية والإبداعية المؤثرة في الميزان الاقتصادي، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أضحت بحق فضاء عموميا جديدا تتفاعل معه الحكومات وتضرب له ألف حساب.

فماذا نريد من حكومتكم السيد رئيس الحكومة؟

نطلبها بالتجاوب مع مطالب الشعب، وبضبط وتبعية ومراقبة

عشرات المحاضر ضد المخالفين، وهاذ النشاط ديال هاذ اللجان ديال المراقبة مستمر.

لكن داخل هاذ المراقبة هناك واحد شكل خاص ديال المراقبة مهم جدا هي المراقبة ديال جودة وسلامة المواد الغذائية، لأن حتى هي واحد المراقبة اللي مهمة لأن تتعلق بصحة المواطنين.

فلذلك هاذي تعطات لها واحد الأهمية كبيرة وخصوصا أن هناك قانون خاص حول السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية كما تعرفون، وهناك لجان محلية مختلطة تخرج وكتراقب باستمرار، ومشاركة فيها عدد من الجهات وعدد من المكاتب ومن المؤسسات العمومية المختصة على طول سلسلة الإنتاج، فيه مراقبة يومية مرة أخرى وكاين المراقبة المبرمجة، وهاذي مرة أخرى فيها آلاف الزيارات الميدانية خلال سنة 2017 بوحدها، وسجلت فيها عدد من المخالفات وصودرت فيها مواد، بلا ما نهضر على الأرقام، إلى آخره، المهم هو الفكرة هو أن هذا شيء كتهتم به الإدارة وغادي نستمر فيه.

وبطبيعة الحال هناك أيضا المراقبة عند الاستيراد في المواد اللي كتدخل بلادنا في الجمارك، هناك مراقبة مستمرة باش تكون الجودة وباش ما تكونش انتهاة الصلاحية ديال هاذ المواد التي تدخل والتي تستورد في بلادنا.

#### معشر السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

هذه إذن عموم ما تقوم به بلادنا في هذا المجال، ولكن أريد أن أشير إلى أن دعم المستهلك كيتم بتوفير المواد وبجودة وبأسعار جيدة، صحيح، ولكن أيضا يتم عن طريق دعم القدرة الشرائية للمواطن.

وفي هذا المجال كان هناك اهتمام بهاذ المجال واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي قمنا بها واللي احنا عازمون على القيام بها كتدخل في هذا المجال، وعندما نقول بأن سويينا الوضعية ديال 12000 ممرض، فهذا دعم للقدرة الشرائية، عندما نقول بأننا غادي نعمموا التغطية الصحية على المهن الحرة وعلى الأجراء المستقلين فهذا دعم للقدرة الشرائية، لأن الآن التطبيب كيطيح بواحد الكلفة كبيرة على المستهلك، إلى مشينا حتى دخلنا ورفعنا نسبة التغطية الصحية لـ 90% مثلا إن شاء الله وهذا الهدف ديالنا في آخر تطبيق هذا البرنامج غادي نخففوا كلفة التطبيب على المواطن اللي غادي يدخلوه في هذه السلة، وبالتالي كندعمو القدرة الشرائية ديالو، عندما نتحدث عن المنحة ديال التكوين المهني ديال متدربي التكوين المهني، فهذا تخفيف عن أسرهم وبالتالي دعم للقدرة الشرائية لهؤلاء المواطنين، عندما نتحدث عن التغطية الصحية للأبوين واللي كينتظرو القانون باش يخرج فهو تخفيف عن جزء مهم من المواطنين اللي الآن كيتحملو الكلفة ديال التطبيب ديال الأبوين ديالهم نتيجة التراحم والتعاطف الأسري اللي عندنا، بغينا هاذ الأمر..

هاذي كلها إجراءات وغيرها من الإجراءات الكثيرة كلها دعم للقدرة الشرائية بطريقة غير مباشرة.

المستهلك والحد من معاناته وتحسين القدرة الشرائية للمغاربة، هذا ما يستحقه هذا الشعب؟

أين برنامجكم الانتخابي، السيد رئيس الحكومة المحترم؟ وماذا حققتم منه؟

السيد الرئيس،

لقد سقطت آخر أوراق التوت عن هذه الحكومة وعن بعض أعضائها الذين يستخفون بذاكرة المغاربة ويستهبون بذكائهم، وهم حتى أمس القريب كانوا يملؤون قبة البرلمان صياحا، ويا سبحان الله من رأيانهم ينصهروا وراء وسط المهرجانات فاتح ماي، وينتقدون وينتفضو ضد العمل الحكومي في مسرحية غريبة ومضحكة، وإو أسيدي شكون اللي بز ز عليكم؟ ياك الباب مفتوح، وما ترضأوشي تكونوا خصم وحكم، حتى لهذا الدرجة ما يمكنناش نستخفوا بذكاء المغاربة.

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يؤكد التدهور الكبير للقدرة الشرائية، والوضعية الاجتماعية لفئة واسعة من الشعب المغربي، رجال التعليم، الموظفين، الفلاحين، العمال، المعطلين وباقي الطبقات المستضعفة والهشة، إن حكومتكم لا تدرج حماية المستهلك ضمن أولوياتها بسبب إصرارها على عدم تعيين أعضاء مجلس المنافسة، طبقا للمادة العاشرة من القانون، وهذا الأمر ليس له غير تفسير واحد لا غير، وهو عدم توفيركم على إرادة سياسية حقيقية لتحرير مجلس المنافسة وتدعيم تدخلاته، كما أقر بذلك رئيس المجلس نفسه، وتفعيل سلطة تدخل الإدارة لاتخاذ التدابير المؤقتة ضد الارتفاع الفاحش للأسعار.

أما غتقول لي القرار المشترك، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتعطيو لجمعية حماية المستهلك اللي ما عندهاش المنفعة العامة كتعطيوها حق التقاضي وهي ممنوع عليها، خاصها حتى التشاور مع الوزارة الوصية عاد تسمح لها، معنى أنها تناقض، معنى أنها ما عمرها ما غتأدي الواجب ديالها، ما يمكنش نقول هاذ القرار المشترك الأخير أننا نفتخرو به السيد رئيس الحكومة المحترم.

أنا راه زحمني الوقت وغنقول عاد البارح واحنا كنشوفو حكومة ديال الأستاذ عباس الفاسي، كان السعر ديال الكازوال والبنزين، المازوط وليصانص كان بـ 6 دراهم أو 5.80 دراهم، وكان السعر المحدد هو 145، أنتما راه عندكم اليوم يلاه 80 ووصلتيوه لواحد الدرجة ديال 10 دراهم ومازال زايد لا قدر الله، أما إلى وصلنا لـ 145 راه المغربي غادي يبدا يشريه بـ 300 ولا 400 دريال، غتقول لي واولنا صندوق المقاصة، راه زولتيوه أنتما وما دبرتيوش البديل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غادي نؤكد لك وغنقول مرة أخرى أن اليوم الفريق الاستقلالي ينبه ويؤكد أن ما جتتم به اليوم أو أن تصرفكم اليوم أضحي واضحا بأنكم

الأسعار وتحسين القدرة الشرائية وتقويتها، غير أنها مصرة كل الإصرار على ترك السوق على حاله بدون ضوابط والغلبة تكون فيه لتحقيق الربح والربح ليس إلا، غير أن هذا الربح، السيد رئيس الحكومة، خاص بفئة محظوظة ومرضية لديكم.

وأن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، نطالها بالعدالة والمساواة وهي مصرة على ألا تترك مناسبة إلا لتثبت للجميع أنها عاشقة للتميز، نطالها أيضا بالإنصات إلى الحركات الاحتجاجية وهي مصرة على صم آذانها مستغشية ثيابها اتجاه أصوات الشعب واقتراحاته، واقتراحات الفاعلين السياسيين والمطالب المشروعة لمختلف فئات الطبقة الشغيلة، ألا تتجولون في الأسواق، السيد رئيس الحكومة؟ أين أنتم من مراقبة وضبط المضاربات في الأسعار؟ لماذا لا تهتمون بالمستهلك، أين اجتهاداتكم؟ أين الإرادة السياسية؟ ولكم ذلك، وفي إمكانكم ذلك السيد رئيس الحكومة، فين هو الإبداع؟ فين هو الاجتهاد؟ القانون عطاكم أنكم تدخلو للحد من تفاقم الأسعار ومن ارتفاع الأسعار، علاش ما نطبقوهش؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد وصلت اليوم أسعار المواد الإستهلاكية إلى مستويات قياسية ما عمر المغرب وصل لها، الآن ولا الضو والماء أعلى من الكراء، ما نهضرش على النفط غادي نرجع له، الخضروالفواكه هذاك سوق الجملة مازال ما ضبطناهش، حتى العرض اللي كيكون ما تيكونش هو هذاك، الفلاح كيقدّم السلع نتاعو وما كدخلش كلها للسوق، الجماعة كتخسر في ذلك 7% ديال (taxe) والمواطن كنشوفوه أعلى السعر ديال العرض، لأن الطلب قوي والعرض قليل، كياكل العصا شكون الفلاح اللي باع بثمان بسيط، والمستهلك لأنه شراه بثمان غالي، إذن ذلك السلسلة ديال هاذو الوسطاء خاصنا نحدو منهم، وهذا الدور ديالكم السيد رئيس الحكومة، هاذ الدور ديال الحكومة ديالكم باش تجتهد في هاذ المجال وتقلل من هذاك النوع ديال المضاربات.

اهضرنا على الفواكه والخضرو، كنهضرو على القطاني، وكلنا عارفين أن رمضان كناكلوفيه الحمص والعدس وهذا، فين هو ذلك الإستباقية ديال الحكومة؟ أو حتى يجي رمضان عاد نقولوا راه الحمص وصل لـ 30 درهم.

هذا غير معقول، السيد رئيس الحكومة المحترم، احنا كنعقولو أن خاصنا يكون عندنا واحد الإستباقية، اليوم النفط راه كاين بـ 35 وراه 80 وراه الآن بـ 100، أما إلى وصلنا لواحد 140 أو شي حاجة شنوا درتيا؟ هذا هو الاجتهاد، ما نجيش ونبقاو نقولوا راه احنا كترقبو الاستهلاك وكترقبو... هذا راه تافه أمام الحاجة الكبيرة اللي كتهلك الطاقة الشرائية وكتألم المستهلك.

إنه أسلوب حكومتكم، أسلوب من يفتعل الغموض واللبس، لأنكم لا تمتلكون أجوبة حقيقية، لا تمتلكون إرادة سياسية حقيقية لحماية

يخص هاذ الشيء ديال المواد الاستهلاكية.

ولكن للأسف، لاحظنا وأنتم أقرتم بذلك في جوابكم، بأن هناك بعض الخرجات من طرف بعض أعضاء الحكومة التي لا تليق بمستوى المواطن المغربي اللي بكل صراحة اللي وضع الثقة في الحكومة هاذي، واللي الآن أبان بأن هناك واحد النوع ديال فقدان الثقة بين المواطن وبين الحكومة، خصوصا لولا أصوات هاد المواطنين ما كنا أن نكون هنا جميعا، سواء الحكومة أو برلمانيين، ولكن للأسف عندما يجب أن نتعامل إيجابا في المواضيع بحال هكذا فيكون هناك تعنت من بعض الأعضاء في الحكومة التي وصلت إلى التهديد، ما بقاتشي بأن الأوصاف قذحية وكذا، هناك الناطق الرسمي اللي هدد هاذ مجموعة المواطنين بالمتابعة القضائية، إلى غير ذلك.

فعلا، بأن مرت سنة ونصف على تشكيل الحكومة لم تحرك ساكنا، فسكنت دهرنا ونطقت كفرا، إلى حين بأن بكل صراحة الأوصاف حتى اللي تعطت للمواطنين "المداويع" أنا نتظن بأن إلى كين في هاذ البلاد شي "مداويع" هي الحكومة، الحكومة اللي ما عرفاتشي كيفاش بأن غتجيري الأمور ديال المواطنين، الحكومة اللي مازلنا نتذكر، إلى كنتم تتذكرون مع رئيس الحكومة السابق في 2014 فريق الأصالة والمعاصرة الذي نبه إلى الزيادة فيما يخص المحروقات، وأنداك بماذا أجب رئيس الحكومة وفي هذا المنبر؟

أجاب بأننا نحن مشوشون وهناك بلبلية، مع العلم بأن الثمن ديال المحروقات كان آنذاك 8 دراهم وشي حاجة، والآن 2018 وصل إلى 10 دراهم ومازال في ارتفاع، معناه بأن المواطن المغربي له ذاكرة ويتذكر مزيان هاذ الشيء اللي تنقولو.

فعلا، السيد رئيس الحكومة، نتذكر بأن وزيركم في الحكامة، ولكن أنا بدوري أساءل أين هي الحكامة؟ حينما أتى الأسبوع الماضي في هذه القاعة ليقول بأن المواد الاستهلاكية موجودة في شهر رمضان المبارك، ونحن حكومة لشعب على دور العام ماشي غير في الشهر المبارك، هناك المواد الأولية هناك هناك..

ولكن عندما نقول بأن ما كاينش الثقة بين الحكومة وبين الشعب، كيف يمكن للمواطن البسيط أن يثق حينما يقول وزير في الحكامة، الحمص موجود ولكن ما تسولنيش على الأثمنة، من الذي يسهر على الأثمنة، السيد رئيس الحكومة؟

فعلا بأن المستوردين اللي كيستوردوا هاذ المواد هاذي، ولكن الحكومة هي اللي كيخصها بأنها غادي تراقب ذلك الهامش ديال الريح اللي كيخص هذه الشركة بأنها غادي تريحها، والأنواع ديال المواد اللي كتدخل إلى غير ذلك من المشاكل اللي كنعرفوها، مع العلم بأن هذا الوزير هذا كنتمنى بأن كان غادي يكون هنا، حينما كان في المعارضة وكان السيد الوزير ديال التقدم والاشتراكية السبي الناصري قال له بأن الحكومات على صعيد العالم بأن تفكر في التخفيض ديال الأثمنة كذا

لا تهتمون بالشعب المغربي وبطاقاته وبالنفقات التي يجب أن يصرفها المغربية، اليوم تتأكدوا لنا أنكم اسمحتيو فهاذ الشعب، وأنا عاد البارح غنردد لكم كالبيغاء كما قال أمير الشعراء أحمد شوقي، سأردد كالبيغاء عقلي بين أذني، أردد كلاما قيل في برلمان المغرب، في هذه القاعة بالذات من طرف أحد البرلمانيين الذي حظي بوزير اليوم، وزير الحكامة المحترم، شنو قال؟ هاذ الكلام ديال الأخ رئيس الحكومة، وهذا ظلم للمجتمع وفشل ذريع لهذه الحكومة، وخاص الحكومة تقدم استقلالها على هاذ الزيادات اللي ما عمرها ما كانت في تاريخ المغرب. انتهى كلام السيد وزير الحكامة الحالي الذي كان برلمانيا آنذاك، هو الذي ردد هذا الشعار، "هذا ظلم، هذا ظلم"، أنا ما غنقولش هذا ظلم، الفريق الاستقلالي وحزب الاستقلال ينه، تيخصنا نشجعوا الاستثمار، صحيح، تيخصنا نحافظوا على القيمة ديال الفلاح وديال المواطن، الفلاح راه تبيع بواحد الثمن هزيل، القمح، فارينة كيبيعها ب 4000 ريال وتيشريها من بعد 3 أشهر ب 9000 ريال، الحليب راه 3 دراهم ولا 4 دراهم وكيبيع ب 7 دراهم، شنو ربح الفلاح؟ وشنو ربح المستهلك؟ الوساطة.

أش تيخصكم، السيد الرئيس، واحنا تنهوا هذا دورنا كمغاربة، خاصنا نردو كاملين بغينا التنمية. بغينا نحافظوا على الشركات المهمة، بغينا أن الشركات تجي للمغرب ولكن نكونوا احنا كمغاربة ضابطين الأمور ديالنا، كنتسابقو ماشي حتى يجي، ما تكونش حكومة إطفائية حتى تنوض العافية، لا قدر الله، عاد نوضو نتحركو، خاصنا من اليوم نقولو (voila) راه رمضان جاي خاصنا نوجدو الحمص، راه الصيف جاي خاصنا ننظفوا كذا، راه خاصنا نحافظوا على السلع اللي كتدخل للمغرب، راه شحال من أسرة ماتت غير بذيك البطاريات ديال الهواتف، شحال من أسرة ضاعت، لأن ما كانش الجودة.

هذا كلو خاصو يبقى رهين بالتدخلات ديالكم والاجتهادات ديالكم، لأن الآن تتعبوا على أنكم لا تولون حماية المستهلك ولا تهتمون بها أصلا. شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

### المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد رئيس الحكومة، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة كنا نتمنى أن تتعاملوا إيجابا مع الأوضاع الأخيرة اللي عرفتها بلادنا فيما

السيدات والسادة الأفاضل ابقوا في الأماكن ديا لكم الله يخليكم،  
غادي نعطيوا للسيد رئيس الحكومة بضعة ثواني ليحبيب على هاتف  
ضروري ومستعجل.

شكرا.

لقد عاد السيد رئيس الحكومة، ونستأنف العمل ونعطي الكلمة  
لفريق العدالة والتنمية، تفضل السي الحلوطي.

### المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حقيقة، بداية نؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أننا نقدر عاليا  
المجهودات التي تبذلونها من أجل حماية المستهلك، ونقدر كذلك هذه  
المجهودات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إعداد الوضع الاقتصادي  
العام من أجل حماية الوطن وحماية الاقتصاد الوطني وحماية  
المستهلك.

إلا أنه، السيد رئيس الحكومة، اسمح لنا ببعض الملاحظات، ومن  
ضمنها:

أولا أن جوابكم هنا اعتبرناه ونعتبره بأنه جواب كان جوابا عاديا على  
سؤال طرح لنا غير عادي في ظرفية غير عادية.

نحن اليوم، السيد رئيس الحكومة، أمام تحرك مجتمعي عبر وسائل  
التواصل الاجتماعي، نحن اليوم أمام فعل اجتماعي لا بد أن نرى كيف  
يمكن للحكومة أن تدبر هذه العلاقة بين المستهلك وبين المنتج والتي هي  
كانت عنوان السؤال ديانا، السيد رئيس الحكومة.

اليوم المواطنون وهم يعانون لهم آلياتهم، لهم طرقهم في التعبير عن  
ذلك، فلا يمكن أن نبخس هذه الحركية الاحتجاجية الحضارية من  
طرف المواطنين المغاربة.

القضية الثانية، السيد رئيس الحكومة، احنا استبشرنا خيرا لما  
تكلما على صندوق المقاصة وأنه كان كيستنزف المالية ديال الدولة  
وامشينا للتحرير ديال الأسعار، اليوم المواطن المغربي ماذا يطلب؟ يطلب  
أن تكون فعلا هناك حرية الأسعار حقيقية، ولكن هذه الحرية ألا يكون  
فيها (monopole)، اليوم المواطن المغربي لما كيفرق ما بين الشركات  
ديال التوزيع ديال المحروقات، كيوجد فوارق بسيطة وبسيطة جدا،  
وكأن الفوارق متفق عليها وهذا هو الخطير، لما نجد الفرق بين 2 ديال  
السنتميم أو 3 ديال السنتميم أو 4 ديال السنتميم، فهنا كتنلقوا أنفسنا أمام  
إشكال اللي هو وكأنه عندنا ثمن موحد والأصل أن تحرير الأسعار هو

ديال المواد الأولية، والمغرب بأن زايد فيه، بدأ الوزير يضحك وماذا قال  
له، قال بأن الوزير يضحك والمواطن يبكي.

والآن أشنو غادي نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، في ظل هذه  
الزيادة والقدرة الشرائية ديال المواطن اللي ما كاينش واحد النوع ديال  
تكافؤ الفرص، فيما يخص حتى (les salaires) الكتلة ديال الأجور  
بالنسبة لليد العاملة، البطالة اللي كاينة عندنا فيما يخص هاذ الشيء  
اللي تتذاكرو عليه، السيد رئيس الحكومة، القدرة الشرائية اللي  
كيخصنا غنكافحو عليها، معناه بأن خاصنا تكون شي توازن، كاين  
هناك زيادة، كاين فرص ديال الشغل، كاين بأن رفع ديال الأثمنة ديال  
اليد العاملة، هناك بعض دول الجوار، غير الجيران ديانا، كاين بعض  
المواد الأولية بحال اللي عندنا زيادة على الدول المجاورة، في إسبانيا، في  
فرنسا، بعض المواد في هولندا، في بلجيكا، احنا لسنا بعيدين عن هذه  
المناطق اللي تعرفو بأنه الكتلة ديال الأجور فين واصلة عندهم.

ثم إلى غير ذلك حتى السيد رئيس الحكومة اللي كتنقول بأن هناك  
المراقبة من طرف الجمارك، نشكر بأن فعلا بأن رجال الأمن، وكذلك  
بأن الجمارك اللي كتنقوم بالمجهودات الجبارة، ولكن السيد رئيس  
الحكومة الأسبوع الماضي، هناك بعض الأطنان ديال المورتيديلا اللي  
كانت في الدار البيضاء منين دخلت؟ أين الحكومة من هاذ الشيء ديال  
الحماية ديال المستهلك فيما يخص هذه المواد المسمومة، وكاين بعض  
المواد اللي تصنع سريا هنا في المغرب، بدون تراخيص، بدون متابعة  
ديال الحكومة، ما فهمناش.

ألا تعلمون، السيد رئيس الحكومة، واحد الحاجة، الفلاح الذي  
تتكلمون عنه، الفلاح البسيط سواء المتوسط اللي كيقوم بواحد  
المجهود جبار فيما يخص المواد ديال الفلاحة، ولكن ما تنساوش راه ما  
عند الفلاح حتى أسواق الجملة وشحال من وساطة اللي كتمر عليهم،  
السلعة فوق الكاميون كتباع وتشرى 3، 4، 5 دالخطرات، شكون اللي  
كيادي الثمن ديالها؟ ملي غادي تجي غادي توصل لأسواق الجملة باش  
غادي يؤدي المواطن البسيط الثمن ديالها كتنكون ارتفعت.

إذن هناك المراقبة اللي كتنذاكرو عليها، السيد رئيس الحكومة،  
فعلا بأن ما كايناش، بأن كتنلاحظو حتى ذلك اللجان اللي كانت كتنخرج  
في المكاتب الاقتصادية من العمالات والولايات ما بقاوش كيخرجو، ما  
بقاش بأن المراقبة فيما يخص ديال هاد الشيء ديال..

ومع ذلك بأن ابغينا نساعدوكم، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص  
هذا المجلس ديال المنافسة اللي تكلم عنها زميلنا في حزب الاستقلال.

شكرا السيد الرئيس.

إذن الوقت غير كافي، سأمدكم بالمداخلة كتابة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد الطيب البقالي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في البداية نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلا معه نؤكد في الفريق الحركي تنوينا بالمجهودات التي بذلتها مختلف الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام في مجال حماية الأسعار.

لكن، السيد رئيس الحكومة، رغم ما بذل من مجهودات، ورغم ما اتخذ من إجراءات نسجل للأسف الشديد كون أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات الأساسية تعرف ارتفاعات مهولة أمام تراجع القدرة الشرائية للمواطن المغربي المكتوي بنار الزيادات المتتالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن المداخل الرئيسية لضمان حماية أمثل لحقوق المستهلك تتجلى في مجموعة من الاقتراحات، نبرزها فيما يلي:

أولا، تفعيل دور مجلس المنافسة، رغم أهمية هذه المؤسسة الدستورية في ضمان ومراقبة المنافسة و زجر الاحتكار، فإنه إلى حد الآن نسجل للأسف عدم تفعيل القانون المؤطر لهذه المؤسسة، وعليه نتطلع إلى إخراجها في صيغتها الجديدة في أقرب وقت.

ثانيا، أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وبضمان حماية المستهلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم مصادقة البرلمان على قانونين مهمين، الأول يقضي بتحديد تدابير حماية المستهلك، والثاني يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ورغم أهمية المقترحات الواردة فيهما، إلا أننا نسجل عدم تفعيلها، خاصة وهي تمنح للحكومة حق التدخل بتشاور مع مجلس المنافسة لوضع حد للارتفاع الفاحش في الأسعار، إلى جانب التنصيص على إحداث مؤسستين هامتين، هما الصندوق الوطني لحماية المستهلك والمجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك، لم يكتب لهما بعد الخروج إلى أرض الواقع.

ونظرا لأهميتهما القصوى في ضبط المجال الاستهلاكي والقضاء على لوبيات الفساد، فإننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى استعجال إنشاء هاتين المؤسستين.

ثالثا، تحريك لجان مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل للأسف كون هذه اللجان لا تتحرك إلى نادرا وبشكل موسمي خلال شهر رمضان مثلا وفي المدن الكبرى، لذا نطالبكم بتفعيلها وتكثيف حملات مراقبة الأسعار بشكل مستمر ودائم وفي كل المدن

يؤدي إلى نوع من الفرق ما بين الشركات.

نريد هنا، السيد رئيس الحكومة، أن نؤكد على حق المجتمع وحق المواطنين في أن يحددوا بدورهم كذلك منطوق العرض والطلب، إذا كان منطوق العرض والطلب هو الذي يحدد الأسعار، فلماذا لم نسمح للمواطن بأن يحدد كذلك منطوقه في الطلب كما يحدده الأطراف الآخرون منطوقهم في العرض، وهذا هو السؤال المطروح اليوم.

اليوم، احنا مضطرين، السيد رئيس الحكومة، إلى أن نفعّل المراقبة والمراقبة الحقيقية من أجل حماية المواطن المغربي، وليس من أجل المزيد من إتهامه، حماية المواطن المغربي اليوم تتطلب أن الحكومة تتصدى لكل هذه الأنواع من الاختلالات.

احنا، السيد رئيس الحكومة، أنتم ما مفروض منكم أنكم تكونوا لسان ناطق باسم بعض الشركات، وإلا اسمحو لي بعض الشركات غادي تطلبكم كذلك حتى هي بحقها في أن تردوا باسمها.

اليوم، ماشي عاد اليوم غادي نتكلمو على الدور ديال الفلاح والأهمية ديال الفلاح، الفلاح كان كيخصنا نفكرو فيه كذلك من قبل، لما كان الفلاح يستنزف كذلك من طرف بعض الشركات ديال الحليب واللي كييعاني منها، وبالمنااسبة ماشي فقط الفلاح اللي كيبيع الحليب، وإنما حتى الفلاح اللي كيبيع الشمندر، وحتى الفلاح اللي كيبيع الرز، سيروا لهم، السيد رئيس الحكومة، وتشوفوا هاذ الفلاحة المعاناة اللي عندهم مع الشركات، لأن الشركات هي اللي تحدد الأثمنة وهي اللي كتحدد الأسعار وهي اللي كتحدد الجودة ديال.. وبالتالي هذا الفلاح هذا هو كان محروم.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، بقدر ما ننوه بالمجهودات اللي كتبذلونها، لا بد كنتالبيكم أن تكون عندكم قدرة على الإنصات للمواطن، اليوم المواطن بصوت عالي وبشكل حضاري وبشكل فيه الحفاظ على بلدنا وعلى استقراره، اليوم خاصنا نستعمل هذا المواطن وتكون عندنا إجابات تحرك المجتمع المغربي في مجموعة من المحطات وكانت إجابات، خطاب 9 مارس ديال جلالة الملك كان إجابة واضحة لوضعية واضحة.

اليوم مطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، كذلك أن تكون عندكم القدرة على الإنصات والقدرة على الإجابة ديال المواطن والقدرة ديال التعامل مع مختلف الأطراف اللي معنية بالتوازن ما بين قانون العرض والطلب، وما بين حماية المستهلك وحماية كذلك الاقتصاد الوطني. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

باعتباره عدو المغاربة المشترك.

إننا نعي تمام الوعي أن الأسعار مرتفعة خصوصا في المواد الأساسية، ويجب علينا كأغلبية وكحكومة أن نشتغل على تكثيف جهودنا لرفع القدرة الشرائية للمواطنين وتفعيل آليات المراقبة للضرب على أيدي السماسرة والمتلاعبين بالأسواق، خصوصا ونحن على أبواب شهر رمضان الأبرك.

المنظومة القانونية، السيد رئيس الحكومة، لحماية المستهلك تبقى منظومة لا باس بها وتحتاج منا ومنكم السيد رئيس الحكومة مجهود مضاعف، ونحن على يقين أنكم مؤمنون بها.

لذلك، فإن الترسنة القانونية تبقى قابلة للمزيد من الاجتهاد والتجويد والتجميع في مدونة واحدة، فعلا لدينا ترسنة قانونية قوية في حماية المستهلك، ومعها نعي جيدا أن فكرة حماية المستهلك تصطدم داخل المجتمع المغربي بعدة عراقيل، تتعلق بقلة البرامج التوعوية عبر شاشات التلفزيون والإذاعات ووسائل الاتصال الأخرى، بالإضافة إلى شتى القوانين المنظمة لهذا المجال وحتى تناقضها علاوة على وجود كثير من القوانين في غياب نصوصها التنظيمية.

لذا، نطالب بتطوير إستراتيجية وطنية شاملة لحماية المستهلك ودمجها ضمن السياسات العمومية وجعل المواطن في قلب هذه السياسات، نطالب كذلك بإحداث تفعيل الصندوق الوطني لحماية المستهلك وإنشاء مجلس استشاري أعلى للاستهلاك حتى تبقى هذه المنظومة ترفض الاستغلال وتحمي العدالة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأعطي الكلمة الآن، أظن الفريق الدستوري استنفذ الوقت ديالو، الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد رئيس الحكومة،

مزيان الكلام اللي قلتيه اليوم، واش حيث الميكرو شاعل؟ ومنين كيكون الميكرو طافي كيكون كلام آخر.

النقابات مشات وجات وما حقتت حتى حاجة، راك هاذيك معادة للشعب المغربي، السيد رئيس الحكومة.

والمشكل ديال الحكومة الحالية هي أنها لم تخترب بعد المنظومة السياسية ديالها وكيف سوف تدبر الحكم والشأن العام بالنسبة للمغرب، الحكومة الحالية هي حكومة (schizophrenie) مازال الشعب

والقرى المغربية، ضمنا لاستقرار الأسعار وتغطية العرض للطلب بالنسبة لجميع المواد الغذائية.

رابعا، الإصلاح الجبائي.

السيد رئيس الحكومة،

إن من أهم عوامل ارتفاع الأسعار في المغرب هو ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة على المواد الغذائية والخدمات الأساسية، لذا أضحى تخفيض قيمة هذه الضريبة مطلبا أنيا للفريق الحركي.

ختاما، نطالب الحكومة أنيا بالزيادة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والعناية بالفئات الفقيرة والمهمشة وبالطبقة الوسطى، إلى جانب إطلاق مبادرات عملية تروم التوزيع المنصف للاستثمارات العمومية وجلب الاستثمارات الخاصة، بغية توسيع قاعدة التشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة ترسيخا للاستقرار الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم، نحن مقتنعون بحسن نيتكم ونحن معكم في إطار الأغلبية نساندكم بدون شروط، لأن التجمع الوطني للأحرار يمارس السياسة بالأخلاق والقيم المغربية الأصيلة، لنا وجه واحد ولا نحسن الركوب على الأمواج ولا على مآسي الشعب من أجل مكاسب سياسية، ونرفض بالتالي التخندقات والمواقع ونرفض تبادل الأدوار.

السيد رئيس الحكومة،

إن حماية المستهلك هو أحد الانشغالات الكبرى التي تشتغلون عليها ونعرفها، وفي نظرنا حماية المستهلك مرتبطة بشقين:

الشق الأول، جودة المنتوج الذي يقتضي حماية المقابلة الوطنية وتشجيعها وحمايتها في ظل المنافسة الدولية الشرسة، فمسؤوليتكم الدفاع كذلك على المقابلة المغربية، السيد رئيس الحكومة.

الشق الثاني، هو حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، وهو أمر نناضل من أجله داخل فريقنا من مقاربة واضحة وشمولية، فأكد أن المواطن يعاني من ارتفاع الأسعار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى وبالأحرى الساكنة المعوزة، لذا أخذنا على عاتقنا منذ المؤتمر الوطني السادس بالجديدة رفع شعار محاربة الفقر والهشاشة

بأنه العلي العظيم، هذا هو اللي كيقول الشعب المغربي.

ونقول لك، السيد رئيس الحكومة، على أنه ضروري من احترام، اعلاش ما تكلمتوش، السيد الرئيس، على المجلس الأعلى للمنافسة اللي معطل؟ وكتعلنوا بأنه راه تزدت 20 سنتيم، و (normalement) هذا تقرير كان خاص يقدموا لنا المجلس الأعلى للمحاسبة، ماشي وزيركم في العدل يقولها في التلفزيونات.

وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة باش نستعمل للرد ديالو، تفضل السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

شكرا جزيلا.

شكرا السيد الرئيس.

أش غادي نقول؟

مع الأسف، مع الأسف، على عكس ما قال بعض الإخوان المستشارين، الحكومة لم تغب قط عن مطالب الشعب، الشعب راه كييعرفنا مزيان، ما غابتش الحكومة. احنا متابعين وما تعتبروش أن الخطاب ديالي عندما يكون خطاب يعني معقلن وخصوصا مع دخول شهر رمضان، وبغينا احنا ندفعو الأخوات والإخوان باش نتغافرو وتراحمو، وأشنوفها، لماذا يعيب البعض هاذ الإيجابية عندما نطرحها في خطابنا؟ سواء كان الميكرفون طافي ولا شعل نفس الخطاب، ليس هناك تغيير في خطابنا، وباش عرفت بعدا فاش كان طافي باش عرفت أشنو قلت؟ ما عرفتش كيفاش؟ بالأسرار؟ التقارير، لا والو طافي وشاعل، ذلك الشي اللي قلناه كلو والميكرفون شاعل.

فلذلك أنا غادي نقول المواطنين والمواطنات اللي كينتقدوا رئيس الحكومة وكيينتقدوا الحكومة مرحبا بهم، احنا هذه الانتقادات كنتصنتو لها، بطبيعة الحال أنا ما عاجبنيش الحال وغاضب لأن القناة الثانية اللي هي قناة عمومية اللي جات تنتقد رئيس الحكومة بطريقة سلبية سيئة غير مهنية فيها شيء من الكذب ودخلت على هذا الخط، المواطنين أنا نتصنت لهم، المواطنين ذلك الشي اللي كيقولوا، وخا يكون قاسي نحن ألقنا أن نسمعهم وعندنا وتعودنا باش المطالب ديالهم نحاولو نلبيوها على حسب القدرة بطبيعة الحال، راه المواطنين كيطالبوا غير الحكومة تدير جهدها، وتدير جميع ذلك الشي اللي في جهدها وغادي نديرو اللي في جهدها إن شاء الله لمصلحة المواطنين والمواطنات.

غادي نجي لهاذ القضية ديال الغلاء، صحيح أن القدرة الشرائية

المغربي ما برا من الخونة، مازال ما برا من الاتهام اللي كنتو قدمتلو، وزدتو شيعيين، المداويخ، الكذابين، المجهولين، لأنكم رفضتم أن تتفاوضوا مع مؤسسات دستورية، ولأنكم تخلطون الأوراق وتريدون أن تكونوا مرة نقابات ومرة حكومة ومرة معارضة، ومرة تريدون أن تكونوا الأغلبية الحاكمة، اختاروا، السيد رئيس الحكومة. وأحزابكم المساندة لكم وبرلمانات حزبكم، عوض أن تتعاقب على هذه المنصة لتلومكم الآن، يجب أن تلومكم في مجالسكم الوطنية، ماشي هنا.

الشعب المغربي باغي منكم الحقيقة والوضوح ماشي خطاب مزدوج، مرة كتلوموه وكتقطعوا لو من التقاعد ديالو وكتزولوا المقاصة وكتحرروا السوق وكتحرروا الأسعار وكتزيدوا في القيمة المضافة وكتفقروا الشعب وكتزيدوا فالتعليم وكتديروا تعليم بدون جودة، المغاربة مراض وما لقاوش السببطارات، ما لقاوش فين يقربو ولادهم، الثلثين ديال الأجر ديال المغاربة كيمشي في التعليم وابعيتو تزيدوا لنا عاود باش تزيدوا الاقتطاعات، التعاضد ديال الوالدين بدون أساس وبدون أي توضيح بالنسبة للجنة ورفضناه، وغادي نبقا ونرفضوه، ولو أنكم نعتو الذين يرفضون هذا "بالمساخيط"، احنا مرضيين والدينا ومرضيين الشعب المغربي، لأن سبق أن حذرناكم من السياسات، منذ 2014 وأنتم تمارسون سياسة ديال الليبرالية المتوحشة وتخطبون الشعب بخطاب اجتماعي.

#### السيد رئيس الحكومة،

ماشى هنا تجيو وتقولوا لنا بأنه جميل وسمعناكم، سمعونا بسياسات اجتماعية حقيقية، بالزيادة في الأجر الحقيقية، شنو هي 100 درهم للواحد باش تزيدوا للطفل ديالو؟ اشحال كيسوى لو في المدرسة؟ الآن الشعب المغربي كلو كيمشي باش يحاول يقلب على تعليم جيد، اهتموا بالمدرسة، اهتموا بالتطبيب، اهتموا بالحياة ديال المواطن العادية، شوفوا كيفاش داير النقل؟ الخدمات، الطوبيسات اللي كتعاقدوا معهم في إطار العمالات متهرئة وكتكرفس على الشعب المغربي، هذالك اللي كيشغلوا فيها عندهم ظروف جد سيئة.

#### السيد رئيس الحكومة،

ما أجمل أن نأتي ونتكلم بخطاب المسامحة، بعد أن ننفذ سياسات ونستمر في تنفيذها، لا اجتماعية ولا شعبية ونستجدي الرأي العام لكي، لاش؟ باش يقول لكم حتى انتما زوينين، أسيدي كلشي زوين، كلشي عندنا معارضة، كلشي، احنا بغينا نفهمو الشعب المغربي داخ ودوخته، لأنكم مرة كتكونوا معارضة، مرة كتكونوا أغلبية، مرة كتكونوا هذا، تبثوا على رأي.

ابعيتو تحكموا وتديروا ذيك السياسات تحملوا فيها مسؤوليتكم، وقولوا حررنا السوق وخلينا المواطن في المضاربات وزدنا في القيمة المضافة، وغلينا كلشي، وغدا رمضان السلع موجودة، موجودة، وإا باش غادي نشريوها؟ باش؟ احنا كنشوفوها ونقولوا حول ولا قوة إلا

هو القدرة الشرائية للمواطنين ندعموها عن طريق الزيادة في المداخيل ديالو، وأشنو فيها إذا زدناه؟ وأيضا هناك عرض في القطاع الخاص، كان هناك العرض، أتمنى على الله يبقى لأن إذا دازشي عرض في الموسم ديالو من بعد خاصو ثاني مفاوضات أخرى باش يرجع.

بالنسبة لابد أن أقول أمور، باش نعاود نوجه الكلام ديالي للمواطنين والمواطنين وباش نقول مرة أخرى هناك الكلام اللي قلت في الأول، احنا مصنطين للأمور اللي كيطالبوا بها، واحنا كندشغلوا باش نستاجبو لأقصى ما يمكن من ذلك عن طريق تقوية المراقبة، عند طريق توفير المواد باش تكون المواد متوفرة وبالتالي الأثمنة ديالها تكون مناسبة، وأيضا العمل على مستوى الحماية الاجتماعية لأن العمل ديال دعم القدرة الشرائية ماشي فقط، راه جميع البرامج كتساهم فيه، لما تم تخفيض أئمة الأدوية، وهاد السنة بوحدها اللي قدرت الحكومة تخفض لنا ثمن ديال 200 دواء، أليس هذا دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، وعندما قامت الحكومة السابقة بتخفيض ثمن 2000 دواء على الأقل، راه يمكن 2800 دواء تقريبا، أليس هذا دعم للقدرة الشرائية؟ لأن الأدوية من بين المواد اللي هي محددة الأسعار ديالها، وبالتالي هادي يمكن للحكومة تتدخل فيها مباشرة.

لكن أريد أن أقول رغم ذلك، وزيادة على ذلك، بغيت نقول بأن احنا غادي نكونوا واحد فريق عمل لدراسة الأسعار وجميع الأسعار والتركيبية ديال الأسعار ديال مختلف المنتجات الأكثر استهلاكاً لدى المواطنين، وهاد فريق العمل غادي يوجد لنا واحد الدراسة، يوجد لنا واحد التصور كيفاش نخفضو الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين في هاد الأسعار الأكثر استهلاكاً، هذا الإجراء الأول.

الإجراء الثاني، تيتعلق بالأسعار ديال المحروقات، احنا واعييين بأن التحرير ديال أسعار المحروقات منذ 3 سنوات بأن تولدت عليه بعض الإشكالات، واحنا واعييين بهاد الشيء، وراه منذ فترة ونحن أطلقنا عملية التفكير، عملية التفكير فيها أولاً دراسة النماذج الدولية، فيها ثانياً دراسة كيفاش احنا غادي نديرو باش بهاد القدرة الشرائية ديال المواطن ناخذوها بعين الاعتبار.

ومن هنا، إن شاء الله، غادي نحاولو ما أمكن نلقاوش شي صيغة، وسنعلنها، باش نضبوطها هاد الأسعار بما يدعم القدرة الشرائية للمستهلك، هاد النموذج باقي ما درناش ليه التدقيق النهائي، ولكن نحن بصدد تدقيقه باش نضبوط الأسعار دون الإخلال بتحرير السعر، وهذا فيه نماذج دولية، فيه بعض الدول اللي دارت ودارت هاد القضية ديال التسقيف ديال السعر ولا التأثير فيه بآليات معينة.

وأيضاً أريد أن أقول بأنه بمناسبة هاد الشهر الكريم، شهر رمضان المعظم، أحث مختلف المقاولات المنتجة وأحث المهنيين وأحث التجار على إحداث مبادرات من أجل تخفيض الكلفة وتخفيض الأئمة وتخفيض قفة العيش على الأسر وعلى المواطنين ودعم الاستهلاك ديالو

للمواطنين كحتاج للدعم، ولكن ثاني نسبة التضخم على حسب جميع التقارير راه واضحة راه 1% هذه السنة التوقعات 1.5، 1.6% راه الدول ديال الجوار كلهم عندهم 4% ديال نسبة التضخم، فهاد الشيء راه حقائق، راه أرقام ديال هيئات التي لا دخل للحكومة، اللي مستقلة عن الحكومة، ما خاصناش نضخمو، احنا ابغينا ندعمو القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنين، ولكن سمحوا ليا، ياك جبنا العرض للنقابات، 300 درهم لذوي السلاليم الدنيا، وزدنا 1% من... من 3 سنوات صحيح، ولكن اللهم هو ولا والو، دابا 0، أش غادي نديرو، غادي نضطرو احنا...

### السيد الرئيس:

الله يخليك أرجوك السيدة الرئيسة.

### السيد رئيس الحكومة:

وأيضاً اقترحنا 1% من الزيادة في الأسعار ديال الجميع، من أدنى سلم إلى أعلى سلم وخارج السلم، وأيضاً اقترحنا 100 درهم ديال الزيادة في التعويضات العائلية لجميع الأبناء اللي عندهم الشروط حتى ل 6 الأبناء، راه يمكن شي واحد تجيه 600 درهم في الشهر، 300 زائد 600، اللي عند 5، 500 اللي عندو 4، 400 درهم.

واقترحنا التعويضات على... إيوا اسمح لي الواحد اللي ابغا يهاجم خاصو يتقبل الهجوم، اللي ابغا ينتقد يتقبل الانتقاد، ونحن عرضنا لا يزال على الطاولة.

بطبيعة الحال، الزيادة في التعويضات العائلية، هاد الشيء قررناه احنا وغادي نبداه في الوقت المناسب، وغادي ندخلوه في قانون المالية المقبل، هادك انتهى سواء جاء حوار اجتماعي أولاً ما جا، غادي يجي حوار اجتماعي، على كل حال احنا دائماً مفتوحين، والعرض باقي على الطاولة.

فلذلك كان خاص هاد الشيء اللي غادي يدعم القدرة الشرائية وخصوصاً ديال السلاليم الدنيا من شهر 10 للأسفل ناخذوه بعدا ونحاولو نطبقوه، فيه بعض الإجراءات قلنا غادي يتطبق ابتداء من يونيو 2018، وكاين الزيادة ديال منحة الولادة، الآن 150 درهم ل 1000 درهم، واش 150 درهم معقولة، غير منطقية، هاد الشيء دابا احتقار للمرأة المغربية، احنا قلنا.

فلذلك كاين عرض، وفي هذا العرض فيه عدد من الأمور الأخرى، بطبيعة الحال الأستاذة كتضحك.

ولكن هناك المواطن اللي هو بالنسبة له الزيادة ديال 300 ولا 400 درهم مهمة في الشهر تشكل 10% ولا 5% ولا 4% ديال المرتب ديالو الشهري ماشي بحال اللي عندو 3 ديال المليون ديال الشهر في المدخول ديالو.

إذن، العرض ديال الحكومة عند النقابات هو الفكرة المحورية ديالو

هاذ الأسر في هذا الشهر الكريم.

إذن نحن واعييين بهاذ الإشكالات، دبا هاذ القرارات اللي اتخذناها  
وسنعمل، إن شاء الله، على تطبيقها.

نقطة أخيرة، وهو أنه هاذ الفئات ديال المجتمع هي متنوعة، كايين  
الطبقة الفقيرة، كايين الطبقة الهشة، كايين الطبقة المتوسطة، وكايين  
غيرهم، وأنتم تعرفون بأن المغرب وجد واحد نظام ديال الحماية  
الاجتماعية، عدد من البرامج ديال الحماية الاجتماعية برنامج "تيسير"،  
برنامج "الراميد"، برنامج "دعم الأرامل"، برنامج "صندوق التماسك  
الاجتماعي" وهكذا، هاذ "التماسك العائلي" وغيره من البرامج.

واحنا جينا وقلنا غادي نحاولوا ما أمكن، تطلقات واحد الدراسة  
باش يمكن هاذ البرامج نرفعو الفعالية ديالها ونديرو الالتقائية فيما  
بينها، لأن الآن تضيع عدد من الأمور عن طريق تدقيق الاستهداف  
يمكن يكونوا الناس اللي ما تيستحقوش يستافدوا من بعض البرامج  
الاجتماعية وفي نفس الوقت تيستافدوا.

فهاذ الدراسة بدأت لإصلاح منظومة الدعم الاجتماعي، وهاذ إصلاح

منظومة الدعم الاجتماعي هي مهمة جدا، لأنها أيضا من دعم القدرة  
الشرائية للأسر الفقيرة والهشة.

وسنعلن في الوقت المناسب بعد انتهاء هذه الدراسة عن نتائجها  
وبموازاة معها كان هناك إطلاق ديال السجل الموحد والرقم الموحد  
اللي هو غادي يمكننا باش عملية الاستهداف تكون إن شاء الله أفضل  
مما كانت عليه من قبل، وغادي يستافدوا من جميع برامج الدعم  
الاجتماعي الناس اللي فعلا

كيستحقوا يستفدوا منها، وبطبيعة الحال عندنا عدد من المبادرات  
الأخرى التي سنقدم عليها بإذن الله.

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا لكم إخواني الأخوات  
المستشارات والمستشارين، السيدات والسادة الوزراء.

رفعت الجلسة.

- تداعيات اجتماعية لفائدة المواطن من خلال توفير عروض تمويلية متنوعة بهدف امتلاك السكن والمنقولات مما سيساهم في تحسين مستوى معيشتهم؛

- تمكين فئات عريضة من المواطنين من استثمار أموالهم في إطار المعاملات التشاركية بدل البنوك التقليدية؛

- تنمية سوق داخلي لأصناف شهادات الصكوك التي سيعمل صندوق التسييد على إصدارها بشكل مواز على غرار سندات الخزينة التي تصدرها وزارة الاقتصاد والمالية.

من هذا المنطلق، إننا نعتبر أن تعزيز الجهود الرامية إلى تمويل المشاريع وتشجيع الاستثمار من خلال اللجوء إلى البنوك التشاركية نظراً لطبيعة معاملاتها الخاصة ومطابقة عملياتها وأنشطتها للأراء الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى بمطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والمتميزة بصبغتها الاستثمارية والاجتماعية حتى تتمكن من الاستجابة لمطالبات التنمية المحلية وتجاوز الوضعية الراهنة المتسمة بقلة الموارد.

كما لا يسعنا إلا أن نُعبّر عن دعمنا لمشروع القانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسييد الأصول باعتباره آلية داعمة ومكملة في محاربة الهشاشة وخلق المزيد من فرص الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي

نفس السياق أيضاً، يبرز في نظرنا تحدي ذو نوعية ضربية يمنع الازدواج الضريبي أو ثقله بما يرفع تكلفة منتجات هذه البنوك التشاركية والذي له راهنية قصوى تتمثل في الأهمية التي يجب إيلاؤها لنجاح هذا الإجراء التشريعي وتمكينه من تحقيق أهدافه.

في الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسييد الأصول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استدراك على محضر الجلسة التشريعية الخمسين بعد المائة المنشور بالعدد 50 من الجريدة الرسمية للبرلمان - نشرة مداوات مجلس المستشارين الصادر بتاريخ 16 أبريل 2018، بإضافة مداخلة فريق العدالة والتنمية بخصوص مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسييد الأصول مباشرة بعد مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

مداخلة فريق العدالة والتنمية بخصوص مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسييد الأصول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسييد الأصول وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة بخصوص تبني بلادنا لهذا الاختيار في قانونها البنكي الذي ينظم عمليات البنوك التشاركية لاسيما شهادات الصكوك التي تعتبر أداة محورية لتنمية السوق المالي التشاركي مما سيضمن انصهار إيجابي وواعد للاقتصاد الوطني في الاقتصاد الإسلامي والعربي والدولي.

إننا نعتبر أن تنزيل هذه المقترضات الجديدة هو خطوة منسجمة مع الاهتمام المتزايد من طرف الأفراد والمؤسسات لهذا النوع من المعاملات المالية والتي تتوخى في مرامها وغاياتها تحقيق الأهداف التالية :

- إحداث أثر إيجابي على مؤشرات الاقتصاد والاستثمار والادخار وعلى السوق المالي :